الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعلـــيم العـــالي والبـــحث العـــلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستـــــغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



آفاق النووي في الشرق الأوسط و انعكاساتها على العلاقات الدولية

مذكرة تخـــرج لنيـــل شهـادة ماســـتر في العلـــوم السياسيـــة
تخصـــص دراسـات أمنية و استراتيـــجية

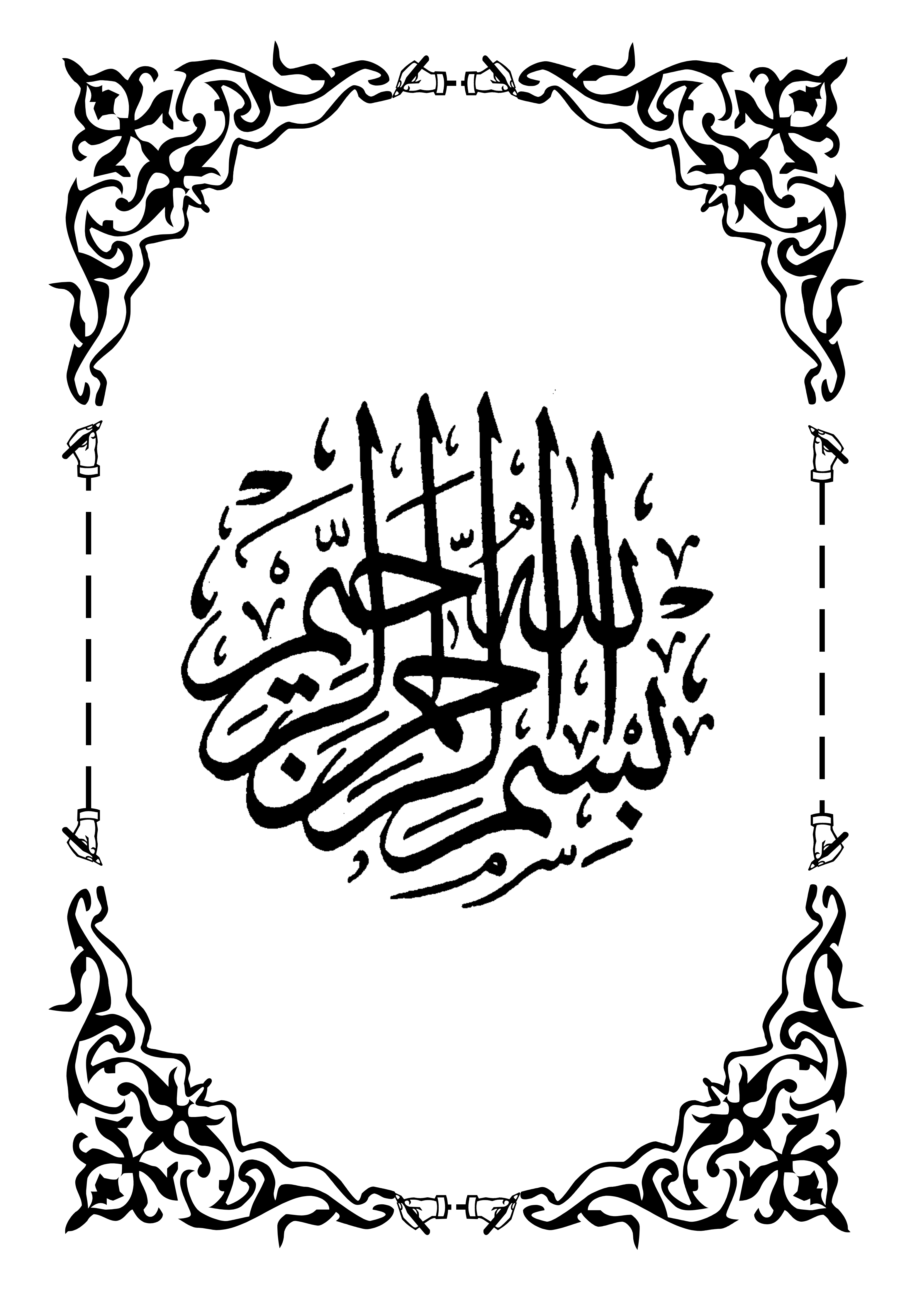
إعداد الطالب:
حضري عـــباس

تحت إشراف الأستاذ:
عـــباسي عبد القادر

أعضـــاء لجنة المناقشة:

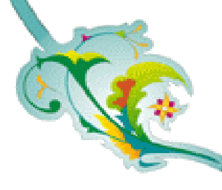
-
-
-
-

السنة الجامعية: 2015-2016


بسم الله الرحمن الرحيم



قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ






إهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا المجهود الفردي المتواضع إلى الوالدين الكريمين ، أطال الله عمرهما فقد حث الله على طاعتهما بقوله تعالى "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا ، إما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما ".

و إلى كل الإخوة و الأخوات "عبدالقادر ,وهبية ,حليمة" وخاصة أول عنقود محبوب الكتكوتة آية، عبد الاإله، رتاج

إلى كل الأحباب و الأصدقاء من قريب وبعيد كما لا أنسى شكري للمساعدة في إنجاز هذه المذكرة تحت إشراف الأستاذ المحترم **عباسي**.

و الله الموفق لما فيه الخير و هو من وراء كل قصد و يهدي السبيل

حضري عباس

Hadri abbrs

خطــة البحــث

الفصل الأول : ملامح الصراع وظاهرة التسلح في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الصراعات الإقليمية منذ سنة

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1948-1973

المطلب الثاني: المرحلة الثانية ما بعد سنة 1973

المبحث الثاني: ظاهرة سباق التسلح في الشرق الأوسط

المطلب الأول: ملامح ومسارات سباق التسلح في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: اسرائيل الراية النووية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: السياسة التسلحية الإسرائيلية

المطلب الأول: عقيدة الأمن الإسرائيلية

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية في شؤون التسلح

المبحث الثاني: دوافـــع الخيار النووي الإسرائيلي وأهم مراحله

المطلب الأول: دوافـــع الخيار النووي

المطلب الثاني: الدول المتعاونة مع إسرائيل في المجال النووي

المطلب الثالث: مراحل بناء القوة النووية الإسرائيلية

المطلب الرابع: تقديرات بشـــأن الترسانة النووية الإسرائيلية

الفصل الثالث: الآليات الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلة

المبحث الأول: المجتمع الدولي والسلاح النووي الإسرائيلي

المطلب الأول: مبادرات القانون الدولي

مقـــــــدمة

لقد كان السلاح النووي منذ ظهوره عاملا أساسيا في رسم معالم النظام الدولي، وكان أهم مقياس في تحديد قوة الدولة وسرعان ما تحول إلى أداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية، وأصبحت كل دولة تسعى إلى اكتسابه من أجل فرض حضورها على المسرح الدولي فبعد اكتسابه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، سارعت بريطانيا في إجراء أول تفجير نووي سنة 1952 ثم فرنسا سنة 1960، ثم الصين سنة 1964، غير أن استخدامه في "هيروشيما" و"ناكازاكي" ورغم أنه كان حاسما لصالح أمريكا إلا أنه أفرز رؤية ملموسة وواقعية عن مدى الدمار الذي يخلفه، ومن ثم أصبحت هذه الدول ترى أنه بات لزاما عليها أن تكثف الجهود من أجل التحكم في انتشار هذا السلاح وإيجاد نظام دولي قانوني لأجل ذلك، بدأ بالتوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية سنة 1963 ثم معاهدة الفضاء الخارجي سنة 1967، وصولا إلى أهم معاهدة في هذا المجال وهي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنة 1968.

غير أن هذه الترتيبات لم تمنع انتشار هذا السلاح، لكن هذه المرة باتجاه دول العالم الثالث فأول تجربة للهند سنة 1974 جعلت من القضية تأخذ منحى جديدا في العلاقات الدولية، حيث أصبحت العديد من مناطق العالم مهددة بدخول الأسلحة النووية في محيطها لاسيما في دول العالم الثالث.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر اهتماما من طرف المجتمع الدولي نظرا لأهميتها الإستراتيجية وتشابك مصالح الدول الكبرى فيها، وحدة الصراعات فيها، فقد شهدت تطورا مهما يتعلق بسعي العديد من دول المنطقة إلى محاولة اكتساب أسلحة دمار شامل، واكتساب إسرائيل للسلاح النووي في الوقت الذي كانت فيه الطرف الثاني لأكثر الصراعات الإقليمية تعقيدا.

ولعل أهمية معالجة موضوع المسألة النووية في الشرق الأوسط، نابعة من الخصوصية المزدوجة التي تتميز بها المنطقة التي شهدت العديد من الحروب والصراعات من جهة، وخصوصية السياسة النووية الإسرائيلية من جهة أخرى، وما زاد من أهمية الموضوع هو الأثر الذي تركته هذه السياسة على دول المنطقة خاصة الدول العربية التي وقعت في معضلة حقيقية مما دفع بعضها إلى السعي لامتلاك أسلحة دمار

شامل وهذا ما دفع بدوره إلى زعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي وأثار ردود أفعال دولية متباينة.

مبررات اختيار الموضوع:

وكان هذا من خلال **دافع ذاتي** يتمثل في الرغبة في معالجة هذه القضية التي شكلت ولا تزال تشكل محورا كبيرا للجدل بين مختلف الفواعل الدولية، لاسيما وأن الخطر النووي الإسرائيلي يلقي بظلاله على أمتنا العربية والإسلامية جمعاء، إضافة إلى **دافع موضوعي** يتجلى في النقص والفراغ الذي تعرفه المكتبة السياسية الجزائرية بخصوص المساهمات الفكرية المتعلقة بالسلاح النووي الإسرائيلي وأخطاره وآليات مواجهته، فنقص البحوث في هذا المجال يؤدي إلى نقص البدائل والحلول لمواجهة هذه المشكلة؛ كما أن هناك دافع آخر يتمثل في نقص البحوث والدراسات الإستراتيجية، وعدم إعطائها من الأهمية كما هو الشأن -على الأقل- في الدول العربية الأخرى كاختصاص أكاديمي علمي خاصة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

-هدف علمي: فالموضوع يعتبر من صميم اختصاصنا ومن الموضوعات المهمة كذلك في العلاقات الدولية، وهو لا يخلو من التشابك والتعقيد في الأسباب والتفاعلات والنتائج، ويتعين علينا تقديم إجابات لفهم الظاهرة محل الدراسة من خلال تحليل بعض العلاقات التفاعلية والمؤثرات الداخلية والخارجية؛ وتقديم رؤية علمية أكاديمية حول أبعاد مشكلة الاحتكار النووي الإسرائيلي وتداعياتها على دول المنطقة، إضافة إلى المساهمة في بناء تصور علمي وموضوعي ذو وظائف إستراتيجية حول آليات العمل والخيارات المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة هذا التحدي.

أدبيات الدراسة:

تعتبر المعرفة العلمية ذات خاصية متميزة هي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ثم

الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها على أساس أن المعرفة العلمية دائما تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفي عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والعوامل فهي تدرج إذن عامل الزمن بشكل أساسي لإعادة فهم الظواهر وتحليلها وفق التطورات الجديدة، وقد حاولنا بهذا الصدد الاطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج المسألة النووية في الشرق الأوسط؛ ففي الجزائر وعلى مستوى كلية العلوم السياسية والإعلام نجد مذكرتي ماجستير، الأولى للطالبة "مراشي شافية" بعنوان "مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم: دراسة حالة الشرق الأوسط" التي نوقشت سنة 2004، وتعالج في الفصل الثالث منها مسار امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كمظهر من مظاهر انتشار هذا السلاح في بعده الدولي؛ والثانية هي للطالب "أحمد أبو يوسف" بعنوان "السلاح النووي الإسرائيلي: الأبعاد الإستراتيجية ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي" التي تطرقت إلى الخلفيات الحضارية والدوافع الكامنة وراء امتلاك إسرائيل لهذا السلاح وتوظيفه في إطار الصراع العربي الإسرائيلي وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، أما عن الكتب فأبرز دراسة حول الموضوع كانت تلك الندوة العلمية التي جمعت أبرز المفكرين العرب والمتخصصين في قضية السلاح النووي الإسرائيلي، والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وطبعت على شكل كتاب "الخيار النووي في الشرق الأوسط" سنة 2001، وتطرق المؤلفون بشكل دقيق وموسع إلى كافة أبعاد الظاهرة وانعكاساتها على الدول العربية، وهناك مساهمة "تيسير الناشف" أحد أبرز المتخصصين في الموضوع الذي ألف سنة1990 "الأسلحة النووية في إسرائيل" كما ترجم إلى العربية كتاب للأكاديمي الإسرائيلي "يئير عفرون" بعنوان "معضلة إسرائيل النووية" الذي يتطرق فيه إلى الأبعاد الإقليمية والدولية في خضم الحرب الباردة للسلاح النووي الإسرائيلي وتأثيره على الدول العربية.

إن الدراسة التي نحن بصددها تأتي كإضافة لما سبق من دراسات، ولعل خصوصياتها تنبع من كونها تعالج الموضوع في ظل ظهور متغيرين جديدين على الساحة السياسية في الشرق الأوسط من شأنهما التأثير على مسار المشكلة النووية وهما: الغزو الأمريكي للعراق بتهمة امتلاك أسلحة دمار شامل ثانيهما هو بروز الملف النووي الإيراني كقضية أساسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

الإشكــــاليـــة:

1.الإشكالية المركزية:

ما هي انعكاسات امتلاك إسرائيل للسلاح النووي على أمن دول المنطقة في ظل ردود الأفعال الإقليمية بناءا على تعدد أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي وتداعياته على الخيارات الإقليمية لمواجهة هذا التحدي موازاة مع المبادرات الدولية المتباينة لمعالجة المشكلة النووية في الشرق الأوسط؟

2.الإشكاليات الفرعية:

أ. ما هي الجذور التاريخية والدوافع الكامنة وراء سعي إسرائيل كل أنواع القوة العسكرية من خلال البيئتين الأمنية والعسكرية التي ميزت منطقة الشرق الأوسط منذ سنة 1948؟

ب. كيف ساعدت العوامل الداخلية والخارجية المختلفة، على تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي وكيف حصلت على القنبلة النووية؟

ج.ما هي أبعاد خطر التهديد النووي الإسرائيلي ومظاهره المختلفة على دول المنطقة استنادا إلى خصائص السياسة النووية الإسرائيلية وأهدافها؟

د. كيف كانت ردود الأفعال الدولية والإقليمية لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي، وما هي البدائل المتاحة للدول العربية في ظل تطورات الملف النووي الإيراني وإجهاض البرنامج النووي للعراق واحتلالها ؟

مجال الدراسة (حدود الإشكالية).

1.**المجال الزماني:** إن هذه الدراسة تهتم بالأبعاد الإستراتيجية للسلاح النووي الإسرائيلي وتأثيراته الإقليمية، والخيارات العربية المتاحة في وقتنا الراهن في ظل تأثير الغزو الأمريكي للعراق وتطورات الملف النووي الإيراني.

كما سنركز على فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لما شهدته المنطقة من تحولات دولية وإقليمية كان لها الأثر البالغ في توجيه التفاعلات والعلاقات المتشابكة في المنطقة، إضافة إلى الأزمات التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة.

2. **المجال المكاني:** الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي لها عدة تعاريف جغرافية منها ما يضم تركيا وإيران ومنها ما يضم كل الدول العربية وإيران وإسرائيل، غير أننا سنعتمد التعريف الملائم لموضوعنا وهو تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي حددت المنطقة جغرافيا بالمجال الذي يمتد من إيران شرقا إلى ليبيا غربا ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا إضافة إلى إسرائيل، ويضم خمسة عشر دولة: ليبيا، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل، العراق، إيران، قطر، البحرين، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، اليمن.

ونستخدم هذا التعريف للأسباب التالية:

- أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تهتم بمجال الطاقة النووية والتسلح النووي وهو ما يتطابق مع موضوع دراستنا.
- إن تعريف الوكالة يدرج "إيران" كدولة شرق أوسطية، والتي لا يمكن عزلها عن المسألة النووية في الشرق الأوسط.
- هذا التعريف يستبعد بعض الدول العربية كجيبوتي وجزر القمر، والتي لم يكن لها تأثير في الصراع العربي الإسرائيلي، ويستبعد دول المغرب العربي باستثناء "ليبيا" وهو ما يتطابق مع دراستنا، بسبب أن هذه الدول لا تتعرض لنفس الدرجة من تأثيرات التسلح النووي الإسرائيلي، إضافة إلى أن معظم التقديرات تشير إلى أن أقصى مدى يمكن أن تصل إليه الأسلحة النووية الإسرائيلية (صواريخ-طائرات) هو 2500 كلم وهي المسافة التي تعادل المسافة بين إسرائيل وطرابلس

فرضيات الدراسة:

1. لقد راهنت إسرائيل على اكتساب السلاح النووي لتحقيق أهداف إستراتيجية وتحصين موقعها كقوة تهيمن على المنطقة، وفرض وجودها إقليميا ودوليا.

2. لقد بادرت منذ ظهورها إلى محاولة كسب الرأي العام الدولي والتأييد من طرف الدول الكبرى، ورصد أكبر عدد من التحالفات.
3. إن السياسة النووية الإسرائيلية حققت مكاسب إستراتيجية كبيرة على حساب الدول العربية بتوظيف هذا السلاح سياسيا لفرض الأمر الواقع، بقدر ما أفرزت العديد من المخاطر والتهديدات ذات الأبعاد المختلفة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها.
4. المبادرات الدولية والإقليمية لمعالجة المشكلة النووية التي استحدثتها إسرائيل فشلت كلها بسبب الرفض الإسرائيلي الدائم لكل المبادرات علاوة على الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل.
5. إن إصرار إسرائيل على الاحتكار النووي الإقليمي دفع ببعض دول المنطقة إلى محاولة كسر هذا الاحتكار واكتساب أسلحة غير تقليدية.
6. أن السياسة الأمريكية الازدواجية حول منع الانتشار النووي ساهمت بشكل كبير في إفشال كل محاولات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة: ففي **الإطار النظري** يمكن الإدلاء بان أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية لم تبلور نظرية متكاملة لدراسة القضايا الخاصة بأشكال وأنماط ومحددات استخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية، وهذا ما أعاق دراسة القضايا النووية وعلاقتها بالصراعات الإقليمية مقارنة بنظيراتها في الصراع الدولي لاسيما في الحرب الباردة التي كانت أرضية لوضع الأسس والمناهج العلمية لنظرية الردع النووي، وذلك أن دول النادي النووي لم تدخل بصفة مباشرة في صراعات إقليمية، وعلى هذا الأساس فدراستنا تعتمد على إطار نظري مستمد من بعض الدراسات الحديثة التي تركز على تحليل القوة في العلاقات الدولية، وبالتحديد فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية في إدارة النزاعات الدولية ضمن مدرستي القوة: **المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة**، وتتركز نظرتهما في تفسير العلاقات الدولية على أن كل دولة تسعى دائما إلى زيادة قوتها للحفاظ على ذاتها ولصيانة أمنها في بيئة دولية ميزتها الأساسية الفوضى.

أما **الإطار المنهجي** لهذه الدراسة وكغيره من الدراسات السياسية فإن **المنهج المقارن** سيكون المنهج الأساسي المستخدم لما له من مزايا ولملائمته لهذه الدراسة في:

- مقارنة ظاهرتي سباق التسلح والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط عبر الفترات

شؤون الأمن والتسلحالزمنية المختلفة وفق التغيرات المميزة لكل مرحلة .

كل منها في تحقيق- توضيح أوجه الاختلاف وأوجه التماثل بين السياسات العربية في

من جهة وسياسة إسرائيل من جهة أخرى لمعرفة مدى نجاح وفشل

الأهداف المحددة.

- مقارنة أبعاد وتأثيرات السياسة النووية الإسرائيلية واختلافاتها في مدى ودرجة تهديد

الإسرائيلي، بهدفأمن الدول العربية، ومميزاتها التي هي مراحل تطورها .

- مقارنة ردود الأفعال ومواقف دول المنطقة حول السلاح النووي

استخلاص الحد الأدنى من الاتفاق حول وجهة نظر دول المنطقة للتعامل مع هذه المشكلة (في الفصل الثالث)؛ وعموما فإن هذا المنهج سيتيح لنا من استخلاص مختلف التطورات التي حصلت على المسألة النووية في الشرق الأوسط.

ونستعين كذلك **بالمنهج التاريخي،** لأن الظاهرة التي بين أيدينا ككل الظواهر لها امتداد تاريخي، لا يمكننا فهمه إلا بتفحص الأسباب الحقيقية، فهذا المنهج يحدد الظاهرة مكانيا (الشرق الأوسط)، ويهتم بالبعد الزماني مما يستدعي جمع كل ما يتسنى من مصادر وبيانات وخطب وتصريحات للمسؤولين والحكام لدول المنطقة، والتي تمثل كل منها حقبة زمنية معينة تفرض مميزات خاصة بالظاهرة، واستخدمنا هذا المنهج تحديدا في تتبع الامتداد التاريخي للبرنامج النووي الإسرائيلي وفق مراحل محددة (في الفصل الأول).

وللإلمام بالمقارنة استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يعتبر تكميليا، من أجل معرفة حيثيات وجوانب ظاهرة التسلح النووي الاسرائيلي، وهذا بالوصف الدقيق لأبعادها المختلفة، إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين "السلاح النووي الإسرائيلي" و"الأمن والاستقرار الإقليمي" من خلال مواقف دول المنطقة التي أفرزتها هذه الظاهرة (في الفصل الثاني والثالث).

كما وظفنا **المنهج القانوني** في الفصل الثالث لمعرفة الأبعاد القانونية للظاهرة، أي إيجاد إسقاط للظاهرة على القواعد القانونية في إطار القانون الدولي للحد من التسلح ونزع السلاح، وضعية دول الشرق الأوسط وإسرائيل منها، والوضعية القانونية للبرنامج النووي الإيراني، مع التركيز على أهم اتفاقية في هذا الشأن وهي اتفاقية عدم انتشار الأسلحة

النووية، والمشاريع القانونية الدولية لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وتلك هي أهم المناهج الكيفية المستعملة، أما المناهج الكمية التي تعتمد على تحليل أبعاد التعبير الرقمي والمؤشرات الاقتصادية بالبيانات والإحصائيات فركزنا على **المنهج الإحصائي** بجمع مختلف الأرقام والمعلومات المتاحة حول الموضوع من اجل تنظيمها وتبويبها على شكل جداول أو بيانات أو دوائر نسبية بهدف تحليلها خاصة عند تعرضنا إلى تحليل الأرقام المرتبطة بالسباق نحو التسلح وتعداد الجيوش والعتاد الحربي ونفقات الدفاع وصفقات التسلح في المنطقة وكذا تقديرات

عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية ووسائل إيصالها(في الفصل الأول).

واستعملنا بعض الأدوات التكميلية القائمة على الإسقاط التحليلي لاستشراف المستقبل واستقرائه وفق "**طريقة السيناريو**" في محاولة تحديد أهم الحالات التي يمكن أن تلجأ فيها إسرائيل إلى استخدام أسلحتها النووية؛ وكذا عند تحديدنا لأهم احتمالات تطور المسألة النووية في ظل التطورات الراهنة للقضية النووية الإيرانية؛ وكذلك عند رصد مختلف الخيارات العربية المستقبلية لمواجهة الخطر النووي الإسرائيلي.

الإطار المفاهيمي للدراسة: فكل بحث يحتوي على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم تشكل جوهره، وهذه الدراسة هي الأخرى كذلك، وسنحاول إيجاد تعريفا مبسطا لمختلف المفاهيم الواردة:

- الأسلحة النووية: وتنقسم إلى: أولا قنابل ذرية وهي التي تستمد قوتها التدميرية من انشطار انوية الذرات (اليورانيوم والبلوتونيوم)، وتتراوح قوتها التدميرية مابين 15 إلى 25 كيلوطن، بحيث كل واحد كيلوطن يعادل انفجار 1000طن من مادة "ت.ن.ت" "TNT"؛ وثانيا قنابل هيدروجينية وهي التي تنفجر على اثر اندماج انوية الذرات، وهي أكثر تدميرا من الأولى بحيث تقاس قوتها بالميغاطن (بحيث كل واحد ميغاطن يعادل مليون طن من "ت.ن.ت"، وثالثا القنابل النيترونية التي تتميز بالإشعاع المكثف وينتج عنها إشعاعات حرارية ذات تأثير واسع النطاق يمتد إلى مسافات كبيرة من مكان تفجيرها.

- وسائل الإيصال: هي الأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي باستطاعتها حمل قطع نووية أو إطلاقها أو قذفها سواء كانت صواريخ بمختلف أنواعها أو طائرات أو مدفعية نووية أو غواصات.
- الصواريخ الباليستية: يعرفها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي على أنها كل قذيفة تستطيع حمل 500كلغ من المواد المتفجرة (فما فوق) إلى مسافة 300كلم فما فوق، وهناك أيضا الصواريخ القصيرة المدى(من 500كلم إلى 1000كلم)، والمتوسطة المدى (من1000كلم إلى 5500كلم)، والصواريخ البعيدة المدى أكثر من 5500كلم.
- التكنولوجيا النووية: وهي المعرفة العلمية والتقنية التي تستوجب بناء صناعة مرتبطة بالمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووي؛ وتعد تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الخطوة المهمة في ذلك، فهذا الأخير يوجد طبيعيا بنظيرين "اليورانيوم235" و"اليورانيوم238" وبنسبة وزنية 0.71% و99.28% على التوالي، علما أن الأول هو الأخف وهو الذي تنشطر نواته باحتمال كبير عند قصفها بالنيترونات وتنبعث طاقة كبيرة على اثر ذلك، والتي تستخدم وقودا لتشغيل المفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء أو مادة أولية لإنتاج السلاح النووي، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون نسبة الأول اكبر من النسبة الطبيعية: أن تصبح 3.5% في حالة إنتاج الطاقة الكهربائية، و93% في حالة إنتاج السلاح، والأول يسمى يورانيوم واطئ التخصيب" LEU " والثاني عالي التخصيب "HEU"؛ وان عملية زيادة نسبة اليورانيوم 235 من نسبة طبيعية إلى نسبة اعلى تسمى عملية التخصيب، وهناك ثلاث طرق لذلك وهي طريقة التخصيب الكهرومغناطيسي، وطريقة التخصيب بالتنافذ الغازي، وطريقة التخصيب بالطرد المركزي.
- الردع: هو استعمال التهديد لمنع أو حرمان الخصم من محاولة تحقيق أهدافه، ويهدف إلى إقناع الخصم أن التكلفة التي تنتج عن أفعاله تفوق قيمة الأهداف التي يفترض تحقيقها في حال القيام بالفعل، فإذا اقتنع الخصم بذلك يمتنع عن القيام بالفعل؛ وهناك عاملين لنجاح الردع: مدى قدرة الرادع على إيصال

الرسالة وتأكده من استيعاب الطرف الثاني لها، وعامل التماثل بين النتائج المحتملة لقيام المردوع بالفعل وبين محتوى وحجم التهديد الموجه ضده..؛ أما الردع النووي فيستند إلى البعد النفسي والسيكولوجي بمنع الخصم من استخدام أسلحته النووية، وأساسه هو قوة الضربة الأولى التي تضعف الرد للخصم، أي مرتبط بالقوة المتبقية بعد التعرض للضربة الأولى، ويهدف عموما إلى منع الدولة المعادية من استخدام أسلحتها، أو منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا.

- وفيما يتعلق بمفهوم السياسة النووية "Nuclear Policy"، تجدر الإشارة إلى أنه لا تتوافر في الأدبيات النووية تعريفات محددة لهذا المفهوم، ولكن هناك عدد من التعريفات، حيث يمكن تعريفها بأنها الاستخدام الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري للطاقة النووية دوليا وإقليميا ومحليا. كما يمكن تعريفها، في بعض الأحيان، بأنها تلك التوجهات السياسية التي ترتبط بامتلاك أو محاولة امتلاك قوة أو قدرة تكنولوجية نووية عسكرية أو سلمية، إضافة إلى سياسات تشكيل وإعداد البيئة الدولية والإقليمية والمحلية الملائمة لتحقيق تلك التوجهات. وقد تعبر السياسة النووية عن توافر الأساس السياسي لامتلاك القدرات والتكنولوجيات النووية السلمية أو العسكرية.
- البرنامج النووي"Nuclear Programme"، فيشير إلى خطة الدولة من الطاقة النووية واستخداماتها بشكل عام، ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والأولويات في شكل مشاريع وبرامج عمل يتم تنفيذها في إطار جدول زمني محدد.
- مفهوم الضمانات النووية "Nuclear Safeguards"، فهو وفق تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبارة عن مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية تهدف إلى التحقق من عدم تحريف المواد والمعدات النووية من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري.وتعرف فعالية الضمانات بأنها مدى قدرة الضمانات المرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحقيق أهدافها، أي عدم تحريف المواد النووية نحو الاستخدام العسكري.

الفصـــل الأول

ملامح الصراع و ظاهـــرة التسلح

فـــي الشـــرق الأوســـط

يرجع مصطلح "الشرق الأوسط" إلى عام 1902، حين بدأت بريطانيا في تقسيم مستعمراتها إلى ثلاثة أقسام: الشرق الأقصى ، الشرق الأدنى ، الشرق الأوسط ، ومنذ ذلك التاريخ وهذا المفهوم يستخدم على مستوى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية غير انه اختلفت التعاريف من حيث النطاق الجغرافي، وهذا طبقا لمصالح وأبعاد كل دولة من الجوانب الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية:

1. **إسرائيل:** يتضح المنظور الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين على غرار "آرييل شارون" الذي يعتبر أن أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط تمتد إلى أبعد حدودها، من دول المواجهة إلى الدول العربية الهامشية؛ كالعراق وليبيا، وكذلك "شيمون بيريز" حول تعليقه على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث صرح بأنه هناك نظام استفزازي في إيران يهدد المنطقة ويهدد أمن إسرائيل فإن إسرائيل لا تؤمن بهذه المعاهدة[1]، كما أن إسرائيل ربطت قبولها بمبادرة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بضرورة الاعتراف العلني والرسمي بها كدولة في المنطقة وتقصد بذلك الدول العربية التي لم تعترف بها.

2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** وتحدد المنطقة من خلال اقتراحها لمشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مجموعة الثمانية (G8) سنة 2003، وتحدد المنطقة بكافة الدول الممتدة من المغرب الأقصى غربا إلى إيران شرقا، أي كل الدول العربية إضافة إلى إسرائيل وإيران، وتستبعد تركيا من المنطقة.

3. **الدول العربية:** حددت جامعة الدول العربية منطقة الشرق الأوسط من خلال مشروعها لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في مارس 1993، حيث عرفت المنطقة على أنها كل الأقاليم الخاضعة لسيادة وسيطرة كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إضافة إلى إسرائيل وإيران.

4. **منظمة الأمم المتحدة:** عرفته من خلال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (United Nations Institute For Disarmament Research) وهو التعريف الذي

[1]- فوزي حماد وعادل محمد أحمد " مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط.** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2001، ص 60.

يتشابه مع تعريف مجموعة الثمانية[1]، وجاء تعريف هذا المعهد من خلال الدراسة التي قام بها سنة 2004 لأخلاء المنطقة من هذه الأسلحة ويضم هذا التعريف 22 دولة ويتعلق الأمر بـــ:الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات المتحدة واليمن.

5. الوكالة الدولية للطاقة الذرية: جاء تحديدها للمنطقة في دراسة فنية أعدتها بشان تطبيق الضمانات في مجال الطاقة النووية في الشرق الأوسط سنة 1989، فعرفتها بأنها المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى ليبيا غربا ، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا وتضم 15 دولة، وهي ليبيا، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل، العراق، إيران، قطر، البحرين، السعودية، الإمارات العربية، عمان، الكويت، اليمن.

[1] – جيز ليتلوود " تعزيز دور اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية واتفاقية الأسلحة الكيماوية"، في مها عبد الرحيم وآخرون، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط : النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية**. جنيف : معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، 2004.ص 27.

المبحث الأول: الصراعات الإقليمية منذ سنة 1948.

لقد جاء في نص وعد بلفور "Arthur James Balfor" في 2 نوفمبر 1917 "إن حكومة جلالته[الملك البريطاني آنذاك] تنظر بعين العطف لتأسيس وطن قومي للطائفة اليهودية في فلسطين، وستبذل قصارى جهودها لتحقيق هذا الهدف على أن يكون مفهوما بكل وضوح انه لن ينفذ أي عمل يمكن أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ..."[1]، غير أن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين يشكل اكبر إجحاف في حقوق المسلمين ليس فقط في فلسطين وإنما في العالم اجمع، وبذلك فان وعد بلفور هو في حقيقة الأمر إعلان لبداية أكثر الصراعات الدولية تعقيدا وتشابكا، حيث تولد عنه سلسلة من الأزمات في المنطقة بأكملها ذلك أنها تحظي بأهمية إستراتيجية كبيرة تجعل منها محل اهتماما من طرف الدول الكبرى والتي تشابكت مصالحها فيها، وساهمت إلى حد كبير في تعقيد الصراع واستمرارية عدم الاستقرار الإقليمي.

ونستطيع تقسيم الأحداث والصراعات التي شهدتها المنطقة حسب طبيعتها وحقبها الزمنية منذ إعلان قيام دولة إسرائيل يوم 15 ماي 1948 إلى مرحلتين أساسيتين ؛ فأما المرحلة الأولى فتمتد من سنة 1948 إلى سنة 1973 ، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد سنة 1973، ولكل مرحلة خصوصياتها.

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1948-1973.

ونستطيع وصفها بمرحلة الحروب العربية الإسرائيلية والتي وقعت أساسا بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وكذلك كل ما أعقب هذه الحروب أو واكبها من أحداث في المنطقة كان يتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذا السبب وقد شهدت هذه المرحلة أربعة صدامات مباشرة بمعدل حرب كل عشر سنوات بين العرب وإسرائيل.

1. أهم الأحداث الواقعة في هذه المرحلة:

---

[1]- صادق الشرع، **حروبنا مع إسرائيل 1947– 1973 : معارك خاسرة وانتصارات ضائعة.** الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997، ص 583.

أ. الحرب العربية الإسرائيلية الأولى(1948): وكانت بعد دور قرار الأمم المتحدة رقم181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947[1]، والقاضي لتقسيم فلسطين بين المهاجرين اليهود والعرب الفلسطينيين والذي جاء حسب رغبة اليهود لمنحهم كامل الساحل الفلسطيني، حيث استمر بعدها تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين كما استمرت المذابح وعمليات التطهير العرقي التي كانت تقوم بها المنظمات العسكرية المسلحة التابعة لليهود؛ وفي ظل هذا التصعيد قامت الجيوش العربية الموحدة إضافة إلى المتطوعين بالتدخل من اجل تحرير فلسطين[2]، وقد أنشئت قيادة عام لهذا الجيش بصفة استعجالية لكن لم تكن هناك إستراتيجية أو تخطيط عسكري فمني الجيش العربي بهزيمة على يد الجيش الإسرائيلي وانسحب سنة 1949 وبذلك أدركت الدول العربية ضرورة التعاون العسكري والاهتمام بالشؤون العسكرية في منطقة يسودها التوتر وعد الاستقرار ، ولأجل ذلك عقدت معاهدة الدفاع العربي المشترك بين كل من سوريا ، لبنان ، الأردن ، العراق والسعودية سنة 1950، وهذا استعدادا لجولة أخرى من الحرب.

ب. العدوان الثلاثي على مصر: حيث قامت كل من فرنسا وبريطاني بإنزال قواتهما على قناة السويس قصد الاستيلاء عليها بينما كانت تقوم إسرائيل بإشغال مصر بالحرب عن طريق الهجمات والقصف المتواصل في سيناء وغزة ، وهذا كذريعة تستخدمها فرنسا وبريطانيا للتدخل بهدف إسقاط نظام جمال عبد الناصر ، إلا أن هذا الأخير استطاع أن يكسب الاتحاد السوفيتي كحليف استراتيجي والذي وجه إنذارا إلى الدول المعتدية لسحب قواتها من مصر أو مواجهة حرب صاروخية سوفيتية ، مما جعل الولايات المتحدة تتدخل وتأمر بسحب القوات من مصر واستصدار قرار أممي بهذا الشأن حيث أعلنت أنها لن تقدم أي دعم بالدولار لبريطانيا حتى تعلن قبولها لقرار الأمم المتحدة[3] ؛ وقد اقتطعت بعد الحرب كل من قطاع غزة وصحراء سيناء بكاملها إضافة إلى خسارة المنشآت الحيوية والبنية الأساسية لمصر وسقوط الآلاف من القتلى الفلسطينيين والمصريين.

---

[1]- Arieh J Kochavi, " Stuggle Against Jewish Immigration To Palestine", **Middle eastern studies , N°** 03 (July 1998) , P 146.

[2]- Ahrone Bregman et Jihan El-tahri , **Israel et les arabes : la guerre de 50 ans.** TR Peggy Frankston et Guiloineau, France : arte édition , 1998, P 74.

[3]- الشرع ، مرجع سبق ذكره . ص 430 .

ج. الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة (1967): حيث قامت القوات الإسرائيلية بعدوان عسكري شامل على مصر وسوريا والأردن أدى بها إلى احتلال بقية فلسطين وهضبة الجولان وسيناء ، وكرد فعل لذلك قامت الدول العربية بعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم حيث صدر عنه ما يعرف باللاءات الثلاث " لا للصلح ، لا للتفاوض ، لا للاستسلام " وبدأت كل من مصر وسوريا في إعادة بناء القوات المسلحة الموحدة من اجل إعادة تحرير الأراضي العربية المحتلة.

د. الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (1973): بعد تشكيل الوحدة العسكرية بين مصر وسوريا قاما الجيشان الموحدان بتنفيذ خطة مشتركة لتحرير الأراضي المحتلة وتم تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة ،وإلحاق خسائر بالجيش الإسرائيلي ، لكنه لم يتمكن من تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية وتم وقف إطلاق النار دون تحقيق ذلك.

2. خصوصيات المرحلة:

أ. الإستراتيجية العربية لمواجهة إسرائيل: يمكننا إدراج ميزتين أساسيتين ومتلازمتين تشكل المبدأ الأساسي للدول العربية في صراعها ضد إسرائيل:

- تصاعد المد القومي العربي: وهذا بظهور رواد الفكر القومي العربي المعاصر وأبرزهم ساطع الحصري (1879- 1968)، زكي الارسوزي (1900- 1968)، ميشيل عفلق (1910- 1991) وغيرهم، حيث ساهموا في نشر النزعة القومية التي عرفت امتدادا واسعا لدى الشعوب والحكام على حد سواء خصوصا في فترة الستينيات ، مما جعل الإحساس بالقضية الفلسطينية يتعاظم لدى العرب وربما كان ذلك دافعا قويا وأساسيا لتجسيد التنسيق العربي المشترك خاصة وان الدول العربية كانت أو خرجت للتو من كفاح مرير ضد القوى الاستعمارية ، وترسخت قناعة لدى العرب بأن الأمن القومي هو أمن الأرض العربية بحدود الوطن العربي اجمع ، وحماية الأراضي العربية من الغزو الخارجي ، وبذلك كان الوعي القومي إبان هذه الفترة حاضرا بقوة في النفوس والعقول ، وكان الإدراك واضح المعالم بان القضية الفلسطينية هي قضية كل الوطن العربي وان الاحتلال الإسرائيلي هو اختراق صارخ لأمن البلاد العربية كلها.وعلى هذا الأساس قامت هذا الشعور المشترك من الفكر إلى الممارسة فتبنت كل الدول العربية قضية فلسطين وتوحدت المساعي نحو تحرير الأراضي المحتلة وتمكنت الدول العربية من تأسيس منظمة

التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني إلى أن تم الاعتراف بها رسميا سنة 1964.

- تجسيد التعاون العربي المشترك: حيث انه كان نتيجة حتمية لانتشار الفكر القومي، فانتهجت العلاقات العربية–العربية طريق التكامل والوحدة خاصة على المستوى العسكري والأمني في ظل التهديد الإسرائيلي الجديد بداية باقرا مجلس الجامعة العربية في أكتوبر 1947 عن تشكيل لجنة عسكرية فنية مرتبطة مباشرة بالأمين العام وأسندت إليها مهمة تنظيم الدفاع عن فلسطين ، ثم تشكيل ما عرف بجيش الإنقاذ في 01 جاني 1948 الذي كان أول مظهر عملي للتعاون العسكري العربي ، ورغم هزيمة 1948 إلا أن مسارات الوحدة لم تتوقف فقد شهدت سنة 1950 عقد اتفاق الضمان الجماعي أو معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية تبعتها عدة اتفاقات عسكرية ثنائية كاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في 20 أكتوبر 1955 وبين مصر والسعودية في 27 أكتوبر 1955، وبين مصر والأردن في 06 مارس 1956 ، وبين سوريا والأردن في 30 مارس 1956، وكذلك الاتفاق الثلاثي بين مصر والسعودية واليمن في 21 افريل 1956، ثم جاء إعلان توحيد الجيشين السوري والمصري في 21 فيفري 1958 وكذلك إصدار ميثاق الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق في 08 أكتوبر 1963؛ كل هذه التجارب ساهمت بشكل كبير في توحيد وجهات النظر وتحقيق التقارب العربي وذلك تحت قيادة مناضلين قوميين كان لهم الفضل في البحث عن السبل والأدوات المحققة للوحدة، وأبرزهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يعتبر قضية الوحدة العربية قضية العصر واكبر رهان ترفعه الدول العربية حيث ساهم إلى حد كبير في تحقيق اكبر تجربة وحدوية عربية؛ وهي الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، والتي أعلن قيامها في 22 فيفري 1958.

فالتعاون العربي وطريق الوحدة بلغا الذروة في هذه الفترة، غير أن الخلافات الثنائية وسوء التفاهم وعدم التخطيط إضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى فشل كل تجارب الوحدة العربية على غرار انفصال الجمهورية العربية المتحدة سنة 1961 وعدم فعالية تجارب الدفاع المشترك، حيث أن الجيوش العربية تلقت هزائم متكررة في حربي 1948 و 1967 وهذا لا ينفي بعض مظاهر التنسيق العسكري الدقيق بين مصر وسوريا خاصة إبان حرب

1973 وتحقيق انتصار عسكري معتبر ضد إسرائيل اجبرها على إعادة النظر في إستراتيجيتها العسكرية في الشرق الأوسط.

ب. الإستراتيجية الإسرائيلية: إن إسرائيل كانت تدرك منذ نشوئها بأنها ستكون جسم غريب في منطقة متجانسة تاريخيا ودينيا وحضاريا ، والتي ستكون تيارا قويا ضد إرادتها وأهدافها ، لذلك فقد حددت أهم أولوياتها في المنطقة وهي تثبيت الكيان الدولة الإسرائيلية فيها مركزة على الاستعانة بالدول الكبرى ، من اجل ضمان بقائها ووجودها كدولة ، وهذا ما عبر عنه "إيغال ألون" "YIGAL ALOON" وهو أحد زعماء ومؤسسي "الهاغاناه" "Haganah"[*] بقوله: "إننا لا بد من المحافظة على صداقة الدول الكبرى وعلى رأسها الدول التي من شأنها أن تزودنا بوسائل القتال والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية"، وكذلك "موشي دايان" "Moshe Dayan" بقوله: "نحن قلب مزروع في منطقة ترفضه الأعضاء الأخرى وليس أمامنا إلا استخدام المضادات الحيوية بصفة مستمرة ولكي نبقى"[(1)]، وبذلك فقد ركزت إسرائيل في إستراتيجيتها على كسب التحالفات من اجل بناء قوة عسكرية كبيرة تمكنها من ترجيح ميزان القوة حيث ترى أن القوة هي العامل الحاسم لفرض الأمر الواقع ولقد كان صناع القرار الإسرائيليون مقتنعين بافتقاد إسرائيل إلى القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الثقافية ، ولأجل ذلك قامت إسرائيل بتطوير قدرات عسكرية تمكنها من تجاوز مظاهر ضعفها وتمكنها من العدوان والتوسع على حساب الأراضي العربية ونقل الحرب إليها ، ويمكن تلخيص مظاهر الإستراتيجية الإسرائيلية الموجهة ضد الدول العربية فيما يلي :

- العمل على تشجيع الهجرة اليهودية من كل أنحاء العالم إلى فلسطين لتحقيق قوة بشرية ترتكز عليها في تحقيق أهدافها.
- تطوير العلاقات مع دول العالم من اجل كسب الدعم المادي والعسكري خصوصا مع الولايات المتحدة، حيث تمكنت هذه الأخيرة من تامين حماية إسرائيل عسكريا عن طريق الإعلان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا لحظر الأسلحة وتوثيق الرقابة على نقل

[*]- الهاغاناه هي كلمة عبرية تعني الدفاع ومنظمة الدفاع السرية أو منظمة هاغاناه هي النواة الأولى للجيش الإسرائيلي قبل الاحتلال ، ثم تغير اسمها فيما بعد من منظمة الدفاع السرية إلى " تسهال " وهي اختصار للكلمة العبرية " تسفا هاغاناه ليسرائيل " أي جيش الدفاع الإسرائيلي.

[(1)]- أمين هويدي ، **الحرب والسلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**.مصر : دار المستقبل ، 1994 ، ص 26.

الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط وعلى أن لا يكون نقلها إلا بعد الاتفاق بين الدول الثلاث التي كانت تعتبر من أكبر منتجي السلاح في العالم[1].

- ضرورة كسب معركة توازن القوى في المنطقة وترجيح الكفة لصالح إسرائيل، من أجل أن تكون قادرة على تغيير الأمر الواقع والضغط على الدول العربية من اجل دعوتها إلى التفاوض المباشر دون شروط مسبقة وفرض سلام يضمن لها بسط سيطرتها التامة على المنطقة ، والسعي إلى تفتيت العرب، وإجهاض كل محاولات وحدتهم السياسية والعسكرية[2] التي شكلت مصدر تهديد حقيقي لبقاء دولة إسرائيل.
- أما على مستوى السياسة الداخلية فقد عملت إسرائيل وفق سياسة مزدوجة تعمل من جهة على بناء قوات عسكرية متفوقة على الجيوش العربية المجاورة، ومن جهة أخرى السعي نحو إنشاء قاعدة لصناعات عسكرية متطورة والانفراد بمركب صناعي عسكري يمكنها من جعل المؤسسة العسكرية مؤسسة إنتاجية تضمن لها تخفيف عبء ميزانية الدفاع على اقتصادها الوطني، والوصول إلى تحقيق صادرات عسكرية لتجاوز الاختلال في مكونات قوتها إذ أنها تعتبر دولة مكشوفة* من الناحية الإستراتيجية.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية مابعد سنة 1973.

1- أهم الأحداث الواقعة في هذه المرحلة: كانت حرب رمضان 1973 آخر حرب عربية إسرائيلية حدثت بعدها تغيرات جذرية على مستوى السياسات لدى دول المنطقة والتي أثرت بدورها على طبيعة التفاعلات بين الدول العربية وإسرائيل كما أحدثت تغيير على أطراف الأزمات ، وتغيرت طبيعة الخلافات بين دول المنطقة، حيث لم يبق الصراع العربي الإسرائيلي هو الصراع الوحيد في المنطقة.

أ. النزاعات العربية-العربية: لقد شهدت مرحلة ما بعد 1973 عدة خلافات بين الدول العربية حول الحدود الإقليمية تطورت إلى حد توتر العلاقات والاشتباكات المسلحة، وأبرزها:

---

(1)- المرجع نفسه ، ص 32 -33.

(2)- أمين محمود عطايا ، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية .** الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998، ص 13.

*- يرى أمين هويدي انه القدرة هي مجموعة قوى الدولة؛ أي القوة العسكرية + القوة الاقتصادية + القوة السياسية +القوة الثقافية = القدرة والقوة والدولة المكشوفة هي الدولة التي تفتقر إلى كل أنواع القدرة ماعدا القوة العسكرية ، وإسرائيل تعتبر كذلك خاصة عند تأسيسها (انظر : أمين هويدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27.

- النزاع العراقي الكويتي: حيث شهد شهر مارس من سنة 1973 اشتباكات مسلحة بين الجيشين النظاميين الكويتي والعراقي ، وكان سبب النزاع هو جزيرتي"وارية وبوبيان" وظلت العلاقات متوترة بين البلدين رغم المساعي والجهود المكثفة لحل النزاع لكنها فشلت كما فشلت اللقاءات الثنائية بينهما ، واستمرت العلاقات بينهما بنفس الوتيرة إلى غاية غزو العراق للكويت سنة 1990 والذي انتهى بتدخل قوات التحالف الغربية.
- الحرب الأهلية اللبنانية: حيث اندلعت في 13 أفريل 1975 بين حزب الكتائب وحلفائه من جهة وتحالف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى، فأسست على اثر ذلك حكومة عسكرية لمواجهة هذه الأزمة ، لكنها فشلت واستقالت ، فقامت الدول العربية سنة 1976 بتشكيل قوة ردع عربية لإنهاء هذه الحرب ، إلا أن هذه الأخيرة دامت إلى غاية 1989، أين وصل الأطراف إلى الاتفاق على إنهاء الحرب والبدء بمسيرة الوفاق الوطني ، وإعادة البناء بعد خسارة بشرية ومادية كبيرة.
- المقاطعة العربية لمصر: بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد في 17 ديسمبر 1979 بين مصر وإسرائيل حيث قامت مصر بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإغلاق إذاعة صوت فلسطين بالقاهرة وغلق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح ، وعلى اثر ذلك تم عقد قمة عربية في بغداد قررت من خلالها الدول العربية قطع علاقاتها بمصر، وتعليق عضويتها من الجامعة العربية.
- النزاع العراقي السوري: حول الأنابيب النفطية العراقية المارة عبر سوريا، وكذلك حول القضية الكردية ومسألة المياه[1]، وبدأ هذا النزاع منذ اتهام الرئيس العراقي السابق صدام حسين حكومة سوريا بمحاولة اغتياله سنة 1976، وبقيت العلاقات متوترة ومتذبذبة مدة طويلة.
- تدهور العلاقات بين سوريا ومصر: بعد الاعتداء المسلح الذي وقع في البريد المركزي في القاهرة في افريل 1979 ، وتم على إثره توقيف مجموعة تابعة إلى المخابرات السورية مملا زاد من توتر العلاقات الثنائية.
- الاشتباكات المسلحة على الحدود المصرية الليبية: مما خلق توتر وتبادل التهم بين سلطات البلدين طول فترة الثمانينيات.

---

(1) – عبد القادر محمودي ، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945 – 1985**.الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، 2002، ص 275 – 276 .

- الأزمات المتكررة والاشتباكات التي شهدتها اليمن قبل الوحدة وهذا بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي.
- اتهام سوريا للأردن بمحاولات تدعيم مؤامرات الحركات الإسلامية في سوريا وتزامنت هذه الاتهامات مع حشد قوات البلدين على الحدود الإقليمية سنة 1980.

ب. النزاعات العربية مع دول الجوار:

- التدخل الليبي في تشاد: على اثر الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في تشاد والصراع على السلطة الذي كان قائما بين قوات الجيش الشعبي بقيادة "جوكوني عويدي" وقات جيش الشمال التي يقودها "حبري حسين" ، حيث دارت معارك عنيفة بين القوتين في العاصمة نجامينا طوال شهر فيفري 1980 ،إذ طالب " عويدي "من العقيد " معمر القذافي " بتقديم العون ووقع معه اتفاق صداقة لتتدخل بعد ذلك القوات الليبية بحوالي 10 آلاف إلى 15 ألف جندي و 150 دبابة[1] غير أنها بدأت تلاقي مقاومة شديدة أجبرت ليبيا على سحب قواتها في نوفمبر 1981.
- الحرب العراقية الإيرانية: وتعتبر أهم حدث شهدته هذه المرحلة حيث بدأت الحرب باشتباكات حدودية مسلحة في بداية 1980، قبل أن يتدخل الجيش العراقي في سبتمبر 1980 لاستعادة الممر المائي "شط العرب" والذي تنازل عنه الرئيس العراقي لصالح إيران سنة 1975، واستمرت الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثماني سنوات خلفت حوالي مليون قتيل وسائر مادية كبيرة، كما خلفت آثار سلبية على الاستقرار في المنطقة.

ج.التدخلات العسكرية الإسرائيلية ضد الدول العربية:

- الاجتياح الإسرائيلي للبنان: من 14 إلى 22 مارس 1982 تدخلت القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان برا وبحرا وجوا، حيث تمكنت من قصف الجنب اللبناني ثم قصف العاصمة بيروت وقد بررت ذلك بأنه كان رد فعل ضد القصف الصاروخي الذي تعرضت له من طرف منظمة التحرير الفلسطينية من داخل الأراضي اللبنانية، وتواصل القصف الإسرائيلي على لبنان إلى أن تدخل الجيش السوري 15جويلية

[1]- مارك هيلر و دوف تماري و زئيف ايتان، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط**. ترجمة نبيه الجزائري، عمان : دار الجليل للنشر ، 1984، ص 50.

1982، وتم عقد اتفاق وقف إطلاق النار إلا أن الاشتباكات العسكرية استمرت لمدة طويلة حتى نهاية 1982، ولذلك اعتبرت بمثابة الحرب العربية الإسرائيلية الخامسة[1].

- قصف المفاعل النووي العراقي: أدركت إسرائيل في تلك الفترة أن المفاعل النووي العراقي كان الأكثر ثباتا وتطورا في الشرق الأوسط، وأن المشروع النووي العراقي هو من أشد المخاطر على أمنها، لذلك وبعد أن بذلت جهودا كبيرة لإجهاض هذا المشروع سياسيا أو دبلوماسيا توصلت إلى الاستنتاج بأن الوسائل العسكرية المباشرة هي الطريقة الوحيدة لمنع العراق من اكتساب السلاح النووي، فقررت بذلك تدمير "مفاعل أوزاريك" العراقي فأرسلت في 07 جوان 1981 طائرات حربية من تل أبيب لتعبر الأجواء الأردنية والسعودية دون أن ترصدها الرادارات، وبلغت موقع "التويثة" الذي يقع على بعد 17 كلم جنوب بغداد لتسقط قنابل تزن واحد طن على الهدف، وبذلك تم تدمير المفاعل النووي الأساسي في العراق وتجمد البرنامج النووي العراقي بأكمله.
- قمع الشعب الفلسطيني: مع ظهور ملامح التفرقة والتشتت العربي ابتداء من اتفاقيات كامب ديفيد ، ترسخ في أذهان الفلسطينيين فكرة ضرورة المواجهة والاندفاع بقوة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فانتفض الشعب الفلسطيني بدون أسلحة أو عتاد في 08 ديسمبر 1987 ضد الجيش الإسرائيلي ، ودامت هذه الانتفاضة الأولى إلى غاية عقد اتفاق أوسلو سنة 1993، حيث عانى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة من القتل والتشريد وعمليات الإبادة الجماعية والاعتقالات، غير أنها لم تجبره على الاستسلام فقد قام من جديد بالانتفاضة الثانية في 2002 والتي ضحى من خلالها بعشرات الآلاف من الشهداء والمعتقلين.

2. خصوصيات المرحلة: إن العلاقات العربية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة عرفت تغييرات هامة خاصة بالنسبة إلى الطرف العربي، أما إسرائيل فلم تتغير سياستها في المنطقة من حيث الأهداف والمبادئ فقد سعت بكل جهد لاتخاذ مواقف تخدم أهدافها الإقليمية تجاه التطورات الحاصلة في المنطقة.

أ. مميزات السياسة الإسرائيلية في المنطقة بعد سنة 1973:

---

[1]- François Massoulie, **Les Conflicts Du Proche Orient : 20eme Sciecle** . Italie : Giunti Gruppo Editoriale, 1994, P 102.

- الوقوف ضد أي دولة في الشرق الأوسط تسعى إلى الحصول على أسلحة متطورة وتتبع كل صفقات السلاح في المنطقة ومحاولة التحكم فيها بهدف الحفاظ على تفوقها النوعي في المجال العسكري، وتجسد هذا مع قصف المفاعل العراقي ثم تهديد السعودية سنة 1988 عند عقدها لصفقة شراء صواريخ من الصين حيث أعلن "يوسي بن هارون" مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن: "إسرائيل ستقوم بتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد السعودية، وهذا قبل أن يصبح الخطر المحتمل لهذه الصواريخ أمرا واقعا"[(1)].
- السعي إلى دفع الدول العربية إلى صراعات أخرى، وصرف أنظارها عن القضية الفلسطينية وهذا ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق بقوله: "علينا أن نتأكد أن العرب قد تحولوا إلى صراعات أخرى غير الصراع العربي الإسرائيلي"[(2)]، وهذا ما تجسد فعلا إبان الحرب العراقية الإيرانية حيث عملت إسرائيل على كسر الدول العربية عن طريق دول الجوار وخاصة دول الشرق الأقصى، فرأت في إطالة أمد الحرب السبيل في إضعاف القدرات العسكرية لكلا الدولتين التي ترى فيهما مصدر تهديد لأمنها ، حيث دفعت حلفائها الغرب إلى ضبط المساعدات العسكرية لإيران والعراق بصورة لا تمكن أيا منهما من حسم الصراع وكانت تتدخل باستمرار إذا حدث اختلال لصالح احد الطرفين ، حيث عند بداية الحرب بدأت القوات العراقية بتحقيق انتصارات كبيرة فقامت إسرائيل بعقد صفقة بيع أسلحة لإيران بقيمة 135 مليون دولار تتضمن خمسين (50) صاروخا و 3730 قذيفة مضادة للدبابات[(3)]. وقد حققت إسرائيل هذا الهدف ، حيث خرج الطرفان من الحرب بخسائر كبيرة واستنزفت قواتهما بشكل كبير.
- تواصلت الجهود الإسرائيلية لكسب تحالف القوى الكبرى معها فتمكنت من عقد اتفاق التعاون الاستراتيجي في مجال الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979، ثم جدد هذا العقد لمدة عشرة سنوات أخرى سنة 1987 مما أتاح لإسرائيل مواكبة

---

(1)- خالد زكريا السرجاني، "صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الإسرائيلي للسعودية"، **السياسة الدولية**، العدد 93، (جويلية 1988)، ص 157.

(2)- عدنان السيد حسين، **عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الدولية والإقليمية**. لبنان: دار النفائس، 1990، ص133.

(3)- أيمن السيد عبد الوهاب، "حرب الخليج وإمكانية حظر تصدير الأسلحة لإيران"، **السياسة الدولية**، العدد 93، (جويلية 1988)، ص133.

التكنولوجيا العسكرية واقتناء أحدثها للتمكن من بسط سيطرتها الإقليمية والتفوق على الدول العربية.

- البعد الآخر في سياسة إسرائيل الإقليمية هواستغلال الصراعات العربية-العربية التي تنامت في هذه المرحلة ، بغية التعامل مع كل دولة ضمن إطار ثنائي يخلق لها مجال أكبر للمناورة السياسية وتحقيق المكاسب الدبلوماسية على حساب الدول العربية.

ب. اتفاقية كامب ديفيد وتفكك الأمن القومي العربي: مع تلاشي النزعة القومية ووفاة جمال عبد الناصر كأحد ابرز القادة القوميين العرب تراجع الدور المصري في قيادة الدول العربية ، وبعد تولي" أنور السادات" الرئاسة في مصر قام بزيارة إلى الكنيست كسابقة في تاريخ العرب كان ذلك في سنة 1977 [1]، وطبيعة الحال كان رد الفعل العربي عنيفا فمباشرة بعد الزيارة تباينت المواقف العربية وانقسمت إلى ثلاث جبهات[2] : الفريق الأول وأطلق على نفسه "جبهة الصمود والتحدي " وكان يضم كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن الجنوبية سابقا ومنظمة التحرير الفلسطينية واتخذ موقفا صارما تجاه مصر فقام مباشرة بقطع علاقاته معها . أما الفريق الثاني فاتخذ موقف التحفظ تجاه مبادرة السادات ويمثله دول الخليج وتونس والأردن ولبنان ، فرغم أن هذه الدول قد بدأت تقتنع بالحل السلمي إلا أنها تخوفت من النتائج غير المتوقعة للمبادرة المصرية ، والفريق الثالث اتخذ موقفا مؤيدا ويضم كل من السودان ، عمان ، الصومال ، اليمن الشمالية – سابقا – ووصف هذه المبادرة بالحسنة وأنها خطوة أولى نحو دعم الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

أما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد رفضت كل الدول العربية ذلك، وهذا على اثر مؤتمر القمة العربي في نهاية 1978 حيث رفضت الدول العربية بالإجماع اتفاقيتي كامب ديفيد*، وتم عزل مصر عن باقي الدول العربية –مؤقتا– وعن الجامعة العربية كذلك، وكان من أهم انعكاسات هذه الاتفاقية فقدان الحل العسكري للقضية الفلسطينية.

---

[1] – Massoulie, **Op.cit**, p 115.

[2]- وحيد عبد المجيد ، " إسرائيل والتوازنات العربية الراهنة "، **السياسة الدولية**، العدد 65 ، (جويلية 1981) ، ص 73-74.

*- تقتضي اتفاقية كامب ديفيد الأولى تسوية الصراع بين مصر وإسرائيل دون إدراج القضية الفلسطينية ، فتعهدت إسرائيل من خلالها بالانسحاب من جميع الأراضي المصرية على مراحل مختلفة، كما قبلت مصر الاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها ، وأبرمت هذه الاتفاقية في 17 سبتمبر 1978 بين كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغين ، أما اتفاقية كامب ديفيد الثانية فقد تضمنت قيام السلام بين مصر وإسرائيل .

أدت الأحداث الحاصلة في المنطقة والتطورات التي شهدها العالم العربي إلى التأثير بشكل مباشر في السياسات العربية ، والى تجسيد الانقسام العربي على ارض الواقع، ومن أهم أسباب ذلك:

- تقلص دور الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والذي كان حليفا مهما للدول العربية وصديقا للقومية العربية والنضال ضد الامبريالية ، ولعل ذلك يرجع إلى تخلي مصر كقطب أساسي في المنطقة عن هذه المحددات الخارجية لسلوكها وتغيير وجهتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى انشغال الاتحاد السوفيتي بالحرب في أفغانستان سنة 1979 ؛ أدت هذه الظروف إلى تراجع مكانته في المنطقة مما فتح مجالا واسعا أمام الولايات المتحدة لتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، وحماية مصالحها الحيوية هناك وقد بدأت من الإشراف على اتفاقيتي كامب ديفيد ، فان لم يؤثر انتقال الحرب الباردة إلى المنطقة في انقسام الدول العربية إلى حد ما فان التغلغل الأمريكي المتزايد وسياستها في الشرق الأوسط قسمت دول المنطقة بشكل واضح بين المؤيدين والمعارضين ، بما سمي فيما بعد بالدول المعتدلة أو الصديقة من جهة والدول المارقة أو دول محور الشر من جهة أخرى.
- أدى ارتفاع أسعار النفط إلى فوائض مالية معتبرة بالنسبة لدول الخليج العربي ، غير أن هذا الارتفاع كان له آثار سلبية على مستوى " منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط "فبرزت عدة نزاعات حول انضمام دول أخرى إلى هذه المنظمة ،إضافة إلى فشل فكرة استعمال النفط كسلاح ضد إسرائيل والغرب ، حيث أصبح النفط عاملا من عوامل التفرقة والتجزئة، وأصبح تصنيف الدول العربية قائما على أساس الثروة النفطية .
- انعكاسات حربي الخليج الأولى والثانية على سياسة الدول العربية : حيث أدت إلى انقسام المواقف العربية ، فالحرب العراقية الإيرانية ساهمت في تصعيد التوترات الدبلوماسية بين العراق وبعض الدول العربية مثل ؛ سوريا التي استغلت هذه الحرب لتقزيم النفوذ العراقي في المنطقة من خلال مساندتها لإيران ضد العراق بهدف تعزيز موقعها الإقليمي ونفوذها ، وهذا ما أثار الدول العربية الأخرى خاصة بعد عودة ظهور مشروع " سوريا الكبرى " الذي يقتضي ضم كل من الأردن ولبنان وفلسطين[1]، أما

---

[1]- محمودي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 302.

دول الخليج أصبحت ترى انه إضافة إلى إيران فان العراق يشكل تهديدا مباشرا على أمنها خاصة بعد غزو الكويت وقصف الرياض خلال حرب الخليج الثانية، إضافة إلى انه بعد بداية الحرب العراقية الإيرانية مباشرة قامت دول الخليج بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في فيفري 1981، وهو مظهر آخر من مظاهر الانقسام العربي إذ أن هذه المبادرة تدل ولو ضمنيا على الانشقاق عن الجامعة العربية.

على اثر هذه التطورات التي كشفت مدى الانقسام العربي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه مسار الوحدة العربية تعددت مفاهيم الأمن القومي كما تعددت السياسات العربية المتباينة:

- في مرحلة الحروب العربية الإسرائيلية : كانت نظرة الدول العربية لمفهوم الأمن تحمل معنى واحدا في إطار مجابهة عدو واحد يهدد أمن كل الدول العربية وهذا الأمن كان أمن الأمة العربية بأكملها ويتضح ضمن الهدف المشترك وهو المواجهة العسكرية كحل وحيد ضد الاحتلال الإسرائيلي وهذا ما اقره مجلس الجامعة العربية سنة 1950 : " لا يجوز لأي دولة من الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق و أن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فورا منفصلة من الجامعة طبقا للمادة 18 من ميثاقها ..."[1]، ورغم انه لا يمكن تحديد عقيدة أمن عربية موحدة في هذه الفترة أن الإطار العام للأمن بالنسبة لها هو تحرير الأراضي العربية المحتلة ، وكان جما ل عبد الناصر هو زعيم الجبهة التي تدعو لذلك واستطاع أن يلف حوله معظم الدول والحكام العرب وتقوم هذه الجبهة على توحيد الجهود وتحقيق اكبر قدر من التطور العسكري للدول العربية لتحرير الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل، لكن لم يستمر الوضع بهذا المنحى فلقد أصبح الأمن القطري غالبا على الأمن القومي العربي ، حيث أن سوريا بعد" كامب ديفيد" رأت أنها أصبحت معزولة ووحيدة في خط المواجهة مع إسرائيل ولجأت إلى الاهتمام بتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق أمنها ،الذي أصبح يقوم على اعتبارين أساسيين : – الأول هو أن الخصم الأساسي في المنطقة هو إسرائيل لان هذه الأخيرة لا تزال تحتل جزءا مهما واستراتيجيا من أراضيها (مرتفعات الجولان)، وان

---

[1] – حسين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 53.

تحقيق توازن عسكري مع إسرائيل فد يستجيب لطموحاتها بشان الانسحاب الإسرائيلي من أراضيها ، فتبنت عقيدة التكافؤ الاستراتيجي والسعي لتحقيق القدرة الذاتية على مواجهة إسرائيل عسكريا وبصفة انفرادية ،غير أنها فشلت في اكتساب أسلحة غير تقليدية خاصة بعد الحصار الدولي حول هذه الأسلحة فغيرت إستراتجيتها نحو المفاوضات السلمية من اجل تحرير الجولان كهدف أساسي لها[1].

إضافة إلى مصدر التهديد الرئيسي فان العراق وتركيا كانا يشكلان مصدر تهديد آخر فالتوترات التي استمرت بين البلدين وسوريا أصبحت تشكل مصدر خطر آخر خاصة مشكلة الأقليات الكردية والغزو العراقي للكويت ، الذي رأت فيه سوريا انه يفسر المطامع التوسعية للعراق والتي قد تمتد إلى أراضيها.

أما مصر فانه كان من أولويات أمنها استرجاع سيناء وان التواجد الإسرائيلي فيها يشكل اكبر خطر عليها وباقتناع حكومة السادات بعدم جدوى استخدام القوة العسكرية لذلك ارتأت إلى التفاوض لاسترجاع أراضيها والمطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء بدل المطالبة بالانسحاب من كافة الأراضي العربية .

وبذلك أصبحت الحكومة المصرية تعتقد أنها بإبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل زال اكبر تهديد لأمنها طالما أنها استرجعت أراضيها، وطالما أن الدولتان ملتزمتان ببنود الاتفاقية.

أما الأردن فقد اتخذت هي الأخرى مسارا دبلوماسيا لحماية أمنها وحدودها الإقليمية إذ أنها تشترك مع إسرائيل في أطول حدود لها حيث رأت أن أي حرب تنشب بينها وبين إسرائيل سوف تكون آثارها وخيمة ، فاختارت عقد اتفاقية سلام سنة 1994 وتضمنت هذه الاتفاقية تحديد الجوانب الأمنية والضمانات لكل دولة: [2]

- تأسيس علاقة أمنية عن طريق تحقيق تكامل في الموارد العسكرية وغير العسكرية لكل من الدولتين بهدف الاستجابة لأي مصدر للنزاع أو صيغة للاعتداء وتتعهد كل منهما

(1) – حسن ابوطالب : " نظم المواجهة العربية : من شرعية الصراع إلى شرعية المنافسة " ، **السياسة الدولية** ، العدد 140، (افريل 2000)، ص 91

(2)- عبد الله طوقان، "منظور أردني لضبط التسلح" في عبد المنعم سعيد وآخرون، **ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة.** ترجمة وتحرير محمد زهير دياب، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995، ص 107-108.

على الامتناع عن استخدام أراضي الطرف الآخر وعدم السماح لأي طرف ثالث باستخدام هذه الأراضي لتهديد أمن إحدى هاتين الدولتين.

- تضمنت الاتفاقية تعهدات ملزمة سياسيا وقانونيا منها الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ضد بعضهما.
- التزام الطرفين بالعمل المشترك نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أي تحالفات أو تكتلات إقليمية معادية.

وبذلك انتقلت الأردن من سياسة المواجهة إلى سياسة التعاون الأمني مع إسرائيل من جهة والتزامها بعدم التحالف مع أطراف أخرى ضد إسرائيل ولو كانت عربية.

ج.المنظور الإيراني للأمن: إن تورط إيران في حرب الثماني سنوات ضد العراق جعل منها تعيد ترتيب مصادر تهديد أمنها فيما يلي:

- التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية: حيث أن الإيرانيين لا يزالون مجزمين بالتسبب الأمريكي المباشر في الأزمات الأمنية التي شهدتها إيران، وهذا منذ تورط وكالة الاستخبارات في تدبير الانقلاب على السلطة وإعادة تنصيب الشاه سنة 1953 ، إضافة إلى الموقف الأمريكي المناهض للثورة الإسلامية في إيران ، فتشكل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تهديدا لأمن إيران[1].
- التواجد العسكري الأجنبي للقوى الخارجية في كل دول الجوار بداية بالغزو الأمريكي لأفغانستان، حيث يرى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي انه تهديد لأمن بلاده بقوله: "... ولا شك أن أزمة أفغانستان معقدة للغاية ونأمل أن يتخلص الشعب المظلوم من أوضاعه المأساوية وان تزول بؤرة الخطر هذه التي تهدد أمننا "[2]. إضافة إلى تدخل القوات الأمريكية والبريطانية في عملية غزو العراق سنة 2003، وكذا القواعد العسكرية العديدة للدول الغربية المتواجدة في دول الخليج العربي وتركيا ، كل هذا تعتبره إيران تهديدا واستفزازا لها خاصة بتوتر علاقاتها مع الولايات المتحدة لاسيما حول برنامجها النووي.

---

[1]- حسن مشهدي، "ضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني"، في عبد المنعم سعيد، **المرجع نفسه**، ص 98.

[2]- محمد خاتمي، **التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن.** ترجمة سرمد الطائي، سوريا: دار الفكر، 2002، ص226.

- النزاعات المتواجدة في دول الجوار خاصة المتعلقة بالأقليات كالأكراد في العراق وتركيا والنزاع حول الأرمن في أرمينيا وأذربيجان ذلك أن المجتمع الإيراني يضم أقليات أرمينية وكردية قد تتأثر بصراع الأقليات في دول الجوار، وهذا ما يشكل مصدر قلق حول احتمال انتقال هذه النزاعات إلى داخل الحدود الإيرانية .
- تعتبر إيران أن تكديس الأسلحة التقليدية وسباق التسلح الذي حصل في المنطقة يشكل خطرا على أمنها ، إضافة إلى الأسلحة غير التقليدية في المنطقة، فإيران ستكون معرضة لخطر أي حرب غير تقليدية تنشب في المنطقة ، فهي تقع وسط دول نووية هي باكستان والهند من الشرق وروسيا من الشمال وإسرائيل من الغرب.
- إضافة إلى المشاكل الحدودية مع باكستان، الإمارات العربية المتحدة والسعودية التي تهدد أمنها ، حيث يرى خاتمي أنه "يمكن للتدابير التي نتخذها من الداخل أن تساهم في حل جانب من مشاكلنا ومنها القضايا المشتركة مع باكستان أو العربية السعودية حيث يمكنها أن تترك أثرا كبيرا على الجهة الأخرى من الحدود ."[1].

ومن هنا يتبين لنا مدى التشابك في الرؤى حول مفهوم الأمن القومي لكل دولة من دول الشرق الأوسط ،بما في ذلك رؤية الدول العربية لمضمون الأمن القومي وتحدياته.

[1]- المرجع نفسه ، ص 226.

المبحث الثاني: ظاهرة سباق التسلح في الشرق الأوسط.

إن ظاهرة سباق التسلح[1] هي ظاهرة عسكرية، سياسية، صناعية، تجارية، تتمثل في استمرار التنافس بين الأقطار المتنازعة فعلا أو ضمنا على تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقتها الدفاعية والهجومية وذلك عن طريق: إما تطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعيا وإنتاجها بكميات كبيرة وتحديثها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطوير التقني والتكنولوجي، وبناء قوت مسلحة ضخمة مستعدة لخوض المعارك في أي وقت من الأوقات، وهذا بالنسبة للدول الصناعية. وإما باستيراد المعدات الحربية والأسلحة واستبدالها عند حدوث تطورات تقنية جديدة، وهذا فيما يخص الدول غير الصناعية[*]، وقد عرف سباق التسلح بمفهومه العام منذ العصور القديمة ملازما للتطور التاريخي للمجتمعات البشرية، أما المفهوم الحديث فظهر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحقق طفرة كبيرة نشأت مع الثورة الصناعية، ومنذ ذلك الوقت كان سابق التسلح حكرا على الدول الكبرى الصناعية ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة أصبح يشمل أغلبية دول العالم الثالث، خاصة بعد أن أصبحت الحروب النيابية أو الحروب بالوكالة في إطار الصراع حول مناطق النفوذ بديلا عن الحرب النووية بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وترتبط ظاهرة سباق التسلح ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي، والذي يتمثل في ما يعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية، وهي مجموعة الموارد المالية والاقتصادية التي تغطي تكاليف صناعة واستيراد وتطوير الأسلحة والعتاد العسكري وكل ما يرتبط بهما.[**]

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة.** ج 3 (سباق التسلح). لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 126-128.

[*]- هناك من يعطي تعريف آخر لسباق التسلح بأنه وجود طرفين أو أكثر يعتبرون أنفسهم في علاقة ندية أو عدائية، وقد يدفعهم ذلك إلى تطوير أسلحتهم بمعدلات عالية ومتسارعة، كما قد يحفزهم على بناء قواتهم العسكرية على ضوء تجربة العلاقات الماضية والحاضرة والمتوقعة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لهم.

[**]- إن أشمل تعريف للإنفاق العسكري هو التعريف الذي يعتمده معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي " Stokholm International peace Research Institute SIPRI" ويستند في ذلك إلى تعريف حلف شمال الأطلسي لمفهوم نفقات الدفاع، ويشمل هذا التعريف كل النفقات المالية على: القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام -وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية- القوات شبه العسكرية عندما يقدر أنها تدرب وتجهز للعمليات العسكرية- النشاطات الفضائية العسكرية. كما يجب أن تشمل هذه النفقات كل من: -الأفراد العسكريون والمدنيون بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين ومختلف الخدمات الاجتماعية لهم -العمليات والصيانة -المشتريات -البحث والتطوير -المعونة العسكرية =

المطلب الأول: ملامح ومسارات سباق التسلح في الشرق الأوسط.

لقد بدأت الظاهرة في المنطقة بشكل جلي منذ كسر احتكار تجارة السلاح الناجمة عن الإعلان الثلاثي بقيادة الولايات المتحدة سنة 1950، والذي تضمن إشراف الدول الكبرى على واردات الشرق الأوسط من الأسلحة ، وتم كسر هذا الحصار عن طريق الصفقة المصرية التشيكية سنة 1955، فاقتحمت بذلك مصر وبقية الدول العربية هذا المجال واستطاعت أن تمول صفقاتها العسكرية عن طريق مواردها النفطية .وبتأجج الصراع وحدته بين القوتين العظمتين ازداد تدفق الأسلحة إلى المنطقة ، فقد أخذت الولايات المتحدة المبادرة في ترسيخ كتلة موالية لها في المنطقة ترتكز بالدرجة الأولى على إسرائيل ثم العربية السعودية وإيران في عهد الشاه ، وأصبحت هذه الدول مؤهلة لتلقي احدث الأسلحة الأمريكية لمواجهة الامتداد الشيوعي ، حيث بلغت الصادرات الأمريكية العسكرية إلى المنطقة ما بين سنتي 1978 – 1981 إلى حوالي 14 مليار دولار (باستثناء الصادرات الإيرانية والإسرائيلية)، فإسرائيل وحدها تلقت حوالي 13 مليار دولار فيما بين سنتي 1973 –1981 .

أما الاتحاد السوفييتي فقد كان المزود التقليدي للمنطقة من الأسلحة، فكان يمول كل من العراق وسوريا ، وبلغت صادرته العسكرية إلى المنطقة فيما بين عامي 1973– 1981 حوالي 30 مليار دولار وبأكثر من 9000 دبابة و 7000 ناقلة مصفحة و 3000 مدفع 1300 طائرة و 300 هيلوكبتر.

أما أوروبا فقد دخلت فعلا في تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة سنة 1973، واهم هذه الدول هي: فرنسا وايطاليا وبريطانيا التي بلغت صادراتها إلى المنطقة أكثر من 18 مليار دولار فيما بين سنتي 1973 – 1982[1] ، وبذلك فقد أصبحت المنطقة اكبر سوق للأسلحة في العالم ففي بداية التسعينيات أصبحت ستة دول من المنطقة تنتمي إلى

= ويستقي المعهد إحصائياته في هذا المجال من التقارير المالية والإحصائية والاقتصادية الخاصة بصندوق النقد الدولي حول دول العالم، إضافة إلى التقارير الحكومية حول الميزانيات وكذلك الجرائد والدوريات المتخصصة في الشؤون المالية والاقتصادية، ويحدث على هذه التقارير بعض التعديلات لتتناسب مع تعريفه للإنفاق العسكري، مما يجعل إحصائياته اقرب إلى الأرقام الحقيقية.

[1] – هيلر وتماري وايتان ، **مرجع سبق ذكره** . ص 436 ، 437.

الدول العشر الأكثر استيرادا للأسلحة في العالم وهي : سوريا، العراق، مصر، إيران، ليبيا والعربية السعودية. ففي فترة ما بين سنتي 1963–1986 اشترت دول الشرق الأوسط 61% من مبيعات الأسلحة العالمية[1]، ولا يزال الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط يشكل اكبر النسب في العالم فقد بلغت النفقات العسكرية في المنطقة خلال عام 1995 قيمة 40,1 مليار دولار (باستثناء الإنفاق العسكري الليبي) ، لترتفع سنة 2000 إلى 51,7 مليار دولار ثم إلى 56,1 مليار دولار سنة 2004 وهذا بزيادة قدرها 40 % فيما بين سنتي 1995 و 2004[2] .

ومن خلال الجدول رقم (1) يتوضح لنا مدى تطور النفقات العسكرية لدول الشرق الأوسط وارتفاعها كل خمس سنوات ابتداء من سنة 1970 ، ونستنتج كذلك من الجدول أن ظاهرة سباق التسلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصراعات والأزمات التي حدثت في المنطقة منذ سنة 1948 ، ذلك أن القاعدة العامة هي أن النزاعات الدولية هي التي تؤدي كسبب رئيسي –إضافة إلى أسباب أخرى– إلى تسابق الدول نحو التسلح ، ومن هنا يمكننا أن نربط مسار الظاهرة في المنطقة بعاملين أساسيين:

أ. تأثير الحروب العربية الإسرائيلية الأربعة في دفع دول الطوق وإسرائيل نحو سابق التسلح وتزايد النفقات العسكرية إبان فترة هذه الحروب.

ب. تأثير حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة على عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي وإيران وتضاعف نفقات الدفاع وسباق التسلح على ثلاث جبهات: العراق وإيران ودول الخليج العر

---

[1]- انتوني. هـ. كوردسمان، **بعد العاصفة: التغيرات في التوازن العسكري في الشرق الأوسط.** ترجمة وتقديم محمد عبد الحليم أبو غزالة، مصر: دار الهلال، 1994، ص 61، 62.

[2]- اليزابيت سكونز وآخرون، "الإنفاق العسكري" في آلسون. ج. ك. بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي (SIPRI) 2005**. ترجمة حسن حسن وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005، ص 460.

الجدول رقم (1): نفقات الدفاع لدول الشرق الأوسط (بأسعار الدولار الثابتة لسنة 1985 في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1990) و(بأسعار الدولار الثابتة لسنة 2003 في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995-2004) بملايين الدولارات الأمريكية.

السنوات / الدول	1970*	1975*	1980*	1985*	1990*	1995**	2000**	2004**
مصر	605	2049	1658	2648	4572	1653	1708	2061
سوريا	161	705	3343	2739	5453	4089	4939	---
الأردن	91	135	332	539	689	1004	795	849
لبنان	94	212	102	93	106	1009	903	793
إسرائيل	2016	3160	2218	5249	3807	7809	9330	10738
السعودية	462	4122	17875	20083	15926	12974	19934	19290
الكويت	125	623	937	1537	1435	4222	2896	4032
الإمارات المتحدة	18	34	1232	2053	1594	2696	2575	---
عمان	41	761	959	2351	1640	1950	2056	2526
البحرين	11	16	161	156	210	267	318	474
قطر	---	---	---	---	---	---	---	---
العراق	432	1418	2987	12070	12523	---	---	---
إيران	567	4735	3822	4777	4924	1976	5626	5150
ليبيا	199	698	3439	3573	1708	---	346	560
اليمن	---	---	---	---	---	---	---	---

* - إحصائيات هذه السنوات مأخوذة من كتاب يستقي هذه الأرقام من المعلومات التي تصدر عن الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام العالمي . أنظر : أمين هويدي ، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية** . مصر : دار الشروق ، 1991، ص 129، 130.

** - أنظر: سكونز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 516-526.

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن الزيادة في نفقات الدفاع كانت تعنى بدول الطوق وإسرائيل كأبرز أطراف الظاهرة، وهذا خلال فترة الحروب العربية الإسرائيلية (1948-1973) أما منذ بادية الثمانينات فقد حدثت طفرة في نفقات الدفاع لدول الخليج العربي خاصة، إذ انه إذا كان مجموع نفقات الدفاع لدول الخليج الرئيسية (السعودية،الكويت، الإمارات، البحرين وعمان) تقارب نفقات الدفاع لدولة مصر وحدها سنة 1970 ، فانه سنة 1985 أصبحت نفقات الدفاع للعربية السعودية وحدها تشكل ثلاثة أضعاف نفقات الدفاع لدول الطوق الأربعة.

ومن خلال الجدول السابق نستطيع التطرق إلى ظاهرة سباق التسلح في المنطقة ضمن ثلاث اتجاهات:

1. سباق التسلح بين دول الطوق وإسرائيل: لقد أسفرت الحروب العربية الإسرائيلية على زيادة كبيرة في القوات المسلحة واستيراد الأسلحة قبل وبعد كل حرب من هذه الحروب، فيوضح لنا الجدول رقم (2) فيما يتضاعف حجم القوات المسلحة والمعدات المرتبطة بها خاصة تلك التي ترتبط بنوع طبيعة الحرب (قوات البرية وسلاح الجو)، ويتعلق الأمر بدول الطوق الرئيسية وهي: الأردن ، سوريا ومصر من جهة وإسرائيل في الجهة المقابلة.

الجدول رقم (2): نمو القوات العسكرية في الشرق الأوسط عقب الحروب العربية الإسرائيلية لدول الطوق الأساسية وإسرائيل(1):

نوع القوات / الدول	عدد الجنود	عدد الدبابات	العربات المدرعة	القطع المدفعية	الطائرات
1- عقب حرب 1948					
مصر	20 ألف	135 – 80	139 – 80	90 –80	35 – 30
سوريا	5100	35– 20	30– 20	40 –30	---
الأردن	16 ألف	---	12 – 6	20 – 10	---
إسرائيل	34 ألف	85– 40	220 – 155	90 – 60	40
2- عقب حرب العدوان الثلاثي					
مصر	88 ألف	530– 430	400– 315	500–275	340–275
الأردن	---	40	90	80–60	20
إسرائيل	60 ألف	360–305	450–245	150–78	155–150
3- عقب حرب 1967					
مصر	160 ألف	890–630	1250–950	750–575	431–400
سوريا	55 ألف	450–400	585–400	315–270	127–78
الأردن	48 ألف	288–200	210	263	28–18
إجمالي القوات	268 ألف	–1230 1678	2045–1580	–1108 1328	631–541

(1)- كوردسمان، **مرجع سبق ذكره**. ص 205- 206.

العربية					
إسرائيل	265 ألف	1050-800	1500-1000	200-160	290-286
4- عقب حرب 1973					
مصر	315 ألف	2200	2400	1280	598
سوريا	140 ألف	1820	1300	675	275
إجمالي القوات العربية	480 ألف	4470	4200	2045	946
إسرائيل	310 ألف	2000	4000	570	360

من خلال الجدول يتبين لنا أن فشل القوات العربية في حرب 1948 في تحرير الأراضي الفلسطينية جعلها تفكر في إعادة تشكيل قوة عسكرية تستطيع إخراج إسرائيل من الأراضي العربية، مما دفع إسرائيل هي الأخرى إلى زيادة قواتها العسكرية لتثبيت مركزها ووجودها إلى **غاية اشتباك الجيشين المصري والسوري مع قوات التحالف سنة 1956 ، وأثر هزيمة** 1967 كانت ضغوط الشعوب العربية أقوى من أي اعتبارات اقتصادية أو التفكير في الآثار السلبية الناجمة عن زيادة النفقات العسكرية ، فضاعفت الدول العربية هذه الأخيرة بهدف الثأر من الهزيمة ؛ وكذلك نجد أن درجة التفاعل في سباق التسلح كانت بصورة واضحة بين مصر وإسرائيل وبدرجة اكبر من مثيلتها بين إسرائيل ودول الطوق الأخرى ، وهذا نتيجة مدى فاعلية السلاح المصري وكذلك انتقال مصر في نظام تسلحها من المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي وهذا ما يتطلب من مصر استكمال تحولها إلى التكنولوجيا الأمريكية وبناء ترسانة عسكرية متكاملة ومتجانسة[1] وهو ما سيؤدي بها إلى تخصيص أغلفة مالية كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

2. سباق التسلح بين العراق وإيران أثناء حرب الخليج الأولى: منذ سنة 1980 لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي هو الدافع الوحيد في السباق نحو التسلح ، فباندلاع الحرب العراقية الإيراني أصبحت الأسلحة المتطورة تتدفق على الدولتين بشكل كبير، وكما يوضحه الشكلان (1) و(2) فان نفقات الدفاع للدولتين ارتفعت بشكل متزايد طوال سنوات

---

[1]- عبد الرزاق الفارسي، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990.** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 223-225.

وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى، لم يعن ذلك انتهاء التنافس الاستراتيجي بين الدولتين فقد نشأت العديد من الخلافات بينهما بشان تسوية بعض القضايا العالقة بينهما كقضية أسرى الحرب والاتهامات المتبادلة حول دعم حركات المعارضة في كلا البلدين وكذلك قضية التعويضات التي رأت فيها إيران انه يتوجب على العراق دفع تعويضات الحرب بموجب قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي أوقف الحرب والذي يشير إلى أن يدفع الطرف المتسبب في الحرب تعويضات مالية إلى الطرف الآخر[1].

فكل هذا الأسباب جعلت كل طرف يسعى إلى ترجيح الميزان العسكري لصالحه وإعادة بناء قوته العسكرية ومنشاته القاعدية بعد الدمار الذي خلفته الحرب ، فأعلنت الحكومة العراقية في شهر ديسمبر 1988 ، أي بعد انتهاء الحرب بثلاثة أشهر أنها ستستثمر 20 مليار دولار في مجال التصنيع العسكري المحلي على الرغم من الدين العسكري المقدر بـــ75 مليار دولار، إضافة إلى المتطلبات المالية لإعادة التعمير والبناء، كما سعت لإقامة صناعة طيران محلية من خلال عقد صفقة مع فرنسا قيمتها 3,5 مليار دولار منحتها من خلالها الترخيص لتجميع وتركيب طائرات فرنسية؛ إضافة إلى أن العراق عملت على إحداث تغييرات على مختلف الأسلحة البرية والجوية والبحرية بما في

[1] - احمد إبراهيم محمود، " التنافس الاستراتيجي بين إيران والعراق في الخليج"، **السياسة الدولية**، العدد 136، (افريل 1999)، ص 122.

ذلك الأسلحة الكيماوية الذي شهد تطورا كبيرا في العراق ، فالقائمة التي قدمتها العراق سنة 1991 حول أسلحتها الكيماوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كانت تضم 9120 رأسا كيماويا و600 قنبلة كيماوية و 25 مخبرا لإنتاج الغازات السامة (غاز سارين وغاز تابون وغاز الخردل)[1].

أما إيران فلم تتوقف عن تطوير قوتها العسكرية بتوقف الحرب ، بل واصلت وزاراتها الثلاثة المسؤولة عن الشؤون العسكرية والصناعات الحربية والتي أنشأت أيام الحرب (وزارة الدفاع ووزارة الحرس الثوري ووزارة جهاد البناء) على الاهتمام بهذا الشأن حيث عند بداية الحرب[2] بدأت هذه الهيئات في انجاز 120 مشروع للصناعات العسكرية وبحلول سنة 1987 بلغت المشاريع العسكرية الألف مشروع ، خاصة مشاريع إنتاج الذخيرة الحربية بأنواعها ، فتوفر إيران 80 % من احتياجاتها للذخيرة ، وأصبحت سنة 1992 تنتج 50 نوع من الذخيرة ، ومن بين الدول العشر الأوائل لإنتاجها.

لقد سعت كل من إيران والعراق إلى فرض زعامتهما كقوى إقليمية في الشرق الأوسط من خلال تطوير قوتيهما العسكرية، وتوضحت الطموحات العراقية في ذلك من خلال غزوها للكويت الذي أعقبه تدخل قوات التحالف لتدمير قوتها العسكرية، ثم إسقاط نظام الحكم عقب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وتقلصت بذلك الطموحات العراقية.

3. سباق التسلح في الخليج العربي: أثرت الحرب العراقية الإيرانية بشكل مباشر على زيادة نفقات الدفاع في دول الخليج العربي واستمرت على نفس المضمار إلى يومنا هذا، والنسب الموضحة في الأشكال: (3)، (4)، (5)، (6) تبين لنا تزايد واردات السلاح في دول الخليج العربي مقارنة بباقي الدول العربية بما في ذلك دول الطوق وهذا تبعا لعدة ظروف وانعكاسا للتطورات الطارئة في الشرق الأوسط ففي الفترة الممتدة ما بين 1970 و1975 كانت واردات دول الخليج من الأسلحة لا تتعدى نسبة 27,4 % من واردات الدول العربية ، وهذا يرجع إلى الاستقرار النسبي في منطقة الخليج العربي واحتدام الصراع في الجهة الأخرى بين دول الطوق وإسرائيل ؛أما في فترة ما بين سنتي 1981 و1985 أي السنوات الأولى من حرب الخليج الأولى شعرت هذه الدول بالتهديد الخارجي وكانت ترى أن خطر الحرب قد ينتقل إلى أراضيها، وفضلت بذلك إنشاء تكتل رسمي في

---

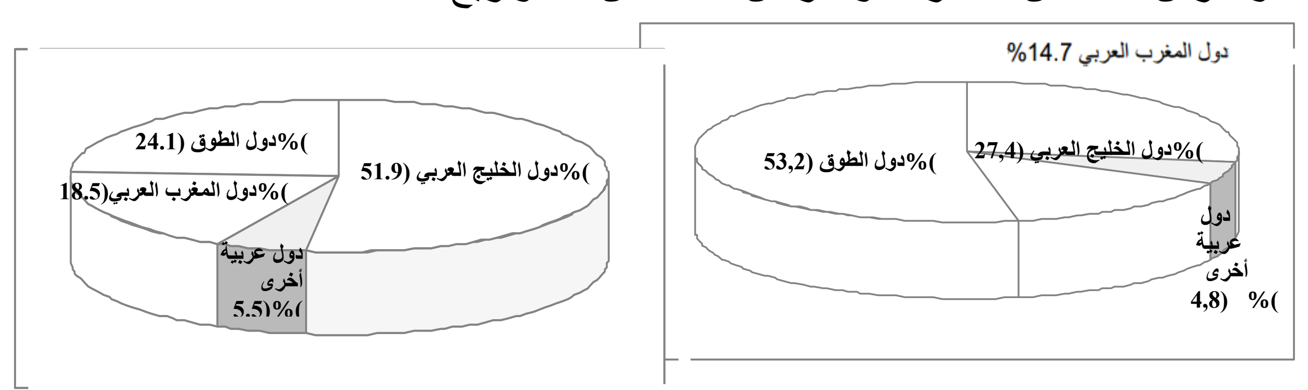
(1) - يزيد الصايغ ، **الصناعة العسكرية العربية** . لبنان : مركز دارسات الوحدة العربية ، جانفي 1992، ص 255.

(2)- المرجع نفسه ، ص 71.

مجلس التعاون الخليجي لتوحيد السياسات تجاه التطورات الحاصلة غير بعيد عن الحدود الإقليمية لها، فازدادت وارداتها من الأسلحة واتجهت إلى الاعتماد على كثافة رأس المال الناتج عن عائداتها النفطية الكبيرة، فهي تفتقر إلى القوى البشرية والموارد غير النفطية خاصة الصناعية منها، مما يجعلها غير مهيأة للقيام بتنمية صناعية عسكرية، فلجأت إلى الاعتماد على الدول الكبرى في استيراد الأسلحة.

ومن جهة أخرى جاءت مرحلة التسعينيات بما تحمله من تطورات، واثر الغزو العراقي للكويت بدوره على ظاهرة سباق التسلح في دول الخليج بعد تضاعف الخطر، خاصة عقب القصف العراقي لمدينة الرياض السعودية، حيث بلغت بعد هذه الحادثة قيمة التعاقدات العسكرية بين دول الخليج والدول الغربية نحو 23,29 مليار دولار (في مدة أربعة أشهر فقط)، بمعدل شهري قدره 4,6 مليار دولار، وبلغت طلبات دول الشرق الأوسط عموما من الأسلحة منذ الغزو العراقي للكويت إلى شهر جويلية من سنة 1992 حوالي 45 مليار دولار أي أن دول الخليج في هذه المرحلة ساهمت بأكثر من 50 % من صفقات السلاح في الشرق الأوسط ، وكانت العربية السعودية على رأس هذه الدول حيث كانت رابع دولة في الشرق الأوسط تستورد السلاح وبنسبة 9,2 % من حجم التجارة العسكرية في الشرق الأوسط[1].

وفي نفس الفترة حصلت دول الخليج على 75 % من الدبابات الواردة إلى المنطقة، وأكثرمن60% من الطائرات وأكثر من 61% من الصواريخ[2] .



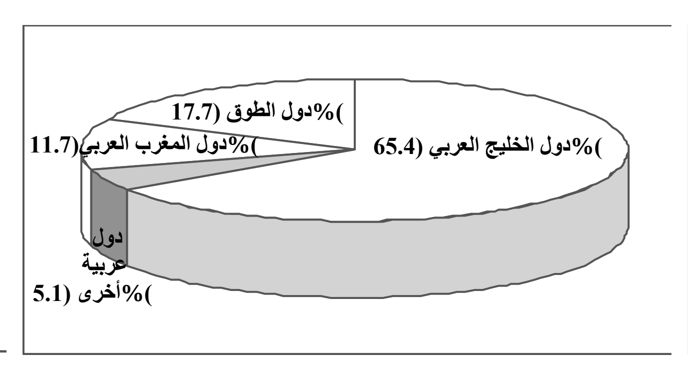
الشكل (1) : دائرة نسبية تمثل واردات الأسلحة العربية في الفترة الممتدة مابين سنتي1970-1975.

الشكل (2) : دائرة نسبية تمثل واردات الأسلحة العربية في الفترة الممتدة مابين سنتي1981-1985.

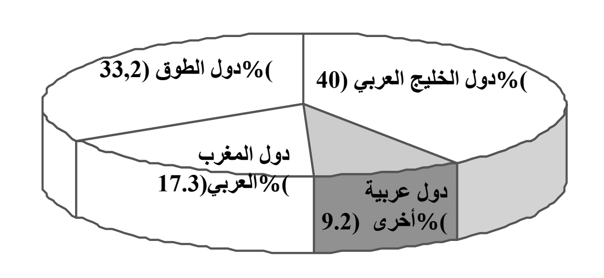
---

(1)- علاء سالم، "السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في نفقات التسلح التقليدي من 1950 إلى 1991"، **السياسة الدولية**، العدد 121، (جويلية 1995)، ص 194.

(2)-عبد المنعم سعيد كاطو،"الشرق الأوسط في تقرير الميزان العسكري للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 132، (افريل 1998)، ص 282.



الشكل(3): دائرة نسبية تمثل واردات الأسلحة العربية في الفترة الممتدة مابين سنتي 1986-1990.



الشكل (4): دائرة نسبية تمثل واردات الأسلحة العربية في الفترة الممتدة مابين سنتي 2000-2004.

من الأشكال السابقة نجد أن تأثيرات حرب الخليج الثانية بدت واضحة خاصة ما حققته الأسلحة الغربية ضد القوات العراقية وهو ما ساهم في ازدياد طلب دول الخليج عليها، وأصبحت في هذه الفترة الولايات المتحدة هي المزود الأساسي لدول الخليج

بمختلف الأسلحة ، وقد مكنها ذلك منذ بداية التسعينات من إدخال مذهب الاحتواء المزدوج ضد كل من العراق وإيران وتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة[1].

وهذا ما شكل دافعا آخرا لإيران لزيادة نفقاتها العسكرية حيث تضاعفت هذه الأخيرة من 5.14 مليار دولار سنة 1991 إلى 14.6 مليار دولار سنة 2001 ، بهدف مواجهة أي تهديد عسكري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل خاصة بعد بداية تطويرها لبرنامج نووي متقدم.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد ساهمت في تضاعف الإنفاق العسكري لدول الخليج بسبب مشاركتها في الحرب وفتح أراضيها للقوات الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى تضاعف حجم العقود والصفقات العسكرية لجلب المزيد من المعدات العسكرية تمكنها من مواجهة محاولات الهيمنة الإقليمية لكل من العراق وإيران؛ فان غزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 أثر بشكل كبير على ارتفاع الإنفاق العسكري الإيراني من 15.3 مليار دولار سنة 2002 إلى 19.1 سنة 2003، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين الأول هو الاستعداد لاحتمال تفاقم الوضع وانتقال آثار الحرب إلى الأراضي الإيرانية لاسيما بسبب التدفق الهائل للاجئين العراقيين إلى إيران ، والثاني هو تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ضمن دول محور الشر ، واتهامها بمحاولة امتلاك أسلحة نووية قد تهدد أمن إسرائيل . أدت هذه الأوضاع إلى دفع دول الخليج كذلك للسعي نحو إحداث التكامل بين المعدات العسكرية المسلمة لها بموجب عقود سابقة وبين تعزيز قدراتها القائمة ، خاصة قواتها الجوية ولم تسع إلى اقتناء معدات جديدة [2].

المطلب الثاني: الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط.

يعتبر تصنيف الأسلحة حسب أبعاد تأثيرها وقوتها التدميرية هو أكثر التصنيفات استعمالا وانتشارا، حيث يصنف السلاح ضمن هذا الإطار إلى تقليدي وغير تقليدي، أما

---

[1]- وولي اوميتوغن، "النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق"، في اليسون. ج. ك. بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2004)**. ترجمة حسن حسن وآخرون، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2004، ص577..

[2]-**المرجع نفسه**، ص 573.

السلاح غير التقليدي أو ما يسمى "بأسلحة الدمار الشامل" "Weapons of Mass Destruction" ويشمل كل من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، إضافة إلى الأسلحة النيوترونية والجيوفيزيائية وهناك من يضيف الأسلحة الباليستية، بينما تشمل الأسلحة التقليدية كل أنواع الأسلحة الأخرى البرية والجوية والبحرية.

1. أنواع أسلحة الدمار الشامل[1]

1- **الأسلحة النووية (الذرية)** "**Nuclear Weapons (Atomic)**": وهي الأسلحة التي تستمد قوتها التدميرية من انشطار أنوية الذرات وهي الأسلحة الذرية، أو اندماج أنوية الذرات مثل القنبلة الهيدروجينية والقنبلة النووية الحرارية، ويدخل ضمن هذا النوع من الأسلحة كل من القنابل الذرية والقنابل الهيدروجينية وقذائف المدفعية النووية والألغام النووية والرؤوس النووية التي تحمله الصواريخ الباليستية والغبار المشع ، وتعتبر الأسلحة النووية أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تدميرا وتخريبا وتأثيرا على البيئة والإنسان نظرا للقوة الهائلة التي تتمتع بها.

2- **الأسلحة الكيماوية** "**Chemical Weapons**": وهي الأسلحة التي ترتكز أساسا على المواد الكيماوية التي لها تأثير كيميائي وفيزيولوجي على الكائنات الحية بصفة عامة، كما أنها تلوث الأرض والأسلحة والمعدات وغيرها ، ويستخدم هذا النوع من الأسلحة بصورة خاصة ضد البشر ،والغازات الحربية المستعملة ضمن هذا السلاح تكون على شكل مادة صلبة أو سوائل أو مادة غازية وتنقسم الأسلحة الكيماوية إلى:

أ. أسلحة كيماوية قاتلة:[2]

- غازات الأعصاب: وهي غازات سريعة المفعول يمتصها جلد الإنسان إذا كانت سائلة ويستنشقها إذا كانت غازية، وبكون تأثيرها على كل أعضاء الجسم لأنها تمنع إفراز احد أهم الإنزيمات في الجسم وهو إنزيم "أستيل كولين إيستريز" "Esterase Acetyle Choline" والذي يساعد على انقباض عضلات الجسم، ويؤدي استعماله إلى ارتخاء كلي لعضلات الجسم بما في ذلك عضلات الجهاز التنفسي ويؤدي في النهاية إلى موت الإنسان، وأكثر غازات

---

[1]- أكرم ديري (مشرفا) وآخرون، **الموسوعة العسكرية.** ط2، ج 4 (سلاح)، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 292.

[2]- عبد الهادي مصباح، **الأسلحة البيولوجية والكيماوية بين الحرب والمخابرات والإرهاب.** مصر: الدار المصرية اللبنانية، بدون تاريخ نشر، ص 65-71.

الأعصاب تأثيرا نجد ثلاثة أنواع اكتشفت كلها في ألمانيا، وهي غاز "تابون" "Tabun"، وغاز "سارين" "Sarin" وغاز "سومان" "Soman".

- الغازات الخانقة: تستعمل في شكل غاز وتستهدف أنسجة الجهاز التنفسي وتسبب في تضييق القصبات الهوائية والالتهاب الرئوي ،واهم هذه الغازات غاز "الفوسجين" "Phosgene".

- الغازات المؤثرة في الدم: وأشهر هذه الغازات هي غاز "سينور الهيدروجين" "Hydrogene Cyande" الذي يصل بسهولة إلى دم الإنسان إذا استنشقه كغاز أو إذا امتصه الجلد كبخار أو رذاذ، ويتمثل تأثيره في منع الكريات الحمراء من نقل الأوكسجين من الرئتين أو منع نقل ثاني أوكسيد الكربون المتجمع في أنسجة الجسم.

- الغازات المؤثرة في الجلد (الغازات الحارقة): تؤدي هذه الغازات في بعض الأحيان إلى الموت، وتستهدف إحداث حروق جلدية عميقة وكذلك التهاب العيون، وغالبا ما تؤدي إلى العمى وغاز الخردل هو أهم واخطر هذه الغازات.

ب. أسلحة كيماوية تؤثر على السلوك: وتهدف إلى السيطرة على سلوك الإنسان وتوجيهه باستخدام العقاقير الكيماوية التي تستعمل في الطب ، لخدمة أغراض حربية وهي أنواع منها : العقاقير المهدئة والعقاقير المنبهة والعقاقير المؤثرة على النفسية والمزاج، ومن أمثلتها "مادة BZ" التي استحدثتها القوات الأمريكية وتؤدي هذه المادة بعد استنشاقها إلى تعطيل مؤقت يشبه الشلل مع فقدان السمع والبصر،ثم تؤدي بعد مضي 12 ساعة من استعمالها إلى الآثار المؤقتة التالي: اضطراب حاد وخلل في الذاكرة وضعف التركيز الذهني وتعطيل القدرة على حل المشاكل وضعف القدرة على الفهم مع الإتيان بحركات غير إرادية.

ج. أسلحة كيماوي معطلة: وهي الغازات التي تأثير محدود لإجبار الخصم على الخروج من أماكن الاختباء، ونجد منها الغازات المسيلة للدموع والغازات المسببة للقيء.

3- **الأسلحة البيولوجية "Biological Weapons"**: ويقصد بها الاستخدام المخطط للكائنات الحية أو سمومها لإحداث الوفاة وإهلاك الثروة الحيوانية والزراعية للعدو ويكون ذلك عن طريق تلويث الهواء أو تلويث الأرض نفسها ، وهذا باستخدام "طريقة الإيروسول" وهي نشر ذرات دقيقة جدا من هذه المواد في الهواء والتي تنتقل

حسب اتجاه الريح بحسابات معينة أو استخدام الحشرات الناقلة للأمراض[1] ، وأنواع الأسلحة البيولوجية تضم البكتيريا المسببة للأمراض بكل أنواعها والفيروسات التي لا تعيش إلا في الأنسجة الحية والركتيسيا وهي كائنات حية دقيقة تشبه البكتيريا ،والفطريات المحدثة للالتهابات ،وكذلك سموم الميكروبات وكل المواد الكيماوية القادرة على إحداث الأمراض.

4- **الأسلحة النيترونية:** التي يؤدي انفجارها إلى إنتاج كمية كثيفة من النيترونات يرافقها عصف وصدمة وحرارة محدودة، وهي قادرة على قتل الإنسان مع تأثير محدود على المنشآت المعدات الموجودة في منطقة الانفجار.

5- **الأسلحة الجيوفيزيائية:** إن تطور العلوم الجيوفيزيائية كعلم الزلازل وعلم المياه والجيولوجيا وعلم الأرصاد الجوية والمغناطيسية الأرضية جعل الإنسان يعتقد انه بإمكانه التحكم والسيطرة على الطاقة الكأمنة الموجودة في الأرض في الأغراض الحربية ،كاستخدام المطر كسلاح واستخدام الأعاصير والعواصف [2]... الخ.

2. انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

من المسلم به أن السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط كان ولا يزال حكرا على إسرائيل في المنطقة؛ أما الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فقد شهدت انتشارا في المنطقة واستطاعت أكثر من دول أن تكتسب هذا النوع من الأسلحة نظرا لسهولة تكلفته ومتطلباته على عكس الأسلحة النووية، وثبتت هذه الرؤية فعلا في أعقاب الحرب العراقية الإيراني، حيث تأكد الخبراء أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت فعلا في هذه الحرب[3]، وثبت أن كل من الدولتين تمتلكان قدرات في هذا المجال فقد بدأت العراق في إنتاج هذه الأسلحة منذ بنائها لأكبر مصنع لهذا الغرض سنة 1975بمساحة قدرها 25 كلم^2 جنوب مدينة سامراء وكان ينتج حوالي ألف طن من المواد الكيماوية السامة[4]، إضافة إلى قائمة المنشآت والغازات والمخابر التي صرحت بها وزارة الخارجية العراقية لصالح الأمم المتحدة في افريل 1991.

---

[1]- ممدوح عطية وعبد الفتاح بدوي، **السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل.** باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، أكتوبر 1991، ص 67.

[2]- ديري (محررا) وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص 239.

[3]- محمد نبيل فهمي، "رؤية لمستقبل الأمن والأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 102، (أكتوبر 1990)، ص 158.

[4]- عطية وبدوي، **مرجع سبق ذكره.** ص 62، 63.

وإيران هي الأخرى لا تفتقد هذا النوع من الأسلحة فقد صرح آية الله الخميني – الرئيس السابق لجمهورية إيران الإسلامية– عند بداية الانفراج في الصراع العراقي الإيراني سنة 1988 انه لن يستخدم الأسلحة الكيماوية في ميدان القتال لان استخدام مثل هذه الأسلحة محرم شرعا لما يسببه من تلوث في الجو ويضر البيئة كلها، وبعد وفاة الخميني وتولي "رافسنجاني" للحكم صرح هذا الأخير سنة 1989 أن إيران يجب أن تجهز نفسها دفاعا وهجوما لاستخدام كل أنواع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية[1]، وهذا ما يشير إلى أن إيران تكون قد طورت هذا النوع من الأسلحة، غير انه لا توجد دلائل تؤكد أن إيران قد استعملت فعلا هذا النوع من الأسلحة، أما العراق فقد اتهمت من طرف الولايات المتحدة باستخدامها لهذه الأسلحة البيولوجية في حرب الخليج الأولى وكذلك ضد الأكراد العراقيين فيما بين سنتي 1987–1988 [2].

وفي نهاية سنة 1990 وبعد أن ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها العسكري في الشرق الأوسط لاسيما تدعيمها لقواعدها العسكرية في الكويت والسعودية وقطر اتهمت العراق بأنها تنتج ثلاث مواد خطيرة تستخدم في إنتاج الأسلحة البيولوجية وأنها تقوم بتزويد 25 صاروخ على الأقل من نوع "الحسين" برؤوس تحمل مواد بيولوجية " سموم وبكتيريا "[3].

ورغم ذلك لم تستطع بعثات التفتيش الدولية المرسلة إلى العراق أن تقيم حججا تثبت وجود نشاط بيولوجي ذو طابع عسكري، إلا بعد مرور أربع سنوات[4].

ومن جهة أخرى نجد أن ليبيا انخرطت في مجال الأسلحة البيولوجية والكيماوية، فقد ورد في تقرير المخابرات الروسية الخارجية سنة 1993 أن ليبيا تجري أعمال بحث أولية في مجال الأسلحة البيولوجية وأنها مستعدة لتمويل برامج بيولوجية ذات طابع عسكرية تطبيقية[5]، كما ورد في نفس التقرير أن ليبيا تمتلك مخزونا للأسلحة الكيماوية يقدر بـــ70 إلى 80 طن، وأنها بدأت في إنتاج غار الفوسجين وغاز السارين وغاز الخردل.

---

[1]- مصباح، **مرجع سبق ذكره.** ص 132.

[2]- Thérése Delpech, "La Biologique :Arme de XXI^{eme} Sciecle", **Politique Etrangere**, N°5138, (Mars 2005), p 89.

[3]- Johnatan .B .Tucker : "Armes Biologiques :Quelque Leçons Iraqiannes", **ibid**. p 126.

[4]-Delpech, **Op.cit.** p 91.

[5]- جون هارت و شانون. ن. كايل، "تخلي ليبيا عن الأسلحة النووية والبيولوجي الكيماوية والصواريخ الباليستية" في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005. مرجع سبق ذكره.** ص 910.

لكن بعد العقوبات التي فرضت على ليبيا والضغط المتواصل من طرف وكالة المخابرات المركزية إضافة إلى مصير التجربة العراقية في هذا المجال ، جعلت ليبيا في التخلي عن برامجها التسليحية منذ 20 فيفري 2004 عندما قدمت تقريرا أوليا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ،ثم قدمت تقريرا آخر عن كل ما تمتلكه من أسلحة كيماوية وما يتعلق بأنشطتها وتضمن التقرير 3563 قنبلة كيماوية جوية و23.62 طن من غاز الخردل وأكثر من ألف طن من المواد الكيماوية الأخرى وألفي طن من الأسلحة الكيماوية الأخرى غير المدرجة في معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.وبادرت ليبيا في نفس السنة بتدمير القنابل التي تمتلكها بطلب من المنظمة السابقة.

أما إسرائيل فرغم التعتيم الذي تتبعه اتجاه منظومتها العسكرية غير التقليدية فمن الراجح أنها تمتلك العديد من أنواع أسلحة الدمار الشامل، ذلك أنها لم تنضم إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر هذه الأسلحة، وهناك العديد من الدلائل التي تؤكد أن إسرائيل تمتلك هذه الأسلحة:

- أنها استطاعت أن تمتلك أسلحة نووية والتي تعتبر أكثر تعقيدا وتكلفة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ذلك أن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى إمكانيات هائلة أو تقنيات متطورة جدا وهي أكثر سهولة في الإنتاج والتركيب وعبرت عن ذلك الخبيرة الأمريكية "كاثلين بيلي"* "إن بناء ترسانة بيولوجية ضخمة لا تحتاج إلى أكثر من عشرة آلاف دولار من الأجهزة المستخدمة وغرفة لا تزيد مساحتها عن 25 م^2"[1].
- توافر إسرائيل على المواد الأولية الكيماوية وبكثرة، خاصة مادتي الفوسفات والبروم اللتين تعتبران من أهم المواد في صناعة القنابل الكيماوية الغازات الحربية.
- تلميح المسؤولين الإسرائيليين حول امتلاك هذه الأسلحة على غرار "إسحاق شامير" الذي صرح أن بلاده تمتلك أسلحة دمار شامل قادرة على إبادة أي دولة[2].
- عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدتي حظر الأسلحة الكيماوية وحظر الأسلحة البيولوجية[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحفظها عند توقيعها بروتوكول جنيف الخاص بحظر استخدام هذه الأسلحة بأنها لا تعتبر السموم من الأسلحة البيولوجية.

---

*- هي خبيرة أمريكية مختصة في العلوم البيولوجية تقلدت عدة وظائف في الجيش الأمريكي آخرها كان مديرة مساعدة لمراقبة التسليح في الجيش الأمريكي .

(1)- مصباح، **مرجع سبق ذكره.** ص 186.

(2)- عطية وبدوي، **مرجع سبق ذكره.** ص 279.

- التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون الأمني والدفاع إضافة إلى النفوذ اليهودي في دوائر صنع القرار الأمريكية خاصة في المؤسسات العسكرية ، وهذا ما يؤهل إسرائيل للحصول على الخبرة والتقنية في هذا المجال.

3. برامج الصواريخ في الشرق الأوسط.

من المعروف أن الريادة في المجال العسكري تحتلها إسرائيل في الشرق الأوسط ولا يستثنى من ذلك تكنولوجيا الصواريخ، إلا أن هناك العديد من الدول في المنطقة اقتحمت هذا المجال وأهمها إيران وسوريا والعربية السعودية ومصر والعراق –قبل الغزو– :

❖ **إسرائيل:** لقد عملت إسرائيل على الحصول على التكنولوجيا العسكرية منذ أن وطأت الأراضي العربية سنة 1948 وقد تمكنت من ذلك ، وحصلت على أكثر الصورايخ الأمريكية دقة حمولة ، والجدير بالذكر أنها لم تكتف بنقل هذه الصواريخ فقط وإنما نجحت في اكتساب تكنولوجيا صناعتها أيضا ، فاعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما قبل سنة 1973 حيث عقدت العديد من الصفقات للحصول على أعداد كبيرة من قذيفة "لانس" الأمريكية التي يصل مداها إلى 110 كلم، كما اعتمدت على فرنسا في اقتناء صواريخ "م.د.660" التي يصل مداها إلى 300 ميل (482.8كلم) وتستطيع حمل 750 كلغ من المواد المتفجرة.

كما أنها سارعت في تطوير منظومة صواريخ خاصة بها والمعروفة بسلسلة الصواريخ "جيريكو" أو "أريحا" ، من صواريخ "أريحا 1" التي يصل مداها إلى 120 كلم وصولا إلى صواريخ "أريحا 3" التي قد تصل إلى مدى 2500 كلم ، وتستطيع من خلالها توصيل رؤوس نووية إلى هذا المدى، وتمكنت بذلك إسرائيل من النجاح في تحقيق الريادة في مجال الصورايخ قصيرة والمتوسطة المدى ثم اكتسحت مجال الصواريخ الباليستية والصورايخ المضادة للصواريخ الباليستية، حيث أنها اشتركت مع الولايات المتحدة الأمريكية في احدث نظام في العالم وهو نظام "آرو 2" المضاد للصواريخ الباليستية،وأكثر من ذلك فقد أصبحت احد ابرز الموردين الأساسيين لهذه الصورايخ فقد ارتبطت في السنوات السبع الماضية ببرنامج الصورايخ الباليستية الهندي فقد سعت الهند سنة 2003

[1]- ليتلوود، **مرجع سبق ذكره.** ص 29.

إلى الحصول على المساعدة منها في هذا المجال بهدف الاستفادة من التقنية الإسرائيلية لإجراء تعديلات على الصاروخ الهندي "آغني 3" الذي يبلغ مداه 3500 كلم.

❖ **المملكة العربية السعودية:** لقد اهتمت بشؤون التسلح لتعزيز أمنها وردع المخاطر التي تهددها منذ حرب الخليج الأولى، غير أنها لا تمتلك قدرات ذاتية من شانها أن تحقق استقلالية الصناعة العسكرية السعودية ، فكانت معظم اهتماماتها منصبة على عقد صفقات لشراء الأسلحة خاصة منها الطائرات التي تشكل عنصرا مهما في منظومتها التسلحية.

أما الصواريخ فقد كانت اكبر صفقة وأهمها تلك التي كانت في نهاية الثمانينيات مع الصين حول تسليم هذه الأخيرة للسعودية صواريخ باليستية ذات مدى يصل إلى 2800 كلم[1]، وهذه الصفقة أثارت ضجة كبيرة في دوائر صنع القرار الغربية وخاصة الإسرائيلية التي رأت أنها تهديد لأمن الشرق الأوسط وأنها ستدفع إلى سباق تسلح في مجال الأسلحة الباليستية ؛ فاقتصر بعد ذلك الاهتمام السعودي حول مجال الطيران الحربي غير أنها لا تزال تمتلك مخزونها من الصواريخ الصينية والمقدر بـــ36 صاروخ.

❖ **سوريا:** ظلت سوريا تعتبر أن أمنها لا يزال مهددا من طرف إسرائيل، وانه مادامت الجولان لا تزال تحت الاحتلال فلا حديث عن السلام مع إسرائيل ، وظلت مستمرة في تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لاحتمال أي اشتباك معها ؛ فاعتمدت في ذلك عل الاتحاد السوفييتي في فترة السبعينيات ،فكان هذا الأخير اكبر مورد للأسلحة تجاه سوريا خاصة صواريخ "سكود" السوفييتية[2]، كما اتجهت فيما بعد إلى الخبرة الإيرانية والكورية الشمالية وتمكنت من استحداث الصاروخ "سكود.د" "Scud.D" الكوري الشمالي الذي يصل مداه إلى 650 كلم، وسوريا تعتزم تطوير صواريخ ذاتية الدفع وصواريخ قصيرة المدى باستخدام التكنولوجيا الإيرانية في ذلك.

---

(1)- Wyn. Q. Bowen and Joanna Kidd, "The Nuclear Capabilities and Ambitions of Iran's Neighbours", in Henri Sokolski and Patrick Clawson, "Getting Ready For a Nuclear Ready Iran". in the site :www.strategicstudiesinstitute.army.mill/pdffiles/pub629pdf. p 53,54. [07.05.2006].

(2)- Sami. G Hajjar, "Security Implications Of The Proliferation Of The Weapons Of Mass Destruction in The Middle East". in The Site: www.strategicstudiesinstitute.army.mill/pdffiles/pub629pdf. p 14. [07.05.2006]

كما أنها لم تتخل عن التكنولوجيا الروسية بعد نهاية الحرب الباردة ومازالت مصدر سلاح رئيسي لها، إضافة إلى الصين التي زودتها منذ أوائل التسعينيات بصواريخ "أم 9" "M9" التي يبلغ مداها 600 كلم وصواريخ "أم 11" "M11" الأكثر تطورا من الأولى، كما ساعدتها كوريا الشمالية على اكتساب تكنولوجيا الصواريخ منذ سنة 1990 وساعدتها في تطوير وتحديث مخزونها من صواريخ "سكود ج" "Scud C" الكورية من حيث المدى والحمولة.

❖ **مصر:** لقد كانت الخبرة المصرية في الحروب العربية الإسرائيلية كفيلة بإقناع صناع القرار المصريين بضرورة تطوير قدرات عسكرية وصاروخية لردع القوات الإسرائيلية والاستعداد لأي جولة أخرى من الحرب، واهتمت مصر بمجال الصواريخ اعتمادا على الاتحاد السوفييتي الذي كان اكبر حليف لها في فترة الحرب الباردة فتتوفر مصر على أكثر من 100 صاروخ سكود سوفيتي الصنع بمدى قد يصل إلى 400 كلم وتمكنت من تطوير هذه الصواريخ لتصل إلى مدى قدره 550 كلم وبحمولة 500 كلغ.

كما قامت شركات تابعة لكوريا لشمالية ببيع صورايخ " سكود ج " إلى مصر ، كما أن الولايات المتحدة وإسرائيل قدمتا سنة 2001 اتهامات إلى الحكومة المصرية مفادها أن مصر اشترت ما يقارب الخمسين صاروخا من نوع "رودونغ" من كوريا الشمالية، إضافة إلى أن سويسرا ادعت سنة 1998 أنها اعترضت العديد من الصواريخ التي كانت تهربها كوريا الشمالية نحو مصر.وتشير بعض الدراسات والتقارير[1] إلى أن مصر تسعى حاليا إلى تطوير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى "800 إلى 1200 كلم" وبحمولة 450 إلى 1000 كلغ من المواد المتفجرة.

❖ **ليبيا:** منذ توتر العلاقات الليبية مع الولايات المتحدة والغرب إثر أزمة لوكربي سعت ليبيا إلى محاولة اكتساب أسلحة دمار شامل بما في ذلك الأسلحة النووية، غير أنها لم تتمكن من ذلك **كما أنها سعت لتطوير منظومة صاروخية اعتمادا على تكنولوجيا دول أوروبا الشرقية وروسيا التي ارتبطت ببرنامج الصورايخ الباليستية الليبية، حيث اعترضت أوكرانيا سنة 1993** شحنة كبيرة من مؤكسد يستخدم في محركات الصواريخ من صنع روسي إضافة إلى العدد الكبير الذي حصلت عليه ليبيا من صواريخ سكود

(1)- Bowen and Kidd, **Op.cit**. p 65.

السوفيتية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وقامت ليبيا بإجراءات تعديلات على هذه الصورايخ لكن النتائج لم تكن دقيقة وجيدة.

كما استعانت بكوريا الشمالية حيث شكلت "صورايخ رودونغ" جزءا من منظومة الصواريخ الليبية وكانت إلى غاية 2002 متقدمة في تطوير صاروخ باليستي يستند إلى "رودونغ" الكوري ولكن بمدى يتراوح ما بين 900 و1200كلم، كما تحصلت سنة 1999 على صواريخ "سكود ج" "Scud C" من نفس الدولة.

❖ **الجمهورية الإسلامية الإيرانية:** تعتبر إيران دولة تتوفر على قدرات صاروخية متطورة في الشرق الأوسط ففضلا عن اهتمامها بالمجال النووي فإنها سعت لتطوير منظومتها الصاروخية منذ الحرب التي خاضتها ضد العراق في الثمانينيات ، فكانت إيران منذ سنة 1980 تعتمد على كوريا الشمالية في استيراد المدفعية والصواريخ وتكنولوجيا صنعها ، كما تتوفر على مجموعة كبيرة من صواريخ سكود الكورية التي تعتمد عليها في تطوير الصواريخ التي تصنعها محليا خاصة صاروخ " شهاب 3 " الذي يبلغ مداه ما بين 1300 إلى 1500 كلم ويستند إلى تكنولوجيا الصاروخ الكوري" رودونغ " ، ويستخدم محركا كوريا.

كما تتوفر المنظومة الصاروخية الإيرانية على المنتجات الصينية من قذائف مدفعية وصواريخ باليستية مثل صواريخ "أم 11" التي يبلغ مداها 120 إلى 300 كلم، وشاركت إيران مع الصين في تطوير برنامج مشتر ك لصواريخ "DF 25" التي يصل مداها إلى 1700كلم، لكن البرنامج توقف سنة 1996 غير أن الصين بقيت موردا أساسيا لمحركات الصورايخ الباليستية والوقود المستخدم فيها إلى إيران. وروسيا هي الأخرى تتعاون بشكل وثيق مع إيران في هذا المجال إذ أن صاروخ "شهاب 4" الإيراني الذي هو قيد التطوير يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا صاروخ "SS 4" الروسي.

خلاصة الفصل الأول

إن الوضع الجديد الذي خلقته إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية سنة 1948 كان يشكل التحدي الأكبر بالنسبة للدول العربية؛ هذا الوضع الجديد ساهم في صياغة مرتكزات فكرية لدى العرب سادت لمدة سنوات عديدة وتصب كلها في منظور موحد للأمن الذي شكلته القومية العربية والذي كان يستدعي تحقيقه الوصول إلى هدف وحيد وهو استرجاع الأراضي العربية المحتلة، وإلحاق الهزيمة بإسرائيل، وهذا عن طريق استخدام القوة العسكرية بشكلها الموحد.

وتمكنت هذه المرتكزات من جر الأنظمة العربية وشعوبها إلى طريق التكتل والوحدة وخطت خطوات كبيرة في ذلك مستغلة الظروف الملائمة والتي كانت سائدة في تلك الحقبة؛ وخاضت القوات العربية من خلال ذلك أربعة حروب دامية ضد إسرائيل تجسدت بواسطتها ملامح العمل العربي المشترك واكتسبت من خلالها خبرة عسكرية معتبرة، كانت قد تؤدي إلى تشكيل جيش عربي قوي وموحد.

لكن مع تجمع عدة ظروف إقليمية ودولية ، بالإضافة لى العوامل الداخلية والتي تبلورت منذ منتصف السبعينيات ببروز الدولة القطرية كمؤسسة قادرة على العمل باستقلالية وسيادة وقادرة على تجاوز البعد القومي إذا رأت مصلحة في ذلك كما حدث لمصر عندما انفردت بالتفاوض ثم الصلح مع إسرائيل ،كما أدت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد وتشكيل تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل ، إلى كبح الإرادة العربية في إعادة إحياء الخيار العسكري لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ؛وادى التراجع المطرد لمفهوم السيادة الوطنية واتساع نطاق التدخل الدولي مع ظهور فواعل دولية جديدة وقوية تؤثر بشكل مباشر على صنع القرار في الدول.

كل هذه الظروف أدت إلى انكشاف الأمن القومي العربي وتفككه في الجوانب السياسية والعسكرية مع إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على حساب الأمور السياسية في التفاعلات الإقليمية والدولية ، وبتفكك الأمن القومي العربي أصبحت خلافات الدول العربية فيما بينها تتنامى وتصل إلى الاشتباكات المسلحة ودخلت بعض الدول العربية في صراعات أخرى مع دول الجوار وانقسمت بذلك

السياسات والمواقف العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وظهرت مبادرات انفرادية في ذلك ، على عكس السياسات الموحدة التي كانت في السابق.

تلك التطورات والمستجدات المتتالية أسفرت عن حالة تنوع التهديدات العسكرية بالنسبة لدول المنطقة، وهذا ما أدى بدوره إلى تغذية وإنماء ظاهرة سباق التسلح بين هذه الدول والتي وان كانت موجودة من قبل فإنها كانت تقتصر على دو ل المواجهة وإسرائيل، وكانت الدول الأخرى بمعزل عن ذلك ، لأنها كانت مرتبطة بالصراع الأساسي والوحيد في المنطقة في مرحلة ما قبل "كامب ديفيد"، أما في المرحلة اللاحقة فقد ساهمت الصراعات الأخرى في مضاعفة النفقات العسكرية لمعظم دول المنطقة، وأصبحت تتنافس هذه الدول في اقتناء احدث المعدات الحربية وبكل أنواعها فارتفعت نفقات الدفاع للمنطقة ولا تزال ترتفع إلى يومنا هذا، فقد بلغت نفقات الدفاع لدول الشرق الأوسط سنة 1995 (40.1 مليار دولار)، ثم ارتفعت في سنة 2000 إلى (55.6 مليار دولار)، ثم في سنة 2004 إلى (58.2 مليار دولار).

وما تجدر الإشارة إليه هو أن إسرائيل ظلت محافظة على التوازن العسكري في المنطقة لصالحها منذ وجودها، واستطاعت أن تحقق التفوق النوعي والكمي في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وان تكتسب ترسانة نووية ضخمة في الشرق الأوسط لتمارس من خلالها ردعا وتهديدا ضد الدول العربية وأصبحت هذه الترسانة اكبر خطر يهد الدول العربية بأكملها؛ فكيف استطاعت إسرائيل أن تتمكن من أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي اكتسبت السلاح النووي؟.

الفصـــل الثاني

إسرائيل الراية النووية في الشـــرق الأوســـط

الفصل الثاني: اسرائيل الراية النووية في الشرق الأوسط.

بعد التطرق إلى الطبيعة الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط لأكثر من نصف قرن وهذا مع التركيز على أهم ظاهرتين في هذا المجال وهما: الصراعات الإقليمية وسباق التسلح، واللتين تربطهما علاقة سببية فالصراعات والحروب تؤدي إلى سباق التسلح، كما سبقا التسلح يؤدي إلى نشوب صراعات مسلحة، كما تطرقنا بشكل خاص كيف أن إسرائيل تمكنت من التفوق في مجال الأسلحة التقليدية على حساب بقية الدول العربية، إلا أنها رأت أن هذا التفوق لم يكن رادعا حقيقيا لتحقيق أهدافها، وتوجهت بذلك لتطوير نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل أملا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وأطماعها الاستعمارية في المنطقة واستخدام الوظيفة الردعية لهذا السلاح ضد دول المنطقة، فالردع في العلاقات الدولية هو وسيلة لتحقيق الإغراض المرجوة باستخدام وسائل الحرب دون شنها وذلك عن طريق الإكراه أو الإقناع أو كلاهما معا، وفي هذا الإطار فان التفوق الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية لم يستطع تحقيق الأهداف الردعية لها بشكل كامل ولم تستطع الضغط على الدول العربية أو إقناعها ذلك أن الردع ينتهي مفعوله إذا بدأ القتال وهذا ما ينطبق في حالة الصراع العربي الإسرائيلي إذ أن فشل الردع التقليدي في أداء مهمته أدى إلى حدوث أربع حروب بين الطرفين، ويرجع فشله من الجانب الإسرائيلي إلى افتقار هذه الأخيرة إلى باقي أنواع القوة المختلفة إضافة إلى القوة العسكرية، ومن جهة أخرى فان الردع التقليدي تتحقق مصداقيته ويعطي مردوده الحقيقي إذا كان الفعل الذي تريد منعه الدولة الرادعة متناسبا مع القوة المتاحة، فإذا تجاوز الغرض هذه الإمكانيات فلا مجال عندئذ إلا تفضيل إحدى الخيارين: إما أن يتواضع الغرض ليتناسب مع الإمكانيات ، وإما أن تزداد القوة المتاحة للدولة الرادعة.

وإسرائيل رأت انه عليها تبني الخيار الثاني لأنها منذ أن وجدت وأهدافها في زيادة وتعاظم مستمر، فإقامة موطن لليهود في إقليم متجانس، وضم أراضي دول الجوار، أمر يستوجب توظيف قدرات كبيرة وفي جميع المجالات ،وهذا هو السبب الحقيقي لفشل الردع التقليدي الإسرائيلي، ومن اجل أن تحقق التناسب بين الأهداف والقوة رأت انه عليها

الانتقال من القوة التقليدية إلى القوة العسكرية غير التقليدية، مع الإبقاء على أهدافها كأحد أهم مبادئ عقيدتها الأمنية، وكان عليها تحقيق السبق في امتلاك السلاح النووي، فما هي بوادر ظهور الخيار النووي الإسرائيلي وأسباب ذلك؟ وكيف تمكنت من تطوير برنامجها النووي من خلال المراحل العملية المتتالية التي مر بها؟.

المبحث الأول: السياسة التسلحية الإسرائيلية.

المطلب الأول: عقيدة الأمن الإسرائيلية.

لقد عرف مفهوم الأمن بأبسط معانيه على أنه تامين سلامة الدولة ضد أخطار داخلية وخارجية والهدف من ذلك دوما هو حماية والحفاظ على السيادة الوطنية واجتناب الوقوع تحت سيطرة أطراف أجنبية، وبما أن إسرائيل هي التي قامت بهذا الفعل وأسست كيانها على منطق العدوان والاستيطان فإن مفهومها للأمن يختلف عن كل المفاهيم الحديثة الأخرى وتبلور هذا المفهوم على شكل عقيدة تتميز بالاستمرارية والثبات في المبادئ، ولتوضيح محتوى نظرية الأمن الإسرائيلي ينبغي التطرق إلى أهم مؤسسي هذه العقيدة وهم نفسهم مؤسسي الدولة العبرية، وشكلت أفكارهم مرتكزات لهذه العقيدة:

- "ديفيد بن غوريون" "DAVID BEN GURION": ويلقب بالشبل وهو من اختار هذا اللقب[1]، وهو أول رئيس وزراء إسرائيلي وقد انهمك قبل تأسيس دولة إسرائيل في البحث ودراسة تاريخ اليهود منذ العصور القديمة بهدف التخطيط للعودة إلى الوطن[2]، ويرى أن القوة هي الأساس في الحفاظ على الدول الإسرائيلية وهي الوسيلة الوحيدة لممارسة السياسة مع ضرورة الاعتماد على القوى العظمى للحفاظ على كيان دولته ووجودها، ومن أشهر مقولاته:

"إن السذج وحدهم هم الذين يحترمون صوت العقل، وهم يتعاملون مع العلاقات الدولية فسياسة إسرائيل يجب أن تقوم على اعتبارات الأمن وحدها وهي: الهجرة، دولة بلا حدود، ضرورة تطويق العرب ومساندة دولة كبرى"[3].

وقد عمل "بن غوريون" على نقل مركز ثقل الحركة الصهيونية من أوروبا إلى الولايات المتحدة والتي كانت ستخرج من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة في العالم.

---

[1]- Frnaçois Massoulie, **les conflitcts du proche orient :20eme sciecle.** Italy: giunti Gruppo editorial, September 1994, P 82.

[2]- Anita Shapira :"Ben Gurion and the bibble :the forging of historical narrative", **middle eastern studies,** N° 04, (October 1997), P 651.

[3]- أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية.** مرجع سبق ذكره، ص 56.

- "موشي دايان" "MOSHE DAYAN": كان رئيس أركان الحرب خلال حرب 1956 ووزير الدفاع إبان حربي 1967 و1973 كما كان وزيرا للخارجية خلال اتفاقيتي كامب ديفيد، وكان تصريحه الذي أعقب حرب 1967 يتضمن رؤيته للأمن والسلام الذي يريده لإسرائيل، وورد في تصريحه:

"يمكن أن يتحقق السلام لو أن إسرائيل انسحبت إلى حدود ما قبل 5 جويلية 1967 ... لكن هذا مرفوض تماما لأننا نريد تغييرات كاملة في كل المجالات... وحتى يحدث الاتفاق بيننا وبين العرب حول الخريطة المستقبلية لإسرائيل علينا أن نبني الأمر الواقع بإقامة المستعمرات في المناطق المحتلة إذ لابد من إعطاء الأسبقية الأولى لأمننا ولكن ماذا نعني بالأمن ؟ إنه وبصراحة ضم الأراضي ، ومن الخطأ الإعلان عن هذا الضم إذ أن من الحكمة أن نضم الأراضي أولا ثم نعلن عن ذلك "[1]

فهو يركز على التوسع وضم الأراضي بالقوة وتوسيع المستعمرات وإقامة المستوطنات بهدف استقطاب يهود المهجر.

- "شيمون بيريز" "SHIMON PERES": وهو قائد إسرائيلي بارز ولد في بولندا عام 1923 وهو من أشهر دعاة القوة فكان قائدا للقوات البحرية في حرب 1948 ثم مدير عام لوزارة الدفاع في الخمسينيات، ثم وزير الدفاع ورئيس الوزراء. تتلخص نظرته للأمن من خلال أفكاره التي كان يعبر عنها في خطاباته على غرار المحاضرة التي ألقاها أمام ضباط الجيش الإسرائيلي وعبر فيها أن إسرائيل هي دولة شعب وأرض، وأمنهم المشترك هو الهدف الرئيسي لسياسة إسرائيل والتي هي سياسة وجود، واعتبر أن القوة الوحيدة لتنفيذ هذه السياسة هي القوة العسكرية، كما عبر سنة 1962 على أن القوى العسكرية المتفوقة تمكن إسرائيل من أن تعوض نواحي ضعفها الاستراتيجي واعتبر أن هذه القوة يمكن أن تجعل لها نفذا مؤثرا من الناحية السياسية يفوق ما هي عليه من الناحية الجغرافية.

وقد كان يرى أن التفوق في القوة يحقق الأمن، وان القوة العسكرية هي الأداة الأساسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، وأحيانا تكون الوسيلة الوحيدة لذلك، كما انه كان يدعو للتفوق العسكري النوعي الذي من شانه أن

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 60.

يتجاوز كل النقائص التي تتميز بها إسرائيل، وهو كاف لاستقطاب كل يهود العالم وحمايتهم وتحقيق الأمن لهم.

- "ايغال آلون" "YIGAL ALOON": كان نائبا لرئيس الوزراء وتقلد عدة مناصب عسكرية وسياسية أخرى ، ويعرف الأمن على انه محصلة الاتصالات لدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة التي تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها القومية[1]. إذ انه يعتبر أن التجمعات اليهودية في العالم هي امتداد طبيعي للدولة العبرية، كما يرى انه لا بد أن تكون لبلاده قوة عسكرية قادرة في كل الأوقات على تامين وجودها دون مساعدة خارجية لان الارتباطات السياسية في نظره تلي الارتباطات العسكرية وتفرض قيودا على حرية بلاده في استخدام قوتها وفي البقاء في الأراضي المحتلة.

وكان يدعو دائما إلى ضرورة الوجود العسكري والمدني والسياسي في المناطق الحيوية كالممرات المائية والمرتفعات والصحاري والتي تستطيع من خلالها شن هجوم مضاد ناجح ضد أي دولة وفي أي وقت، وذلك مع الإسراع في بناء المستعمرات في هذه المناطق.

- "آرييل شارون" "EREAL SHAROON": كان وزير دفاع سابق، ثم رئيس وزراء وهو صاحب أوسع نظرة للأمن الإسرائيلي إذ يعتقد أنه من الواجب على بلاده أن تتحرك على ثلاث دوائر تحقيق أمنها بالكامل: دائرة عرب المواجهة لتي تشكل حزاما حول إسرائيل ودائرة الدول العربية الهامشية على محيط الدائرة الإقليمية والدائرة الثالثة والتي نشكل تهديدا محتملا لأمنها وهي تركيا وباكستان والخليج الفارسي وإفريقيا ، و"شارون" هو الآخر يدعو إلى ضرورة التفوق العسكري النوعي والكمي الدائم وعلى جميع الدول العربية من اجل منعهم من القيام بعدوان أو هجوم ضد بلاده.

ومن أفكار أبرز القادة الأوائل تتضح لنا معالم نظرية الأمن الإسرائيلي فهي تقوم على الركائز التالية:

---

[1] – ممدوح أنيس فتحي ، " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية "، **السياسة الدولية** ، العدد 124 (افريل 1996) ، ص 235.

- التركيز على عامل الهجرة وتشجيع يهود العالم عليها إلى ارض فلسطين من اجل تبري التوسع ، وقد بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ وعد بلفور حيث هاجر أكثر من 130 ألف يهودي من سنة 1933 إلى سنة 1936 ومن كل أنحاء العالم[1]. كما أن البدايات الأولى للهجرة كانت منذ سنة 1882، حيث وصل عدد اليهود في فلسطين إلى 24 ألف يهودي بعدما كان لا يتجاوز العشرة ألاف في منتصف القرن التاسع عشر، وقبل تأسيس دولة إسرائيل تم التركيز على هجرة يهود قبرص والتي كانت تحتوي على جالية كبيرة من اليهود حيث أشرفت بريطانيا على تنظيم الهجرة اليهودية نحو فلسطين وحمايتهم خلال الأربعينيات[2]، وفي العصر الحديث تمسك كل الحكام الإسرائيليون بهذا المنطق وكان آخرهم" آرييل شارون" والذي وضع مخططا سنة 2000 باستقدام مليون يهودي خلال اثنا عشرة عاما[3] ، فتشكل العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي باستقدام أكبر عدد من اليهود إلى المنطقة لتبرير منطق الاحتلال والاستيطان.

- مواصلة التوسع في الأراضي العربية والعمل على دفع الدول العربية إلى الاعتراف بوجودها في المنطقة وتطبيع العلاقات معها في كل المجالات، وكل ذلك يهدف إلى الإجهاز على المسالة الفلسطينية بالكامل وعزلها إقليميا ودوليا.

- القوة كسبيل وحيد لتحقيق الأمن الإسرائيلي وتحقيق الأهداف القومية، وضمن هذا وضع المسئولون في اعلى سلم الأولويات ضرورة تحقيق التفوق العسكري للتمكن من ردع أي دولة في المنطقة وترجيح إمكانية المبادرة بالهجوم لصالح إسرائيل، وقد تمكنت فعلا من الوصول إلى تحقيق اختلال التوازن العسكري ومقوماته لصالح إسرائيل على حساب الدول العربية ، حسب الجدول التالي رقم(3):

---

[1] - Kochavi, **Op.cit**. p 146.

[2]- **ibid**. p 159.

[3]- أمنون كابليوك، "ارتباك الإستراتيجية الإسرائيلية" على الموقع الالكتروني:
www.mondiploar.com [20-4-2006]

جدول رقم (3) المقارنة بين القدرات العربية والإسرائيلية[1].

عناصر المقارنة	الطـــــــرفين	
	إسرائيل	العـــــــرب
الإرادة السياسية	واضحة ومتبلورة حول هدف سياسي وتستند إلى جهاز فعال لصنع القرار واتفاق قومي حول الهدف من الحرب	تبعثر الإرادات العربية لاختلاف الأهداف مع غياب القدرة على الحسم وتأخر ردود الأفعال تجاه التحديات
طبيعة العلاقة بالقوة العظمى	علاقة تحالف وتطابق ثابتة وبدون محددات	علاقة مصالح وعمل تتغير من مرحلة لأخرى وتحكمها محددات
إنتاج الأسلحة التقليدية	قدرة تصنيعية هائلة تتضمن الاكتفاء الذاتي والتصدير لأسلحة متقدمة	قدرة تصنيعية محدود للغاية
امتلاك القدرة النووية	لها منظومة متكاملة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها	لم تتوفر قدرات نووية عربية

يمثل هذا الجدول المقارنة بيت القدرات العربية والقدرات الإسرائيلية، ويتضح لنا أن إسرائيل تمكنت من قطع خطوات كبيرة نحو تحقيق أمنها القومي انطلاقا من مبدأ التفوق الاستراتيجي على الدول العربية.

إن نظرية الأمن الإسرائيلي تميزت بالاستمرارية والتطور، كما أن التطورات الإقليمية والدولية كان لها الأثر الايجابي على تدعيم مسار تحقيقها:

- أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فقدان العديد من الدول العربية الفاعلة لحليفها الاستراتيجي، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي ساعد على تنامي هجرة اليهود السوفييت

[1]- فتحي، **مرجع سبق ذكره.** ص 232.

بعد تدهور الأوضاع في بلادهم، لاسيما الكفاءات والعلماء مما طور العلاقات الإسرائيلية الروسية، والتي توجت باتفاق التعاون الدفاعي والأمن في ديسمبر 1995.

- تطور العلاقات الإسرائيلية مع الدولة العظمى إلى ابعد الحدود بداية بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي 1981 ثم انضمام إسرائيل إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية SDI عام 1983 ثم إعلان قيام حلف دفاعي بين الدولتين في جانفي 1996.
- تصاعد النزاعات العربية العربية ساهم في إعطاء الفرصة لإسرائيل لمعالجة المشاكل الأمنية ووضع نظرية الأمن موضع التنفيذ لاسيما وان التفوق الكمي لمجموع القوى العربية لم يعد يشكل خطرا.
- الغزو الأمريكي للعراق والذي أسفر عن تدمير القوات العسكرية لأكبر تهديد لإسرائيل، ودخول العراقيين في صراعات داخلية معقدة ، وبذلك خرجت العراق من ميزان القوة في المنطقة وهذا ما يتيح لإسرائيل العمل بحرية ضد ما تبقى من الجبهة الشرقية ، كما أدى الغزو إلى تغير سياسات بعض الدول العربية فالتحول الجذري في السياسة الخارجية الليبية واتجاهها نحو الاعتدال وتخليها عن برامجها التسلحية غير التقليدية افرز عن زوال مصدر خطر آخر لإسرائيل.

ومن اجل تجسيد نظرية الأمن اتبعت إسرائيل إستراتيجية عسكرية في المنطقة أقامها مؤسسي الدولة الإسرائيلية وتتلخص فيما يسمى بالوصايا العشر[1] التي تركها "موشي دايان" كدستور موروث اتبعه الجيش الإسرائيلي وقيادته في المنطقة:

1. عنصر المفاجأة هو أساس النصر.
2. الهجوم الحاسم مع التركيز على نقاط ضعف العدو، هو من أساسيات إلحاق الهزيمة به.
3. الاستعداد الكامل والتخطيط الدقيق هما أفضل ضمانات انجاز المهام .
4. حسن استخدام أساليب الخداع والتضليل وجذب أنظار العدو بعيدا عن الاتجاهات الحقيقية للخطر الوشيك ، تساعد كثيرا على حسم القتال بسرعة وبأقل الخسائر.
5. الحرب الخاطفة خاصة عن طريق القوات الجوية هي أنجع وسيلة لشل قدرات العدو.
6. العمل على النجاح في كشف أوضاع العدو وقدراته ونواياه.

---

[1]- ممدوح انيس فتحي، "العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين الاستمرار والتغير"، **السياسة الدولية**، العدد 125، (جويلية1996)، ص 229.

7. تحقيق التفوق الكمي والنوعي عن طريق انتهاج أساليب متطورة في القتال وممارسة تكتيك المواجهة غير المباشرة.
8. اقتباس القواعد التنظيمية المتطورة.
9. استغلال طبوغرافية فلسطين عند وضع وتنفيذ الخطط العسكرية.
10. تهيئة الظروف المعنوية العالية للقوات مع العمل من الجانب الآخر عل تحطيم معنويات العدو بكل الطرق والوسائل.

على العموم فان مفهوم الأمن إسرائيلي نابع من فكرة الصراع الدائم مع الآخرين والذي رسخ في أذهان اليهود عبر الأجيال، فإذا كانت مهمة الأمن القومي عامة هي تأمين وحماية الركائز الأساسية للدولة وهي الشعب والإقليم والنظام السياسي ودفع الأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها، فان المفهوم الإسرائيلي يختلف عن ذلك، ويرى أن بقاء إسرائيل وبقاء الشعب اليهودي هي المهمة الأساسية للأمن، وهذه العقيدة نابعة أساسا من عاملين أساسيين: العامل الأول هو عبارة عن الذهنية التي تميز المجتمع والإنسان اليهودي المتمثلة في الخوف والقلق الدائم والحقد اتجاه الآخرين نظرا للشتات والعزلة التي حلت بهم في فترات زمنية مختلفة، ومن جهة أخرى المعتقدات الدينية التي مصدرها التوراة والتلمود وما يتضمنه من أفكار حول سيادة بين إسرائيل وتحطيم سواهم من البشر، أما العامل الثاني فهو الطريقة التي تم بها تشكيل دولة إسرائيل، فقد وجدت كعنصر غريب في العالم العربي وعن طريق القوة والاحتلال العسكرية، وعلى هذا الأساس عملت على الوقاية الذاتية من خلال المستعمرات الاستيطانية والعمل من جهة أخرى على إضفاء طابع المشروعية على كيانها وذلك عن طريق عنصر القبول والإقرار الدولي وكسب التأييد والاعتراف بها من قبل الدول والمنظمات الدولية.

من جهة أخرى وعند التطرق إلى إستراتيجيتها العسكرية وفلا يمكننا فصل العقيدة الأمنية عن مفهوم الحدود الآمنة فهذين العنصرين يشكلان عصب الإستراتيجية العليا لها ضمن هدف واحد وهو حماية بقاء الدولة العبرية، ويقصد بالحدود الآمنة ضرورة السيطرة على كل المناطق العربية ذات الأهمية الإستراتيجية والعمل على توسيع هذه السيطرة بحيث يصبح هذا الإقليم ذو خصائص عسكرية تحقق صعوبة القيام العرب بشن

هجوم عليها وفي الوقت نفسه يشكل موقعا مناسبا لقيام إسرائيل بشن هجوم على الدول المجاورة، وتشكيل هذه المناطق المحتلة أدنى حد من المطامع التوسعية لها*.

من خلال ما تقدم يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين العقيدة الأمنية الإسرائيلية والقوة العسكرية إذ أنه من الصعوبة بما كان تحقيق أهداف نظرية الأمن الإسرائيلية دون استخدام القوة أو تحقق التفوق العسكري الإقليمي لها.

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية في شؤون التسلح.

بالنظر إلى الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة سباق التسلح على الدول ذات النفقات العسكرية الكبيرة، فإن إسرائيل أخذت هذه النقطة بعين الاعتبار وكانت سياستها التسلحية أكثر عقلانية وتلاؤما مع مذهبها الأمني، فعلى عكس الدول العربية فإنها خفضت من ميزانية دفاعها عقب حرب 1948 بنسبة 5%، وحولت الموارد الأخرى لاستقبال اليهود المهاجرين وتشجيعهم على البقاء، ثم أدركت بدقة ضرورة رسم إستراتيجية تحقق لها التفوق العسكري على الدول العربية بحيث لا يكلف ذلك اقتصادها فوق طاقته، فرغم أنها زادت من نفقاتها العسكرية قبل حملتها على قناة السويس من 169 مليون دولار سنة 1955 إلى 959 مليون دولار سنة 1956[1]، غير أنها سعت بموازاة مع ذلك إلى تخفيف العبء المالي للشؤون العسكرية.

وما يمكن الإدلاء به في هذا المجال هو أن الجولات الأربع للحرب العربية الإسرائيلية أفرزت علاقات قوية بين سياسات التسليح الإسرائيلية وإدراكها للتهديدات العسكرية المتوقعة، بحيث يمكنها أن تدافع عن نفسها من عدة جبهات في آن واحد، وأخذت مبدأ التخطيط طويل المدى الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بتقسيم التهديدات المحتملة في المستقبل المنظور لخمس سنوات[2]، كما تقوم بالتخطيط لشؤون

---

*- ويتعلق الأمر بكل المناطق العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967 وتضم كل من: 1- الجهة الغربية للأردن وقطاع غزة وأرض حوران وكل هضبة الجولان في سوريا. 2- شبه جزيرة سيناء ومضائق تيران والعقبة وجبل مؤاب في الأردن ومنطقة سير. 3- أرض ماكير. أنظر: أمين محمود عطايا، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**.سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 19، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 18-21.

[1]- فهمي أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية. مرجع سبق ذكره**، ص 121.

[2]- محمد قدري السعيد، "عملية اتخاذ القرار في شؤون التسلح: الحالة الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، العدد 139، (جانفي 2000)، ص 230.

التسلح بالنظر إلى التغيرات الإقليمية والدولية وفق أربعة نقاط وهي: توازن القوى العسكرية في المنطقة؛ وطبيعة التهديدات وإمكانية التغيرات التي ستطرأ عليها في المستقبل؛ وحالة الإمداد بالسلاح والتكنولوجيا للدول المنطقة؛ وتطورات السياسة في المنطقة.

وعموما فقد قامت سياستها التسلحية على مبدأين أساسيين يهدفان إلى تحقيق التفوق العسكري في الشرق الأوسط مع المحافظة على مقوماتها الاقتصادية وهما:

1. السعي لخلق صناعة عسكرية محلية: استطاعت إسرائيل تحقيق هذا الهدف منذ أن بدأت في تدعيم الاستثمار في مجال إنتاج الأسلحة، وهذا في بداية الخمسينيات من خلال تقديم الدعم المالي والعلمي لتطوير شركات عسكرية ذاتية التسيير وذات رأسمال مستقل، والتي بلغت 112 شركة خاصة وعمومية سنة 1992، وتنتج كل أنواع الأسلحة التقليدية، فالشركات الحكومية تشرف عليها أربع هيئات رئيسية تابعة لوزارة الدفاع[1]، أما الشركات الخاصة فقد ساهمت في خفض الدعم الحكومي المالي للشؤون العسكرية وتضاءلت بذلك النفقات العسكرية كنسبة من الدخل القومي الإسرائيلي أو على الأقل استقرت في أرقام معينة حسب الجدول رقم (4) :

جدول رقم (4) نفقات الدفاع الإسرائيلية كنسبة من الدخل القومي.

السنوات	نسبة الإنفاق العسكري من الدخل القومي
1973	%46.3
1974	%31.8
1975	%35.9
1979	%35.3
1980	%23.2

ويرجع هذا الانخفاض الموضح في الجدول إلى تطور الصناعة العسكرية الإسرائيلية عبر السنوات وتمكنها من تحقيق الاستقلالية المالية وخفض الدعم الحكومي نسبيا منذ سنة 1973 وإلى غاية بداية الثمانينات، أين عرف الدعم الحكومي أدنى مستوياته على إثر الأزمة الحادة التي عرفها الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب 1982، كما

[1]- الصايغ، **مرجع سبق ذكره.** ص 34.

عملت الحكومة على تفعيل النشاط التصديري العسكري من خلال اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أبرمت مذكرة تفاهم حول التبادل التجاري العسكري، تعهدت من خلالها الولايات المتحدة باستيراد ما قيمته 300 مليون دولار من المنتوجات العسكرية الإسرائيلية، ثم عقدت مذكرة تفاهم أخرى سنة 1988 تضمنت السماح للشركات الإسرائيلية بتصدير منتوجاتها العسكرية لدى القوات الأمريكية دون الحاجة إلى ترخيص، مما مكن إسرائيل من ضمان الحد الأدنى من السوق الخارجية لسلاحها في حالة حدوث تطورات تعيق تجارتها العسكرية، كما تمكنت في السبعينيات من توسيع أسواقها الخارجية في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا الوسطى والجنوبية وبعض الدول الأوروبية، لتصبح تدريجيا من بين أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم وأصبحت تحقق أرباحا طائلة من تجارة السلاح، والجدول رقم(5) يوضح لنا أهمية هذه التجارة في الاقتصاد الإسرائيلي:

جدول رقم(5): تطور التجارة العسكرية الخارجية لإسرائيل في السبعينيات[1].

السنوات	واردات الأسلحة (مليون دولار)	صادرات الأسلحة (مليون دولار)	نسبة الصادرات العسكرية من مجموع الصادرات (%)
1973	230	60	7.2
1974	950	80	6.8
1975	725	110	8.2
1976	975	230	19.2
1977	1100	830	19.1
1978	924	540	18.4
1979	525	600	19.2
1980	825	1000	25.5
1981	---	13000	30.5

وإلى غاية هذه السنوات كانت إسرائيل أول دولة منتجة للسلاح في الدول النامية، وسادس دولة مستوردة للسلاح، أما في الفترة الراهنة فقد أصبحت شركاتها العسكرية من

[1]- فهمي أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية. مرجع سبق ذكره،** ص 158.

بين الشركات الكبرى في العالم، فاحتلت أربع منها مراتب متقدمة ضمن الشركات المائة الأولى المصدرة للأسلحة في العالم سنة 2003، ويتعلق الأمر بكل من شركة "صناعة الطائرات الإسرائيلية" في المرتبة 33 وصدرت ما قيمته 1.26 مليار دولار في نفس السنة، ثم شركة "إلبت سيستمز" "Elbet Systems" في المرتبة 44 بقيمة 860 مليون دولار، وشركة "رافاييل" بـــ720 مليون دولار في المرتب 51، وشركة "صناعات إسرائيل العسكرية" في المرتبة 78 بـــ350 مليون دولار[1].

وبهذا تكون إسرائيل قد نجحت في هذا الشق من سياستها التسلحية، أما الشق الثاني فهو بمثابة ضمان خارجي لتجارتها العسكرية وضمان لتفوقها العسكري.

2. الاعتماد على دولة كبرى كمورد عسكري أساسي: وقد وجدت إسرائيل في الولايات المتحدة أفضل بديل في ذلك، وركزت جهودها لتطوير العلاقات الثنائية معها، وكانت البداية بالمساعدات المدنية منذ سنة 1953، وبحلول سنة 1971 أصبحت المساعدات العسكرية الأمريكية لها تعادل خمسة أضعاف من المساعدات المدنية، حيث تجاوزت الإحدى عشر مليار دولار في ما بين سنتي 1973-1979، وكان 54% منها على شكل قروض مما أدى إلى تراكم الديون العسكرية الإسرائيلية وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تزيد من نسبة المنح وتخفض القروض، ففي سنة 1984 قامت باتخاذ قرار تحويل جميع المعونات العسكرية لإسرائيل إلى هبات ومنح بعد اقتراح هذا المشروع من طرف وزير المالية الإسرائيلي سنة 1983، وكان هذا يهدف إلى تمكينها من بناء قوتها العسكرية دون أن يكون ذلك على حساب ما تتمتع به من رفاه اقتصادي[2]، وقد ارتفعت المعونات العسكرية الأمريكية لإسرائيل كل عشر سنوات بنسب كبيرة من 12.9 مليون دولار سنة 1965 إلى 300 مليون دولار سنة 1975 إلى 1.4 مليار دولار سنة 1985.

ولم تقتصر الولايات المتحدة على الإمداد المباشر فقط وإنما لعبت أدوارا أخرى في توسيع الأسواق الخارجية لإسرائيل، حيث أن قيام الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" بفرض حظر على واردات دول أمريكا اللاتينية من الأسلحة سنة 1977[3] على أنها غير

---

[1]- إيمون سوري، "الشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة 2003"، في آليسون.ج.ك.بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (Sipri 2005).** مرجع سبق ذكره، ص 590-597.

[2]- محمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الأمريكية لإسرائيل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1990، ص 123.

[3]- سيد عبد المجيد، "حول مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في أمريكا اللاتينية"، **السياسة الدولية**، العدد 73، (جويلية 1983)، ص 134.

ديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان، ساعد في فتح المجال أمام إسرائيل لبيع عدد كبير من العتاد العسكري والذخيرة إلى هذه الدول، وهذا ضمن سماح ضمني من طرف الولايات المتحدة، وشكلت كل من كوستاريكا، غواتيمالا، السلفادور وهندوراس سوقا كبير للأسلحة الإسرائيلية بمساعدة أمريكية، حيث تستورد هذه الدول من 30% إلى 50% من إجمال الصادرات الأسلحة الإسرائيلية[1].

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي، "التوجهات الجديدة للصناعات العسكرية الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، العدد 114، (أكتوبر 1993)، ص 232.

المبحث الثاني: دوافع الخيار النووي الإسرائيلي وأهم مراحله.

لقد دار نقاش حاد في السلطة الإسرائيلية حول موضوع التسلح النووي وانقسمت الاتجاهات بين من يدعو إلى تحقيق التفوق في الأسلحة التقليدية وبين من يدعو إلى تبني خيار نووي؛ وتشكلت القناعة بامتلاك السلاح النووي لدى أنصار الاتجاه الثاني على يد أكثر الملحيين على هذه الفكرة وهو "موشي دايان" فقد كان بحكم تجربته كوزير الدفاع وأحد قاد المؤسسة العسكرية منذ نشؤها من أبرز دعاة الخيار النووي، واقتنع بأن الزمن لا يسير في صالح بلاده على صعيد الأسلحة التقليدية، فيعتقد أن السباق التسلح في هذا المجال سيكون دائما في صالح العرب نظرا لقوة الاقتصاد العربي وموارده النفطية مقارنة باقتصاد بلاده، كما أن الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى أقصى حدوده في عدد الجنود واستيعاب الأسلحة مما أجبر إسرائيل على الاعتماد على الولايات المتحدة باستمرار، والذي يرى أنه يفقدها استقلالها السياسي؛ وحول السياسة النووية فقد كان "دايان" أول من دعى إلى ما يسمى بإستراتيجية "قنبلة في القبو(الطابق السفلي)" أي يقصد بها صنع سلاح نووي دون الإعلان عنه بصورة رسمية ومباشرة[1].

أما التيار الذي يؤيد اعتماد الردع التقليدي، فأهم رواده "إيغال ألون" الذي يرى أن التفوق على العرب لا يستدعي التبني سلاح نووي، بل يجب التركيز على التفوق في الضربات الاستباقية والاهتمام بتطوير القوة الجوية؛ ويرى أنصار هذا الاتجاه أن السلاح النووي ينعكس بآثار سلبية كبيرة وعبء اقتصادي وخطر على أمن إسرائيل.

المطلب الأول: دوافع الخيار النووي.

لقد تمكن أنصار الاتجاه الأول من الانتصار على الطرف الآخر، فرغم وفاة "دايان" واصل "شيمون بيريز" و"بن غوريون" في تطوير فكرته لتصبح واقعا ملموسا مستغلين في ذلك أفكاره وآراءه التي شكلت حججا قوية تعبر عن أسباب ودوافع هذا الخيار، ويمكن حصرها في ما يلي:

---

[1] سلمان رشيد سلمان، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ديسمبر 1988، ص 20.

1. إن الخطر الذي كان يتهدد أمن إسرائيل وكيانها كان ينبثق من المخزون الضخم والمتزايد من الأسلحة التقليدية التي حازتها الدول العربية[1]، وترتيبا على ذلك فإن إسرائيل لا يمكنها أن تقتصر في دفاعها عن أمنها القومي بهذه الأسلحة لأن الدول العربية بتفوقها البشري والاقتصادي كانت تسعى لترجيح كفة سباق التسلح لصالحها، إذن يعتبر هذا الوضع هو أهم دافع لتبني الخيار النووي من أجل ردع أي هجوم شامل للأسلحة التقليدية[2].
2. في ظل سباق الأسلحة التقليدية بين العرب وإسرائيل لم تكن هناك فرصة لهذه الأخيرة تستطيع من خلالها أن تبرهن على تفوقها العلمي والتكنولوجي في هذا المجال لأن الدول العربية سيكون لها منفذ إلى ترسانات الأسلحة التقليدية للدول الكبرى الحليفة خاصة الاتحاد السوفيتي سابقا والصين، وبالتالي فإن ما تنفقه في البحث والتطوير لهذه الأسلحة لن تكون له نتيجة ملموسة، خاصة بعد وصول الدول العربية إلى أكبر مصادر السلاح في العالم لاسيما مصر بقيادة "جمال عبد الناصر" بعد تمكنه من عقد الصفقة التشيكية وحصوله على وعد من رئيس الوزراء الصيني لتزويده بأسلحة متطورة[3].
3. إنه عندما تحتكر إسرائيل السلاح النووي وتستعمله كأداة للردع فإن هذا الوضع كفيل بأن يضغط على الدول العربية إلى الحد الذي يجعلها تتنازل كليا عن خططها في المواجهة العسكرية، ويرغمها في الأخير على الدخول في اتفاقيات سلام معها، ويحقق لإسرائيل مكاسب سياسية كبيرة من خلال ما يتيحه من قدرة في التحكم والتوجيه لعملية السلام داخليا وخارجيا.
4. عندما تملك هذا السلاح قد يفرز ذلك سباق تسلح نووي محتمل في الشرق الأوسط، وحتى لو تمكنت إحدى الدول العربية بامتلاكه فإن ذلك سيخلق نوع من توازن الرعب النووي، وهذا ما سيبعد احتمال نشوب حرب تقليدية بدافعي الخوف من تطورها إلى حرب نووي.

---

(1)- إسماعيل صبري مقلد، "التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام"، **السياسة الدولية**، العدد 52، (أفريل 1978)، ص44.

(2)- Warner.D.Farr, “the Third Temple’s Holly of Hollies: Israel Nuclear Weapons”, in the site: www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr-html. [07/05/2006], p 13.

(3)- Marie-Hélène labbé, **la Tentation Nucléaire**. France : payot éditions, 1995, p 58.

5. إن انتشار التكنولوجيا النووية في الشرق الأوسط هو أمر لا مفر منه –في نظر أصحاب هذا الاتجاه– تماما كما هو الحال مع انتشار الأسلحة النووية نفسها، وبذلك فإنه كلما أسرعت إسرائيل في اكتساب هذه التكنولوجيا وتطويرها قبل أي دولة في المنطقة يكون ذلك أفضل ضمان لمصالحها الإستراتيجية، ووظفت لذلك مبررا بأن مصر تمتلك أسلحة كيماوية وهي بصدد تطوير أسلحة نووية[1]، إضافة إلى تطوير سوريا للصواريخ والأسلحة الإستراتيجية.
6. أن إسرائيل بعد حرب 1967 اقتنعت أنها لا يمكن أن تتحمل تكلفة بشرية ومادية لحرب أخرى، فقد وصل جيشها إلى أقصى درجات ضعفه ومن الصعب زيادة حجمه أكثر مما وصل إليه بعد حرب 1967[2]، ويجب الوصول إلى خيار نووي، وهذا ما أثبتته حرب 1973، عندما فقدت إسرائيل معظم ترسانتها التقليدية.

إضافة إلى تمسك القيادة الإسرائيلية بضرورة المحافظة على الأراضي التي حصلت عليها بعد حرب 1967 وأهميتها الإستراتيجية والحاجة إلى تأمينها ضد أي هجوم عربي مفاجئ، كل هذه الظروف مجتمعة خلقت دافعا قويا وسببا مقنعا لصناع القرار الإسرائيليين بضرورة امتلاك القدرة النووية.

المطلب الثاني: الدول المتعاونة مع إسرائيل في المجال النووي.

1. التعاون الفرنسي: يرى الباحث الأمريكي في الدراسات الإستراتيجية "جون بوير بيل" "John Bowyer Bell" أن "فرنسا قامت بزرع أول بذرة لصناعة القنبلة النووية الإسرائيلية"[3]، وقد مرت علاقات التعاون النووي بين البلدين بمرحلتين متلازمتين:

أ. المرحلة الأولى: تمتد من الثلاثينيات إلى غاية أزمة السويس 1956 وكانت العلاقات غير رسمية مقتصرة على علماء وباحثي الفيزياء النووية للبلدين، خاصة من قبل يهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى الأرضي الفلسطينية، وتواصل التعاون والأبحاث المشتركة إلى علاقات شخصية مما سمح بتوثيق العلاقات الرسمية إلى غاية سنة 1952 عند تأسيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، حيث استطاعت هذه الأخيرة برئاسة "أرنست

---

(1)- **Ibid**. p 59.

(2)- أمين حامد هويدي، **الصرع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 105.

(3)- مقلد، **مرجع سبق ذكره**. ص 42.

بيرغمان" "Arnest Bergman" أن تكون شراكة حقيقية مع نظيرتها الفرنسية، حيث تم السماح بإشراك الإسرائيليين في الأبحاث النووية العسكرية الفرنسية كطرف أجنبي وحيد، وكان لديهم الحرية المطلقة في التنقل في المفاعلات النووية ومراكز الأبحاث[1]، أما على الجانب الحكومي فاقتصرت الإعانات الفرنسية على الأسلحة التقليدية، ونجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في إقناع الطرف الفرنسي بأنهما يخوضان حربا واحدة، خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، وهذا ما أوضحه قائد الأركان الإسرائيلي "موشي دايان" لنظيره الفرنسي سنة 1954 بقوله "...لقد وجدنا أنفسنا في مواجهة عدو مشترك: العرب، وأنتم في الخطوط الخلفية أما نحن ففي جبهة القتال في الخطوط الأمامية، ألا تظنون أنه عندما تشتعل جبهة القتال يجب عليكم نقل الأسلحة من الخط الخلفي إلى الخطوط المتقدمة؟"،[2] وبالفعل فقد تمكنت إسرائيل من الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة الفرنسية خاصة قبل العدوان الثلاثي على مصر.

كما أن هذه الفترة تميزت بتكوين كتلة قوية وفعالة في الحكومة الفرنسية تتسم بالولاء والدفاع عن المصالح الإسرائيلية وبرنامجها النووي، وكان على رأس هذه الكتلة رئيس الوزراء "غاي مولي" "Guy Moullet" المساند الرئيسي للخيار النووي الإسرائيلي، ووزير المخابرات "جاك سوستال" "Jacque Soustelle" الذي قال عنه "شيمون بيريز" أنه صهيوني أكثر من الإسرائيليين أنفسهم[3]، إضافة إلى معظم أعضاء المحافظة الفرنسية للطاقة الذرية.

وفي سنة 1953 بلغت الأبحاث النووية المشتركة تقدما كبيرا حول وسائل تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم وتشغيل المفاعلات النووية جعل كل دولة منهما تساهم في اكتمال الاستقلال النووي لدولة الأخرى[4].

---

[1]- Labbé, **Op. cit.** p 133.

[2]- Pierre Pean, **Les deux Bombes :Comment la France a donne la bombe a Isreal et a l'Irak.** Paris :Fayard, 1982, p 38.

[3] - **ibid**. p 130.

[4]- Ernest.W.Lefever, **Les armes Nucléaires dans le Tiers monde**. Tr : Bruno Barou Renault. Paris :ECONOMICA, 1981, p 63.

ب. المرحلة الثانية: بعد سنة 1956 زادت أزمة السويس من توثيق العلاقات والتعاون الأمني بين البلدين خاصة بعد الضغوط الدولية بشأن ضرورة سحب قواتهما من قناة السويس[1].

وعندما عاد "بن غوريون" إلى وزارة الدفاع سنة 1955 اقتنع أنه لا يوجد مصدر آخر لاستكمال متطلبات الخيار النووي سوى فرنسا ،فبدأ مباشرة في تفعيل الترتيبات العلمية والتقنية للانتقال إلى الجانب العملي لاكتساب السلاح النووي استعانة باللوبي اليهودي في الحكومة الفرنسية قبل أن تتغير الظروف القائمة، وتم عقد أول اتفاق سري للتعاون النووي بين البلدين في أكتوبر 1957 حول إشراف الشركة الصناعية للدراسات والمنشآت الكيماوية "S.I.E.C.C" الفرنسية على إنشاء مفاعل نووي كبير لفائدة إسرائيل حيث أرسلت أكثر من 300 من عمالها إلى منطقة ديمونة لبناء هذا المفاعل، ولم يغادر الفرنسيون المنطقة إلا بعد إجراء أول تجارب فصل البلوتونيوم سنة 1965 وقد أحاط "بن غوريون" المشروع بسرية تامة وتمويه داخلي وخارجي، إضافة إلى إجراءات أمنية مشددة، وهذا بسبب التخوف من الضغط الخارجي والحذر من هجوم عربي مفاجئ على منشآتها الجديدة[2]، وتميزت هذه المرحلة بمضاعفة الأشغال في مفاعل ديمونة وعزم الطرفين على إتمام المشروع وتخوف الإسرائيليين من التغيرات التي كانت تطرأ على الحكومة الفرنسية خاصة بعد وصول الجنرال "ديغول" " De Gaulle" إلى السلطة في 01 جوان 1958، وكان "شيمون بيريز" يعلم أن الجنرال لم يعارض التدخل المشترك في السويس وأنه أكد أكثر من مرة أنه صديق وفي للدولة العبرية، لكن الأمر الذي كان متخوف منه هو أن اعتلاء "ديغول" للسلطة قد يغير الموازين ويشتت الشبكة الموالية لإسرائيل[3]، خاصة وأنه لم يكن منخرطا في التعاون النووي ولم يكن يعلم ما يحدث في ديمونة، فقد يعرقل المشروع إذا تم اكتشافه لا سيما أن الجزء أكثر حساسية وأهمية من المفاعل لم تبدأ الأشغال به بعد.

لكن ترقية "جاك سوستال" إلى منصب وزير الطاقة الذرية في فرنسا مكنته من تسريع التعاون وإتمام الأشغال في المفاعل الإسرائيلي.

---

(1)-Honoré.M.Catudal, **Israel Nuclear Weaponry :a New Arms Race in the Middle East.** London: Gray seal Books, 1991, p 26,27.

(2)-**Ibid.** p 28.

(3)- Pean, **Op.cit**. p123.

وفي سنة 1960 كانت إسرائيل قد حصلت على كل التكنولوجيا الفرنسية، وشاركت بمعظم علمائها في التجربة الفرنسية الأولى في الصحراء الجزائرية في 13 فيفري 1960، وبدأ تشغيل مفاعل ديمونة رسميا في 23 ديسمبر 1963 من طرف الفرنسيين وبطاقة 24 ميغاواط، حيث أصبح باستطاعته إنتاج الكمية الكافية من البلوتونيوم لصناعة قنبلة ذرية في مدة أقصاها سنة واحدة[1]، وبهذا النجاح الذي حققه الإسرائيليون توقف مسار الشراكة بين البلدين في هذا المجال –مؤقتا– خاصة بتوقف الإمدادات الفرنسية من اليورانيوم بسبب اكتشاف "ديغول" لقضية المفاعل واتخاذه لقرار يقضي بوقف كل أشكال التعاون العسكري والنووي، ووقف الإمداد بالأسلحة التقليدية، واستمرت هذه المقاطعة من سنة 1967 إلى ديسمبر 1984 بعد زيارة "شيمون بيريز" إلى فرنسا والاتفاق على مشروع فرنسي جديد في الأراضي الإسرائيلية لتزويدها بمفاعلين جديدين وبطاقة 950 ميغاواط لكل واحد منهما[2].

وبغض النظر عن دور اللوبي اليهودي، فما هي مجموعة الدوافع والأسباب التي أدت بالحكومة الفرنسية إلى القبول بالتعاون مع إسرائيل نوويا؟

- لعبت الروابط الإيديولوجية التي كانت قوية بين الحكومتين[3] خاصة في حكومة "غاي مولي" دورا مهما في تعزيز التعاون الثنائي، وتعود هذه الروابط إلى المشاركة المهمة للعديد من اليهود الفرنسيين قبل هجرتهم إلى فلسطين في المقاومة السرية ضد النازية وهذا ما خلق تعاطفا كبيرا من طرف القيادات الفرنسية مع الإسرائيليين خاصة قيادات الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيادة "ليون بلوم" "Lyon Bloom" وعلاقاته المتينة بحزب الماباي الاشتراكي الحاكم في إسرائيل بقيادة "بن غوريون" عند نشأة الدولة العبرية.
- رغبة القيادة الفرنسية في إكساب صفة الشرعية على التعاون الذي كان قائما بين البلدين في المجال النووي والذي وصل إلى درجة كبيرة من التنظيم والتنسيق المشترك وهذا ما أجبر الحكومة الفرنسية على الاعتراف بهذه الشراكة وترسيمها على مستوى الدولتين.

---

[1] - Pean, **Op.cit**. p120.

[2] - صفاء جمال الدين، "فرنسا والطاقة النووية في إسرائيل"، **السياسة الدولية**، العدد 80، (أفريل 1985)، ص 187.

[3] - Georges Leguelt, **le Terrorisme Nucléaire :Risque Majeur, Fantasme ou épouvantail.** Paris :Presse Universitaire de France, 2003, p 108.

- حرص فرنسا الشديد في بداية الخمسينيات على الوقوف على نتائج أبحاث العالم الإسرائيلي "إسرائيل دوستروفيسكي" "Israel Dostrovsky" حول ابتكار وسيلة جديدة لإنتاج الماء الثقيلة (الذي يستخدم في تشغيل المفاعلات النووية كوقود لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب)، وهذا بالنظر إلى محدودية ما تملكه فرنسا منه وحاجتها إليه، ومن جهة أخرى حرصت فرنسا على الاستفادة من نتائج الأبحاث الإسرائيلية بشأن استخراج اليورانيوم من الفوسفات والمعادن الأخرى الرخيصة.
- منذ بداية الثورة الجزائرية وجدت إسرائيل لنفسها مكانة كبيرة في الإستراتيجية الفرنسية، أين أصبحت هذه الأخيرة تسعى بجدية لتطوير قوات عسكرية ونووية لإسرائيل تمكنها من ردع مصر[1] التي تشكل أول مساند وممول للسلاح للمجاهدين الجزائريين، خاصة بعد فشل القوات التقليدية في العدوان الثلاثي سنة 1956 في تحقيق هذا الهدف.

2. التعاون مع جنوب إفريقيا: تعتبر سياسة الاعتماد على القوة العسكرية في فرض الوجود والاستيطان هي النقطة الأساسية المشتركة بين النظامين العنصريين والتي شكلت أول نواة لخلق علاقات متينة بين البلدين، فرغم أن جنوب إفريقيا لم تنصيب ممثليها الدبلوماسيين في تل أبيب إلا سنة 1961، غير أن العلاقات الثنائية بدأت منذ زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي "موشي شارات" "Moshe sharett" سنة 1950، وتطورت العلاقات العسكرية بداية بالتجارب المشتركة للصواريخ الإسرائيلية "جيريكو 2" "Jericho 2" ذات القدرة على حمل الرؤوس النووية حيث قامت إسرائيل بنقل التكنولوجيا هذا الصاروخ في ما يتعلق بالمدى وقوة التفجير إلى جنوب إفريقيا[2].

والسؤال الذي طرح آنذاك ما هو هدف إسرائيل من نقل التكنولوجيا العسكرية إلى جنوب إفريقيا؟

إن جنوب إفريقيا هي من أكبر الدول المنتجة لليورانيوم فعند بداية تحالفها مع إسرائيل في الستينيات كانت تنتج 16% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، وهذا ما كانت تبحث عنه إسرائيل، إذ أنها حصلت على كميات كبيرة[3] من مادة الكيك الأصفر

(1) - Farr, **Op. cit**. p 5.
(2) - Catudal, **Op.cit**. p 72.
(3) - Labbé, **Op.cit**. p 138.

"Yellow Cake"- تشكل نسبة اليورانيوم فيها 80%- طيلة السبعينيات، فأصبحت جنوب إفريقيا المورد الأساسي لها من اليورانيوم بعد توقف فرنسا عن ذلك سنة 1967.

إن مساحة جنوب إفريقيا الواسعة وأجوائها المفتوحة ومياهها الإقليمية الشاسعة مكن إسرائيل من استغلال هذه الامتيازات لتجربة أسلحتها الجديدة التي يتعذر تجريبها في الأراضي الإسرائيلية المحدودة، فقامت بتجربة صواريخها القصيرة ومتوسطة المدى وكذا تجربة قنابلها النووية.

وما يبرر منح هذه الامتيازات هو ما حققته جنوب إفريقيا بالمقابل من مكاسب إستراتيجية من إسرائيل بداية من بقيام علمائها منذ الستينيات على إفادة نظرائهم في جنوب إفريقيا بخبراتهم ومساعداتهم وكذا إشرافهم على إنشاء مفاعل "سفاري 2"، وفي فترة ما أصبحت إسرائيل الحليف المهم والأقوى والمورد الأساسي لتكنولوجيا والخبرة العسكرية والنووية لجنوب إفريقيا[1].

3. التعاون الأمريكي: أن التغلغل اليهودي في الإدارة و المؤسسات الأمريكية لعب دورا مهما في توجيه السياسة الأمريكية لتحقيق المصالح الإسرائيلية لاسيما في اكتسابها للسلاح النووي، وقد بدأت رسميا في مساعدتها في هذا المجال سنة 1955 عندما تكاثفت بعثات العلماء الإسرائيليين الى مراكز البحوث والجامعات الأمريكية لتلقي التكوين والتدريب في العلوم والتطبيقات النووية، كما زودتها في نفس السنة –إثر اتفاق بينهما في إطار مشروع الذرة مقابل السلام- بمفاعل نووي للأبحاث مع كل الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيله، مع تمويلها بـــ 20كلغ من اليورانيوم المخصب ومكتبة تقنية تحتوي على 6500 تقريرا، و45 كتابا عن أبحاث الفيزياء النووية،وهذا المفاعل شكل خطوة كبيرة لإسرائيل للتحكم في هذا المجال ، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية أشرفت على بناء وتشغيل مفاعلين آخرين في إسرائيل.

الدور الآخر الذي لعبته أمريكا في تحقيق المشروع النووي الإسرائيلي هو إمدادها بوسائل إيصال السلاح النووي على غرار تزويدها بالطائرات والصواريخ القادرة على حمل وإطلاق رؤوس نووية، إضافة إلى مساعدتها على استخدام الفضاء والأقمار الصناعية للتحكم في وسائل إيصال الأسلحة النووية إذ أن البرنامج الفضائي الإسرائيلي

[1]- محمد مصطفى عبد الباقي، **القنبلة النووية والإرهاب النووي**. مصر: مطابع الأهرام التجارية، 1995، ص 116.

اعتمد على المساعدات الأمريكية إلى حد كبير مما أتاح لإسرائيل استفاد من الخبرات المتطورة للبرنامج الفضائي الأمريكي في مجال صناعة أجهزة الملاحة والطيران وإعداد الإطارات البشرية وبناء المنشآت الفضائية[1]، كما أشركت الوكالة الوطنية للفضاء وللملاحة الأمريكية "NASA" في استخدام الفضاء للأغراض العسكرية كمبادرة الدفاع الإستراتيجي، إذ أعطى الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" "Ronald Reagen" الإسرائيليين دورا مهما في هذا الإطار حيث تم القيام بتجارب مشتركة على متن مكوك فضائي أمريكي سنة 1992، كم ساعدتها على إطلاق سلسلة الأقمار الصناعية "أفق" "Ofeq" الخمسة وتزويدها بأجهزة التوجيه الدقيق للصواريخ الباليستية والحاملة للرؤوس النووية والتجسس والاستطلاع؛ وأيضا في مجال وسائل الإيصال فقد زودتها في السنوات الأخيرة بأجهزة ومعدات وبرامج متطورة من شأنها مضاعفة قدرة إسرائيل النووية إلى ثماني مرة على الأقل[2].

أما الدور الثالث هو تكتم الإدارة الأمريكية عن النشاطات النووية الإسرائيلية ومساعدتها على تحقيق السرية وحمايتها على المستوى الدولي، فرغم أنها كانت من بين السباقين للدعوة إلى عدم انتشار الأسلحة النووية إلا أن ذلك لم يمنعها من التكتم وإخفاء حقيقة برنامج النووي الإسرائيلي، ففي عام 1976 نشرت لجنة حكومة أمريكية وثيقة تتضمن برتوكول اجتماع لوكالة الاستخبارات المركزية، وجاء فيها بأن الوكالة أبلغت الرئيس "جونسون" عام 1968 بأمر صناعة إسرائيل لأول قنبلة نووية، لكنه أمر مدير الوكالة آنذاك بعدم إعلام أي شخص بهذا التقرير، بما في ذلك وزير الخارجية ووزير الدفاع[3].

كل هذا يضاف إلى المعونات الاقتصادية والعسكرية والمالية التي تحصلت عليها إسرائيل من طرف أمريكا عبر السنوات المختلفة من أجل خدمة البرنامج النووي الإسرائيلي وهذا ما أكده المستشار الاقتصادي الأسبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أموس

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، "أفق 5 والبرنامج الفضائي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية**، العدد 149، (جويلية 2002)، ص 246-248.

[2]- إبراهيم كاخيا، "الملفات النووية من كوريا وإسرائيل إلى طهران"، **الدفاع العربي**، العدد 5، (فيفري 2006)، ص 34.

[3]- سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

روبين" "Amos Rubin" الذي أكد أن إسرائيل تحصلت على اثنين إلى ثلاثة ملايير دولار لاستكمال اكتسابها للسلاح النووي من المعونات الأمريكية[1].

ولا يزال التعاون الأمريكي الإسرائيلي في المجالات النووية قائما وعلى جميع الأصعدة كما لا تزال الحكومة الأمريكية تعتبر أن السلاح النووي الإسرائيلي لا يمكن التفاوض حوله أو طرحه على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: مراحل بناء القوة النووية الإسرائيلية.

إن التطرق إلى مراحل البرنامج النووي الإسرائيلي يعود بنا إلى البدايات الأولى لوجودها، إذ تباينت الآراء والاتجاهات في أوساط القادة الإسرائيليين حول هذا الموضوع، وكان "إيغال آلون" من دعاة اعتماد الردع التقليدي ويؤيده في ذلك "إسحاق رابين" بينما ذهب الاتجاه الآخر إلى الدعوة لامتلاك هذا السلاح غير أنهم لم يتفقوا على نهج واحد[2]، فيرى "شيمون بيريز" أنه من الضروري حدوث توازن نووي في الشرق الأوسط لأنه سيؤدي إلى استقرار الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من بين المعارضين لقصف المفاعل النووي العراقي، ويرى "مناحيم بيغن" رئيس الوزراء الأسبق أنه على إسرائيل أن لا تسمح لأي دولة في المنطقة بتطوير أسلحة دمار شامل، وهو من أمر بضرب المفاعل النووي العراقي، أما "ديفيد بن غوريون" و"موشي دايان" فكانا يؤيدان اكتساب السلاح النووي دون الإعلان عنه.

وكان هذا الاختلاف سببا في عرقلة المشروع بحسب اقتراب وابتعاد أنصار كل اتجاه من دوائر صنع القرار السياسي، وحسب الوزن السياسي لكل كتلة في الحكومات المتعاقبة؛ ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها البرنامج إلى ثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة اتخاذ القرار لتبني الخيار النووي: أو السعي إلى القدرة على إنتاج هذا السلاح، وهناك ثلاث اتجاهات حول تحديد الفترة التي تم فيها اتخاذ هذا القرار، فالاتجاه الأول يرى أن هذا القرار كان كرد فعل على الصفقة المصرية التشيكية سنة 1955، نتيجة اعتقاد الإسرائيليين بأن ميزان القوة التقليدية سيرجح لصالح الدول العربية، وأن

---

[1]- Catudal, **Op.cit.** p 122.

[2]- محمود سعيد عبد الظاهر، "الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات -الاستخدام (المضمون الإستراتيجي للسلاح النووي)"، في إبراهيم محمد العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص 206-213.

الشعب اليهودي –بوصول جمال عبد الناصر إلى الحكم وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي– سيكون ضحية هولوكوست جديدة، والاتجاه الثاني يذهب إلى الاعتقاد أن حرب 1956 ونتائجها السياسية والعسكرية هي التي دفعت إسرائيل لاتخاذ هذا القرار بعد إحساسها بمدى صعوبة تحقيق النصر على ائتلاف عربي عسكري في حرب تقليدية شاملة، وادراكها بتوسع مصادر الخطر إلى خارج منطقة الشرق الأوسط من خلال الضغط الشديد الذي مارسته القوتين العظمتين لسحب الجيش الإسرائيلي وحلفائه من قناة السويس خاصة من قبل الاتحاد السوفيتي وتهديدهم المباشر لإسرائيل بأنها ستتعرض لهجوم تستعمل فيه الأسلحة النووية[1] إذا لم تسحب قواتها من مصر. فكان الوقت مناسبا لإسرائيل بأن تستعد لامتلاك هذه الأسلحة لتتخلص من أي ضغط أجنبي؛ لكن الحقيقة أنه فعلا أفرزت أزمة السويس عن حدوث نقلة مهمة في البرنامج النووي الإسرائيلي[2]، وبالنظر إلى التطورات الداخلية التي طرأت في الأوساط السياسية الإسرائيلية منذ سنة 1948 يتبين لنا أن هذا القرار اتخذ متزامنا مع تأسيس الدولة العبرية، وهناك عدة براهين ودلائل تؤيد هذا الطرح:

- إن تطلع "بن غوريون" إلى امتلاك القوة النووية كعنصر من عناصر القوة يعود إلى سنة 1948 عندما اعتلى منصب رئيس الوزراء وقام بتحديد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية وأكد على أنه يجب على كل القادة الإسرائيليين تحقيقها[3]، وكان أولها اكتساب كل أشكال القوة العسكرية لفرض وجودها والسلاح النووي هو من أشكالها، غير أن تلك الفترة لم تكن مناسبة للإعلان عن ذلك بصورة رسمية.
- لقد أدرك "بن غوريون" أكثر من أي شخص آخر محدودية بلاده جغرافيا وسكانيا، كما كان يدرك جيدا طبيعة وحجم التحديات الأمنية التي ستواجهها، مما جعله يكون وأتباعه من أشد العارفين بسبل مواجهة هذه التحديات وقد عبر عن ذلك بقوله عندما كان ينظر إلى خريطة للشرق الأوسط "ما هي إسرائيل؟ هي مجرد نقطة صغيرة، فكيف يمكن لها أن تعيش وسط العالم العربي؟..."[4].

---

(1) - Farr, **Op.cit**. p 5.

(2) - Le Guelte, **Op.cit**. p 102.

(3)- محمد محمود أبو غدير، "الخيار النووي الإسرائيلي بين الصراع المتوارث والمستقبل السلام"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

(4) - سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

وانصب كل اهتمامه منذ البداية للإجابة على هذا التساؤل ولم يجد إجابة لذلك إلا في الردع النووي.

- هناك دلالتين أساسيتين على أن الاهتمام الإسرائيلي منذ 1948 بالشؤون والعلوم النووية كان لأغراض عسكرية محضة:

أ. أن اكتشاف اليورانيوم في الصحراء الإسرائيلية سنة 1948 كان عن طريق فرع البحث والتحقيق التابع لوزارة الدفاع وليست لوزارة الطاقة أو المناجم، وهذا ما يثبت النوايا العسكرية للتنقيب عن اليورانيوم[1].

ب. أن التكتم والسرية والتظليل حول بداية الأشغال لإنشاء مفاعل ديمونة، بالإعلان أنه مصنع النسيج ثم أنه محطة لضخ المياه ولم يتم الاعتراف بحقيقته إلا بعد مرور أربعة سنوات وبعد ضغط دولي شديد، حيث صرح "بن غوريون" بأنه للأغراض السلمية فقط.

- الحجة الرابعة هو أن تشجيع علماء الذرة والفيزياء النووية اليهود في برلين ووارسو وبراغ أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وتحفيزهم للهجرة إلى فلسطين، لم يكن إلا لخلق البنية العلمية والتقنية لبرنامج نووي عسكري إذ بمجرد وصول هؤلاء الخبراء قامت وزارة الدفاع بإنشاء قسم للأبحاث النووية ألحقته بمعهد "وايزمان" للعلوم في تل أبيب سنة 1950، وبعدها بسنتين قامت وزارة الدفاع نفسها بإنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، فكل الأنشطة والهيئات التي كانت تتعلق بالبرنامج النووي كانت تشرف عليها وزارة الدفاع وهذا ما يفسر النوايا العسكرية لهذا البرنامج.

فكل هذه المؤشرات توحي أن قرار تبني خيارا نووي تزامن مع نشوء إسرائيل وكان راسخا في أذهان أبرز مؤسسيها؛ والنقطة التي يجدر بنا الإشارة إليها هو تأخر تنفيذ هذا القرار فلم تتحقق القدرة على إنتاج هذا السلاح إلا بعد منتصف الستينيات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الخلاف الذي كان دائرا في أجهزة الحكم الإسرائيلية خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1953-1955 أين تم استبعاد كل مؤيدي الخيار النووي من السلطة، ثم وصول "ليفي أشكول" "Levi Ashckool" إلى السلطة الذي كان معارضا لهذا المشروع وقام بتوقيف الأشغال في مفاعل ديمونة؛ وهناك سبب أخر لتأخير تنفيذ هذا

---

[1] - محمد عبد السلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية**. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996، ص 46.

القرار وهو تعالي أصوات المجتمع الدولي حول مبدأ منع انتشار النووي، وتخوف الإسرائيليين من ذلك في الوقت الذي لم تكن تملك ضمانات أو وسائل لحماية برنامجها، خاصة وأن هذا الأخير تزامن مع عهدة الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" الذي كان أقل تعاطفا مع إسرائيل وأكثر صرامة في التعامل مع قضية الانتشار النووي، ومارس ضغطا دبلوماسيا أعاق المشروع، خاصة بعد اكتشاف حقيقة مفاعل ديمونة وقام بإرسال بعثات متكررة من الخبراء إلى مفاعل في ستة 1964 وسنة 1965 و1967[1].

2. مرحلة اتخاذ القرار لإنتاج أول قنبلة نووية: يذهب معظم المتتبعين لهذا الموضوع إلى الاعتقاد بأن تداعيات حرب 1967 خلقت الدافع الموضوعي لإنتاج أول قنبلة، وهناك من يذهب إلى القول بأنه بعد عشرة أيام من بداية الحرب كان لدى إسرائيل قنبلتين نوويتين جاهزتين للإطلاق، غير أن الميلاد الحقيقي لأول قنبلة نووية إسرائيلية كان في سنة 1968 بعد تحقيق القدرة على إنتاجها، وتنحصر الدوافع الموضوعية التي تجمعت في هذه الفترة بالذات فيما يلي:

- لقد واجهت إسرائيل في حرب 1967 أكبر تهديد لوجودها منذ نشوئها، إضافة إلى أن هذه الحرب أثبتت عدم جدوى مبدأ الاعتماد على قوة عظمى لحماية أمنها بعد التردد الأمريكي عن حمايتها ومساندتها المباشرة في الحرب.
- عودة "موشي دايان" إلى وزارة الدفاع في جوان 1967 جعلته يساهم في إقناع المعارضين للتسلح النووي في العدول عن ذلك بما فيهم "ليفي أشكول" رئيس الوزراء آنذاك، ووزير المالية "بنحاس سابير"[2]، كما قام باستدعاء كل الشخصيات العلمية المرتبطة بالمشروع النووي الذين تم استبعادهم من الحكومة السابقة، وشكل منهم "دايان" اللجنة الاستشارية للبحث والتطوير العامين تحت وصاية وزارته من أجل الانطلاق في مخططه الاستعجالي، فامتلك بذلك السلطة والمال والتقنية و بدأ بتنفيذ أولى قراراته لتوسيع ومضاعفة الأشغال في ديمونة رغم أنه لم يستند إلى قرار رسمي عن طريق الحكومة، فتمكنت بذلك إسرائيل من النجاح في إنتاج 7 كغ من البلوتونيوم لصنع 1.2 قنبلة نووية سنويا، وأنتجت فعلا أول قنبلة سنة 1968.

---

[1]- يئير عفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، ترجمة تيسير الناشف. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 22.

[2]- عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**. ص 62.

3. مرحلة تطوير الترسانة النووية: بعد إنتاجها للجيل الأول من القنابل الذرية بعيار 20 كيلوطن (المشابهة للقنبلة الملقاة على هيروشيما)، وتسرب المعلومات إلى الرأي العام الدولي؛ فكان لا بد لإسرائيل أن تنتظر فترة من الزمن لجس النبض ومعرفة ردود الأفعال الدولية والإقليمية قبل الشروع في توسيع نطاق قوتها النووية كما وكيفا، ووضع الحكومة الأمريكية الجديدة برئاسة "ريتشارد نيكسون"موضع التجريب حيث وصل لوبي يهودي قوي إلي الإدارة الأمريكية، وقياس مدى مصداقية هذا الولاء ولكن سرعان ما أثبت هذا اللوبي قوة تأثيره في القرارات الأمريكية المتعلقة بموضوع التسلح النووي الإسرائيلي، حيث بعد تصريح الرئيس الإسرائيلي سنة 1974 بأن بلاده لديها القدرة على إنتاج هذا السلاح لم تكن هناك أي ردود فعل أمريكية قاسية[1]، وأكثر من ذلك فقد قررت الحكومة الجديدة وقف الزيارات الأمريكية لمفاعل ديمونة وهذا ما أثبت بأن إسرائيل هي حالة خاصة في السياسة الأمريكية بشأن منع انتشار الأسلحة النووية.

إضافة إلى الموقف العربي الضعيف تجاه المعلومات التي تسربت حول أول قنبلة نووية إسرائيلية وهذا الموقف لم يشكل أي خطر على برنامجها النووي في تلك الفترة حيث اتسم الموقف العربي بأربعة ردود أفعال متباينة لم تعرقل البرنامج النووي الإسرائيلي:

أ. محاولة الحصول على ضمان سوفييتي ضد استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية، لكن السوفييت رفض طلب مصر لأسلحة نووية أو إعطائها ضمانات فعلية (قبل حرب 1973).

ب. المطالبة من إسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل، لكن هذا الطلب لم يجدي نفعا لأن إسرائيل كانت قد حققت اعترافا أمريكيا بأسلحتها النووية.

ج. محاولة إظهار قدرة الردع بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، لكن هذا لم يكن كافيا لوقف إسرائيل من تطوير قدرتها النووية.

د. الرد الأخير هو التهديد العربي بأن هذه الخطوة ستدفع إلى سباق تسلح نووي، لكن إسرائيل كانت تدرك مدى طول الفترة الزمنية التي ستلزم العرب لامتلاك هذا السلاح.

---

[1]- شاي فيلدمان، **الخيار النووي الإسرائيلي**، ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل للنشر، جويلية 1984، ص 228.

وكل هذه العوامل كسرت القيود والعراقيل وفسحت المجال أمام إسرائيل لمواكبة التكنولوجيا والتطوير النووي، وبدأت عملية التطوير لتشمل ما يلي[1]:

- تطوير أسلحة نووية صغيرة العيار أقل من 20 كيلوطن: وبدأت بذلك بهدف استخدامها أو ملائمة استخدامها في مسرح العمليات الحربية ذات الأبعاد الجغرافية الضيقة وفي هذا الإطار تمكنت من صنع "قنبلة النيترون"[2] قبل نهاية السبعينيات وهي بعيار 2 كيلوطن، وذات مساحة تأثير محدودة تعادل 50 كلم^2، وصممت على أساس المحدودية الجغرافية والعمق الإستراتيجي الضيق لإسرائيل.
- تطوير أسلحة نووية تكتيكية: وعملت على ذلك منذ سنة 1970 لتطوير مدفعية ميدان ذات قدرة نووية والحصول على "مدفع نووي" وتمكنت من ذلك فعلا من خلال إجراء تعديلات على المدافع التي زودتها بها الولايات المتحدة والتي تستطيع ضرب أهداف على بعد 25 ميل، وفي غضون سنة 1974 أصبحت تملك قذائف نووية مدفعية.
- تطوير أسلحة هيدروجينية: وهي القنابل ذات قوة الانفجار الكبيرة جدا وحصلت عليها إسرائيل مع بداية الثمانينيات، حيث ورد في تقرير "موردخاي فانونو" " Mordechai Vanunu" سنة 1986 أن إسرائيل قامت بإنشاء وحدات جديدة في مفاعل ديمونة لإنتاج مواد متطورة من شأن رفع قوة الانفجار النووي إلى أضعاف كثيرة، وتضم ترسانتها 35 قنبلة هيدروجينية من عيار 5 ميغاطن.
- تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية: بدأت إسرائيل في سنة 1970 من تطوير صواريخ "جيريكو"، حيث كانت تنتج ما بين 3 إلى 6 منها شهريا، غير أن عدم دقة توجيهها جعلها تستند إلى صواريخ "لانس" الأمريكية في التوجيه والمدى، والتي تستطيع حمل رؤوس نووية بوزن 11 كلغ ونقله إلى مسافة 110 كلم، وطورت فيما بعد الجيل الثاني والثالث من هذه الصواريخ؛ بالإضافة إلى الطائرات المتطورة والمزودة بأحدث التجهيزات والقادرة على حمل الصواريخ والقذائف النووية، وكما اهتمت بتطوير قوة نووية بحرية حيث عقدت صفقة مع ألمانيا لشراء غواصتين نوويتين من نوع "دلفين" "Dolfin" وتسلمت اثنين منهما سنة 1999، كما نجحت في

---

[1]- عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**. ص 65-70.

[2]- محمد سليمان مفلح الزيود، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي (1991-1999)"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

تعديل الصواريخ "كروز هاربون" "Cruise Harpoon" الأمريكية والتي تقذف عن طريق الغواصات النووية.[1]

المطلب الرابع: تقديرات بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية.

1. دلائل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي: في ظل الغموض الذي يكتنف سياستها النووية فإن معظم الدلائل والشواهد التي استند إليها الباحثون في هذا الموضوع تؤكد أن إسرائيل دولة نووية كبيرة ويمكن حصر هذه الدلائل في ما يلي:

أ. القاعدة العلمية والتقنية التي تتوفر عليها إسرائيل: وتتمثل أساسا في مجموعة المؤسسات العلمية التي باشرت عملها بداية بهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي تأسست سنة 1952 تحت إشراف وزارة الدفاع وتتألف من لجنة الأبحاث النووية، ولجنة التنمية البشرية ولجنة استعمال النظائر المشعة ثم أضيفت لجنتي الأمان النووي والتشريعات النووية[2]، وهذه المؤسسة لها ارتباط وثيق بالعديد من المراكز العلمية والبحثية في المجال النووي في الخارج لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستهدف المؤسسة التخطيط بعيد المدى وتقديم التوجيهات للحكومة فيما يتعلق بالشؤون النووية وتوجيه العملية البحثية في اتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة والتنسيق بين الهيئات العلمية المختلفة.

هيئة تطوير وسائل القتال: تأسست في أوت 1948 وكانت عبارة عن لجنة تابعة لوزارة الدفاع مهمتها التنقيب عن اليورانيوم في الأراضي الإسرائيلية وكذا إدارة البحوث الموجهة للشؤون العسكرية ووضع مشاريع جديدة للبحث العلمي والتكوين الإطارات والمهندسين التابعين للجيش، وتضم هذه الهيئة أربعة أنواع من اللجان التابعة لها: لجان ميكانيكية تهتم ببحوث تطوير وصيانة العتاد الحربي، ولجان فيزيائية، ولجان كيميائية ولجان تهتم بالنظائر المشعة، وعملت الهيئة بالتعاون مع لجنة الطاقة الذرية في مجال تطوير إنتاج الأسلحة النووية إلى غاية إيقاف عملها بعد تقرير "فانونو" من طرف "شيمون بيريز" و"إسحاق رابين".

---

[1]- Martin Sieff, "Israel buying 3 submarines to carry nuclear missils",in the site: www.fas.org/nuke/guide/Israel/sub/international/1.html. p 02. [15/05/2006]

[2]- الناشف، **مرجع سبق ذكره.** ص 16.

إلى جانب المجلس القومي للبحوث والتطوير الذي يمثل الجانب الاستشاري للحكومة الإسرائيلية في مجال السياسية العلمية، فضلا عن جمعية الأشعة الإسرائيلية التي يرتكز نشاطها في مجال السلامة والأمان النووي، بإضافة إلى المعاهد والجامعات ومراكز البحث التي تهتم بالفيزياء النووية وعلم الذرة كمعهد "وايزمان" للعلوم الذي تأسس سنة 1934، ومعهد إسرائيل "التقاني" والجامعة العبرية في القدس...الخ.

وقد أشرفت كل هذه المؤسسات على السعي لنقل الخبرات الغربية من مختلف علماء الفيزياء النووية لتدريب علمائها، كما قامت بترجمة أزيد من 15 ألف مرجع وكتاب في هذا المجال إلى اللغة العبرية.

ب. السعي لتوفير اليورانيوم: لقد كانت إسرائيل تعتمد بصفة كاملة على فرنسا في تشغيل مفاعل ديمونة والذي يحتاج إلى 24 طن من اليورانيوم سنويا لتشغيله كانت توفرها فرنسا حتى سنة 1967عندما توقف التعاون العسكري والنووي بين الدوليتين، وهنا وجدت نفسها غير قادرة على توفير تلك الكمية من اليورانيوم فلجأت إلى بدائل أخرى أهمها جنوب إفريقيا وكندا والبرازيل والغابون وإفريقيا الوسطى، وبما أن السوق الدولية لهذه المواد الحساسة كانت تخضع للرقابة الشديدة فإن إسرائيل لجأت إلى التضليل والتلاعب لتحقيق السرية في تهريب اليورانيوم استعانة بجهاز مخابراتها العسكرية، وأشهر ما قامت به في هذا المجال عمليتي "بلومبات" و"أبولو"، أما الأول فتتعلق بتورطها في السطو على 200 طن من اليورانيوم كانت محملة على سفينة ألمانية سنة 1968 ونجحت في تحويل هذه الشحنة إلى تل أبيب[1]، التي تستطيع من خلالها إنتاج 50 إلى 60 قنبلة؛ أما عملية "أبولو" فتتعلق بإقناع الشركة الأمريكية للمواد والأجهزة النووية بتصدير كمية 200 باوند (90,72 كلغ) من اليورانيوم عالي التخصيب إلى إسرائيل سنة 1965، وبعد هاتين العمليتين لقيت إسرائيل ضغطا من طرف المجتمع الدولي خاصة اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، ولأجل ذلك كثفت من جهودها من أجل توفير اليورانيوم والمواد التي تستخدم في تشغيل المفاعلات النووية بنفسها ونجحت في الوصول إلى استخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات وأنشأت ثلاث مصانع لهذا الغرض في كل من "حيفا" و"النقب"، إذ أن صحراء النقب كانت

[1]- Labbé, **Op.cit**. p 140.

تتوفر على احتياط يقدر بـــ30 إلى 60 ألف طن من اليورانيوم[1]، وبهذه الطريقة أصبحت تنتج ما يقارب 100 طن سنويا.

كما اعتمدت في تشغيل مفاعلاتها النووية على عدة دول للحصول على "الماء الثقيل" (المادة الأساسية التي تشغل بها المفاعلات) كالنرويج التي كانت الممول الأساسي لها من هذه المادة لعدة سنوات.

وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل ابتكرت طريقة جديدة لتخصيب اليورانيوم عن طريق الليزر، حيث يمكنها ذلك من تخصيب 7 كلغ منه إلى درجة 60% في كل يوم واحد غير أن هذه الطريقة تنتج كميات ضئيلة إذا كان الغرض هو صناعة الأسلحة النووية، فقنبلة اليورانيوم تحتاج إلى 25 إلى 30 كلغ من اليورانيوم عالي التخصيب بدرجة 90%[2]، لذلك فإنها تتبع طريقة البلوتونيوم الأقل صعوبة.

ج.المفاعلات النووية: بغض النظر عن المفاعل ديمونة الأساسي، فهناك عدة مفاعلات نووية أخرى أنشأت قبله[3]، ونذكر منها مفاعل "ريشون ليزيون" الذي صمم سنة 1954 من طرف شركة أمريكية بهدف إنشاء النظائر المشعة، وبلغت تكاليف إنتاجه 42 مليون دولار؛ ومفاعل "ناحال سوريك" الذي أشرفت عليه مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية، وكان بطاقة 5 ميغاواط سنة 1969، وقد وفر لإسرائيل الاتصال بالهيئات العلمية العالمية والاستفادة من خبرات الصيانة والمراقبة والأبحاث المشتركة مع العلماء الذين كانوا يقومون بالزيارات العالمية إلى المفاعل، وزودته الولايات المتحدة بـــ50 كلغ من اليورانيوم عالي التخصيب فيما بين سنتي 1960-1966[4].

أما مفاعل ديمونة الرئيسي الذي كان ثمرة للتعاون مع فرنسا فكان موجها منذ البداية لأغراض عسكرية فهو يعتمد على فصل البلوتونيوم، وطاقته 24 ميغاواط غير أنه في سنة 1980 أثيرت قضية زيادة طاقته إلى 70 ميغاواط، ثم ورد في تقرير "فانونو" أن طاقة المفاعل تقارب 150 ميغاواط لأن التقرير أشار أنه ينتج 40 كلغ من اليورانيوم، أما من حيث الرقابة على المفاعل فإنه لا يخضع إلى أي ضمانات دولية ولا يدخل في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تخضع إلا لبعض الزيارات الأمريكية فيما بين

---

[1]- أمين حامد هويدي، **مرجع سبق ذكره**. ص 118.
[2]- عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**. ص 39.
[3]- عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**. ص 117-119.
[4]- الناشف، **مرجع سبق ذكره**. ص 21.

سنتي 1961 و1969 والتي كانت تتم مرتين في السنة غير أنها كانت شكلية ولأغراض علمية متفق عليها، ولا تصنف بصفة رسمية على أنها عمليات تفتيش.

د. الإمكانيات الاقتصادية: إن أي برنامج نووي يكلف مبالغ مالية ضخمة ليس باستطاعة أي دولة أن توفرها، ومما لا شك فيه أن البرنامج النووي الإسرائيلي اقتطع الكثير من الاعتمادات المالية من الميزانية الحكومية، ولكن ما يمكن إبرازه هو أن القاعدة التقنية العالية سمحت بتكوين قاعدة صناعية عسكرية متطورة تمكنها من توفير جزء كبير من الاحتياجات المالية التي تكلف البرنامج النووي، فاستطاعت إسرائيل أن تقلص تكاليفه حيث أن إنتاج قنبلة ذرية حسب خبراء الأمم المتحدة تكلف ما بين 300 و400 مليون دولار بالنسبة للدول غير الصناعية، أما في الدول المتطورة صناعيا فتكلف نفس القنبلة ما بين 15 و 20 مليون دولار، وحتى لو صنفت إسرائيل ضمن نوع الأول فإن ما تملكه من مقومات مالية و مادية يمكنها من تنفيذ برنامجها النووي بصورة مستمرة، علاوة على الدعم الخارجي الأمريكي الذي يكون على شكل منح ومعونات مالية أو عن طريق المعدات والأجهزة والدورات التكوينية والمنح الدراسية الخاصة بالتقنيين والعاملين في مجال الطاقة النووية؛ وهذا ما يفسر قدرة تحمل الاقتصاد الإسرائيلي للعبء الذي ينتج عن البرنامج النووي، فإن الاعتمادات المالية المخصص لهيئة الطاقة الذرية والتي توجه إلى البرنامج النووي الإسرائيلي هي في تزايد سنوي مستمر[1]، وبذلك تزداد القدرة الإسرائيلية على إنتاج الأسلحة النووية وعلى تطويرها.

ه. التجارب النووية: في هذا المجال وفي ظل عدم قيامها بتجربة نووية علنية فهناك احتمال لثلاث تجارب قامت بها إسرائيل بصورة سرية[2]: الاحتمال الأول هو أنها قامت بتجربة ذرية في صحراء النقب في باطن الأرضي في أكتوبر 1966 وهذا الاحتمال ورد في وسائل الإعلام الألمانية الغربية غير أنه لم يلاقي صدى واسعا لعدم معرفة المصادر التي استندت إليها هذه الصحف، إضافة إلى أن معظم المحللين يعتقدون أنه في تلك السنة لم تكن قد اكتسبت هذا السلاح. والاحتمال الثاني يعود إلى شهر أوت من سنة 1977 عندما أرسل الرئيس السوفيتي "بريجناف" "Breshnev" إلى نظيره الأمريكي "كارتر" "Carter" برسالة مستعجلة يعلمه فيها بأن جنوب إفريقيا قامت

(1)- عبد الظاهر، **مرجع سبق ذكره**. ص 222.

(2)- Farr, **Op.cit**. p 12,13.

سريا بالتحضير لتفجير قنبلة ذرية في صحراء "كالاهاري" وأن الأقمار الصناعية السوفيتية رصدت وميض في المنطقة ذاتها اعتبر فيما بعد أنه انفجار نووي قامت به كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا بصورة مشتركة. أما الاحتمال الثالث فيتضمن مصداقية أكثر ودلائل أقوى، ففي تاريخ 22 سبتمبر 1979 تمكن موظفو وكالة الرصد النووي الأمريكية من رصد إشارات عن الطريق القمر الصناعي الأمريكي "فيلا" المخصص لرصد التفجيرات النووية، هذه الإشارات أكدت وقوع انفجار نووي في جزر الأمير إدوارد على بعد 1500كلم جنوب شرق إفريقيا الجنوبية[1]، وأنشأت لذلك لجنة أمريكية رفيعة المستوى متكونة من أبرز العلماء والمختصين في البيت الأبيض للتحقيق في هذا الموضوع وتحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية، حيث تمكنت من التأكد من أن الانفجار هو تجربة لسلاح نووي تحت مراقبة قوات البحرية لجنوب إفريقيا[2]، وتم التأكيد على ذلك عن طريق تقرير قدمته الوكالة إلى مجلس الأمن القومي في جانفي 1980 جاء فيه أن جهازا معدا لغرض نووي بقوة 2 إلى 3 آلاف طن جرى تفجيره في المكان والوقت اللذين اكتشفهما القمر الصناعي "فيلا" على علو 8000كلم، أثناء اختبار نووي اشتركت فيه قوات جنوب إفريقيا وإسرائيل.

وما يؤكد ذلك هي الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي رفقة وفد من الخبراء الإسرائيليين في مجال الطاقة الذرية والدفاع إلى جنوب إفريقيا مباشرة بعد الحادثة. قد أكدت العديد من وسائل الإعلام الغربية هذه التجربة النووية على غرار القناة الأمريكية التليفزيونية "CBS" التي كانت أول من أكدت ذلك مستندة إلى كتاب ألفه صحفيين إسرائيليين وهما "إيلي تيتشر" "Eli Teicher" و"أمي دور–أون" "Ami Dor-On" وهو بعنوان "لا أحد سيعيش بعدنا: قصة القنبلة الإسرائيلية"[3]، والذي منع من النشر عن طريق الرقابة العسكرية الإسرائيلية حيث يتضمن تفاصيل التعاون النووي بين الدولتين وتفاصيل التجربة النووية المشتركة استنادا إلى مصادر داخلية ومقابلات شخصية.

---

(1) - ستيفن غرين، **بالسيف: أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط.** ط3، ترجمة محمود زايد، تقديم محمد حسنين هيكل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، ص 149.

(2) - **المرجع نفسه**. ص 166.

(3) - Catudal, **Op.cit**. p 83.

إضافة إلى تأكيد ممثل وزير خارجية جنوب إفريقيا "عزيز باهاد" في حوار مع صحيفة إسرائيلية سنة 1997 على التجربة النووية المشتركة سنة 1979، كما أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية نقلت يوم 16 ماي 2006 أن الوميض المرصود سنة 1979 كان تجربة نووية مشتركة بين الدولتين.

و. التصريحات المختلفة والتقارير المنشورة التي تؤكد وجود أسلحة نووية في إسرائيل: وأهمها "تقرير موردخاي فانونو"*، سنة 1986 الذي نشر في 5 ديسمبر ومفاده أن مفاعل ديمونة رفع طاقته وأنه أنتج 900 كلغ من البلوتونيوم أي أن إسرائيل أنتجت 200 قنبلة نووية وأنها تمكنت من صنع أسلحة هيدروجينية شديدة الانفجار.

كما أشارت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في 16 مارس 1976 إلى أن إسرائيل تمتلك 10 إلى 20 قنبلة نووية جاهزة للاستعمال حسب تقارير وكالة المخابرات المركزية(1)، ثم في 12 أفريل نشرت مجلة "تايم" مقالا بعنوان "كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟" ورد فيه أن ترسانة متكونة من 13 قنبلة ذرية مركبة ومخزنة وجاهزة للإطلاق ويمكن تحميلها على صواريخ "جيريكو 2" كانت جاهزة للاستعمال عند بداية حرب أكتوبر 1973(2).

وكذلك تقرير لجنة الخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة للبحث حول الأسلحة النووية في العالم سنة 1980 والذي ورد فيه ما يلي: "يوجد حاليا ما يسمى بالدول النووية غير المعلنة، فتؤكد التقارير أن بعض الدول قطعت شوطا كبيرة لامتلاك السلاح النووي دون أن تعلن عن ذلك، وينظر إلى هذه الدول على أنها مصدر تهديد بهجوم ذري ومن بين هذه الدول جنوب إفريقيا وإسرائيل، إذ أنهما في الطريق لامتلاكهما السلاح الذري أو أنهما حصلتا عليه فعلا، وهناك دراستان تحت التنفيذ بهذا الخصوص إذ أن الحالتين المذكورتين مصدر اهتمام المجتمع الدولي"(3).

* - موردخاي فانونو: هو يهودي مغربي المولد اشتغل في مفاعل ديمونة في وحدة فصل البلوتونيوم من سنة 1976 إلى سنة 1985 أي غادر ديمونة في 27 أكتوبر، وقد أدلى بعدة تصريحات حول الأسلحة النووية الإسرائيلية وعمل مفاعل ديمونة مرفقا ذلك بمجموعة من الوثائق و57 صورة لمخابر المفاعل، لكن سرعان ما اعتقلته أجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية مباشرة بعد تصريحاته في لندن لصحيفة "صنداي تايمز"، أنظر:

Piere Pierart, ''Israel :Mordechai Vanunu prisonnier nucléaire depuis 17 ans'' sur le site: www .legrandsoir.info/article.php3?id-article=969.[14-05-2006], p 02.

(1)- Lefever, **Op.cit**. p 59.

(2)- **Ibid**. p 60.

(3)- أمين حامد هويدي، **مرجع سبق ذكره**. ص 122.

ز.تصريح المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية "ريتشارد هالمز" " Richard Helms" بأن إسرائيل تمكنت من تطوير قنبلة ذرية أو أنها تملك كل الخطوات اللازمة لذلك، وكذلك التقرير الذي أعده مركز مكافحة انتشار الأسلحة النووية التابع لسلاح الجو الأمريكي في سبتمبر 1999 أفاد بأن إسرائيل تمتلك ما يزيد عن 400 قنبلة نووية[1].

إن كل هذه الشواهد والدلائل تؤكد أن إسرائيل تتوفر على منظومة متكاملة ومتطورة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وأنها أصبحت دولة رائدة في هذا المجال، وهذا بالرغم من عدم الإعلان المباشر عن حقيقة ما تملكه من هذه الأسلحة.

2. التقديرات السائدة لعدد الرؤوس النووية الإسرائيلية: إن التكتم الذي يميز السياسة النووية الإسرائيلية حال دون أن يتمكن أي شخص أو دولة من تأكيد حقيقة وعدد الرؤوس النووية الإسرائيلية، ومعظم التقديرات هي مجرد اجتهادات قائمة على معلومات غير مؤكدة وهذا ما يفسر الاختلاف في تقدير العدد الذي تملكه من الأسلحة النووية، فهناك بعض الدراسات تستند إلى كمية البلوتونيوم المستخرج من مفاعل ديمونة، والتي تفترض أنها تقوم بإنتاج نوع واحد من القنابل وهي القنابل الذرية ذات عيار 20 كيلوطن أي باستخدام ما يلزم من البلوتونيوم لكل قنبلة (5.7كلغ)[2]، كما أن أساس الاختلاف يعود إلى التضارب في الآراء حول طاقة مفاعل ديمونة التي ارتفعت من 26 إلى 70 ميغاواط سنة 1980 ثم إلى 150 سنة 1986،ويمثل لنا الجدول رقم(6) أهم التقديرات السائدة لعدد الرؤوس النووية الإسرائيلية من طرف الباحثين المتخصصين والمعاهد المختلفة.

---

(1) - كاخيا، **مرجع سبق ذكره**. ص 34.

(2) - محمد عبد السلام، "الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات"، **السياسة الدولية**، العدد 118،(أكتوبر 1954)، ص 27.

الجدول رقم(6): التقديرات السائدة لعدد الرؤوس النووية الإسرائيلية منذ سنة 1967*.

السنة	المصدر	أساس التقدير	عدد الرؤوس النووية
1967	الباحث "أفنر كوهن" "Avner Cohen".	---	قنبلتين ذريتين.
1969	المعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة "IPPR".	---	5-6 قنابل ذرية من عيار 19كيلوطن.
1970	الباحث المصري "فؤاد جابر".	كمية البلوتونيوم المستخرجة من مفاعل ديمونة(أ).	4-5 قنابل ذرية.
1973	صحيفة "تايم" الأمريكية.	معلومات.	13 قنبلة ذرية.
1973	الباحثين البريطانيين "ويليام باروز" و"روبرت ويندرم".	---	20 صاروخ نووي.
1974	الباحث والصحفي الأمريكي "سيمور هيرش" "Seymour Hersh".	---	3 كتائب مدفعية ذات قدرة نووية ولكل فرقة 12 قذيفة نووية تكتيكية بمجموع 108 رأس نووي.
1975	الباحث المصري "محمود عزمي".	كمية البلوتونيوم المستخرج من مفاعل ديمونة.	12 قنبلة ورأس نووي.
1976	وكالة المخابرات المركزية.	معلومات(ب).	10-20 سلاح نووي.
1984	الباحث الأمريكي "رودني جونز" "Rodeny Johns".	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل(ج).	15-60 قنبلة نووية.
1984	الباحث الأمريكي "بيتر براي" "Peater Pry".	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم.	12-31 قنبلة ذرية + 31 قنبلة بلوتونيوم +10 قنابل اليورانيوم.

*- تم تشكيل هذا الجدول استنادا إلى مرجعين أساسيين، المرجع الأول هو كتاب: حدود القوة لمحمد عبد السلام والذي يوضح فيه معظم تقديرات الباحثين العرب حول عدد القطع النووية الإسرائيلية، (أنظر محمد عبد السلام، **حدود القوة**. مرجع سبق ذكره، ص 82.)، أما المرجع الثاني فهو البحث الذي أعده العقيد في السلاح الجو الأمريكي "وارنر.د.فار"، والمتخصص في شؤون انتشار الأسلحة النووية خاصة في الشرق الأوسط ويشير في بحثه إلى معظم تقديرات المصادر الغربية والأمريكية، وكذا تقديرات الباحثين والمراكز الأمريكية المتخصصة (أنظر كذلك:
Warner.D.Farr, "the Third Temple's Holy of Holies", **Op.cit**. p 17).

1984	مركز الدراسات العالمية والإستراتيجية الأمريكي "CISS".	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة.	100 قنبلة نووية.
1985	قناة "NBC" الأمريكية.	معلومات.	أكثر من 100 قنبلة نووية.
1986	الفريق المصري "سعد الدين الشاذلي".	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم(د).	45 رأس نووي.
1986	تقرير "فانونو".	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة(ه).	أكثر من 200 سلاح نووي.
1986	الخبير النووي "فرنك برنابي" "Frank Bernaby".	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة.	100–200 قنبلة نووية منها 35 قنبلة هيدروجينية.
1988	المعهد الدولي الدراسات الإستراتيجية لندن"IISS".	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة.	100 قنبلة نووية منها قنابل النيترون.
1991	سيمور هيرش.	---	أكثر من 300 قنبلة نووية.
1991	وكالة المخابرات المركزية.	معلومات.	60–80 قنبلة نووية.
1994	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والأمن الدولي"SIPRI".	معلومات.	64–112 قنبلة ورأس نووي ذو 5 كلغ.
1999	مركز مكافحة الانتشار النووي الأمريكي.	---	400 سلاح نووي.
2000	صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.	---	250 سلاح نووي.
2006	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والأمن الدولي"SIPRI".	معومات.	200 سلاح نووي.

(أ) هذه التقديرات تستند إلى كمية البلوتونيوم المستخرجة من مفاعل ديمونة بطاقته الأولى أي 24–26 ميغاواط.

(ب) هذه التقديرات المشار إليها تستند إلى مصادر وليست افتراضات.

(ج) التقدير على أساس ما نشر حول زيادة طاقة المفاعل.

(د) هذه التقديرات تأخذ بعين الاعتبار الكميات التي هربتها إسرائيل من اليورانيوم المخصب.

(ه) إن الكتلة الحرجة التي تكفي لصنع قنبلة ذرية بعيار 20 كيلوطن هي 5.7 كلغ من البلوتونيوم وبافتراض أن إسرائيل أنتجت هذا النوع فقط من القنابل النووية.

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول الجدول:

- تقديرات الصحافة الأمريكية كانت تقوم غالبا على أساس الحوارات مع العلماء الإسرائيليين، وتستند أيضا على تقارير مصالح الاستخبارات الأمريكية والغربية، وأهم هذه التقديرات تقارير مجلة "تايم" "Time" لسنتي 1973 و1976، وتقديرات قناة "NBC" لسنة 1985، وتقديرات "سيمور هيرش" الذي كان صحافيا في صحيفة "نيويورك تايمز" من سنة 1972 إلى 1979.
- أما التقديرات الأخرى فهي اجتهادات من طرف الباحثين عن طريق حساب عدد الرؤوس النووية وفقا للمعلومات المتوفرة حول طاقة المفاعل وكتلة البلوتونيوم المستخرج وكمية اليورانيوم المتوفر، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التطور العلمي الإسرائيلي في هذا المجال، وأشهر طريقة لحساب ما يمكن أن تنتجه من أسلحة نووية وهي الطريقة التي عمل بها معظم الباحثين وأشهرهم فؤاد جابر[1] والذي يضع الافتراضات التالية:

أن قدرة أي مفاعل على إنتاج البلوتونيوم تتوقف على وقود اليورانيوم الذي يحرقه المفاعل، وكل 1طن من اليورانيوم الخام يحرقه المفاعل يمكن أن ينتج 300−1000غرام من البلوتونيوم، ويفترض أن مفاعل ديمونة ينتج الحد الأدنى أي 300غرام، إن المفاعلات النووية تحتاج إلى 1غرام من اليورانيوم كوقود لكل يوم عمل يولد فيه المفاعل 1000كيلوواط.

يفترض أن عدد أيام العمل في السنة 300، والباقي هي أيام صيانة.

ويضع فؤاد جابر استنادا إلى هذه الفرضيات المعادلة التالية[2]:

$$\text{كمية البلوتونيوم المستخرج} = \frac{\text{طاقة المفاعل} \times \text{عدد أيام السنة}}{1000\ (\text{إنتاج المفاعل في اليوم الواحد})}$$

---

(1)- عبد السلام، "الرؤوس النووية الإسرائيلية:الخصائص و المقومات " ،**مرجع سبق ذكره**.ص26.

(2)- عبد الظاهر، **مرجع سبق ذكره**. ص 218.

وبالتالي فإن

$$\text{كمية البلوتونيوم المستخرج} = \frac{300 \text{ X } 24}{1000} = 7.2 \text{ كلغ من البلوتونيوم}$$

و بما أن الكتلة الحرجة (كتلة البلوتونيوم الكافية لإنتاج قنبلة ذرية واحدة) هي 5.79كلغ فإن إسرائيل تستطيع صنع 4 قنابل كل 3 سنوات منذ سنة تشغيل المفاعل في 1964، وإذا أخذنا بعين الاعتبار إمكانية زيادة طاقة المفاعل إلى 70 ثم إلى 150ميغاواط سنة 1986 فإنها تكون قد أنتجت أكثر من 185 قنبلة إلى غاية 2005، هذا وأن صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية تشير في تقديراتها أن المفاعل ينتج من 300 إلى 500كلغ من البلوتونيوم المخصص للبرنامج النووي العسكري، وتمكنت إسرائيل من خلاله من صنع 250 سلاح نووي وأصبحت بذلك سادسة دولة نووية في العالم[1].

هذا وأن التقديرات السائدة تشير إلى وجود أكثر من 200 قطعة نووية لدى إسرائيل تتضمنها منظومة متكاملة ومتطورة من وسائل الإيصال المختلفة، وأصبحت مصنفة على المستوى الدولي على أنها دولة نووية ضمن ما يعرف بالدول النووية غير المعلنة مع الهند وباكستان.

[1]- Joseph Cirincione, "du plutonium en Israèl" ,**courier international,**N°498,(du 18 au 24 mai 2000),p 49.

خلاصة الفصل الأول:

بصرف النظر عن التضارب في التقديرات المختلفة للرؤوس النووية الإسرائيلية ومكوناتها، فان ما يمكن تأكيده هو أنها تمتلك هذه الرؤوس فعلا وأن الشواهد التي تؤكد ذلك هي أقوى من التي تنفيه.

وترجع جذور الخيار النووي إلى أسباب عديدة لا تخرج عن سياق عقيدتها الأمنية القائمة أساسا على التفوق العسكري الإقليمي، هذه العقيدة وضع أسسها أربعة من القادة اليهود والمؤسسين للدولة العبرية، ويتعلق الأمر بكل من"دفيد بن غوريون"،"موشي دايان"، "إيغال ألون"، "ارييل شارون"، الذين تمكنوا من تهيئة كل الظروف المناسبة لبلورة أفكارهم وجعل بلادهم قوة عسكرية إقليمية ودولية.

ورغم النقاش الواسع الذي دار في مراكز صنع القرار حول الخيار النووي، إلا أن "بن غوريون" وجماعته استطاعوا تمرير مشروعهم وإقناع الأطراف المعارضة له، ومع اعتلائه لأول حكومة إسرائيلية انطلق "بن غوريون" في تطبيق مشروعه النووي فاتجه بداية إلى تكوين العلماء والقوة البشرية، ثم لجأت إسرائيل إلى ثلاث دول رئيسية للاستعانة بها في استكمال هذا المشروع بداية بفرنسا المتبنية لأكبر برنامج نووي عسكري غير معلن في تلك الفترة، وكان الدور الفرنسي أكبر دور تلعبه دولة أجنبية في تفعيل المشروع الإسرائيلي، إذ مر التعاون النووي بين الدولتين بمرحلتين الأولى كانت عبارة عن علاقات وثيقة بين علماء الدولتين ليتم ترسيم هذه العلاقات على مستوى التعاون الأمني والعسكري في إطار حكومي خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر أين بدأت المرحلة الثانية العملية من التعاون النووي وأشرفت فرنسا على بناء وتجهيز وتشغيل مفاعل ديمونة إضافة إلى تزويده باليورانيوم إلى غاية سنة 1967، ثم اتجهت إسرائيل إلى التعاون مع جنوب إفريقيا التي تعتبر مصدرا مهما لليورانيوم، إضافة إلى أجوائها البحرية المفتوحة مما يسهل القيام بتجربة الأسلحة النووية في قاع البحر، وفي مرحلة متقدمة انتقلت إسرائيل إلى الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الأمريكية المتطورة في الشؤون العسكرية.

إن شبكة علاقات التعاون النووي التي نسجتها إسرائيل كانت في نفس الفترات الزمنية متماشية مع المراحل التي مر بها المشروع النووي الإسرائيلي، هذه المراحل

الفصــل الثالث

الآليات اللاإقليمية و الدولية

لمواجهـة المشكلـة النوويــة

كانت مرتبطة أساسا بالقرارات السياسة المتخذة حول هذا الموضوع قائمة على تغير التشكيلات الحكومية والأفكار التي تحملها تجاه الخيار النووي، ففي ظل التضارب بين المؤيدين والمعارضين بدأت المرحلة الأولى من البرنامج النووي الإسرائيلي سنة 1948 مع أول رئيس إسرائيلي ووزيره الأول "بن غوريون"، وتم اتخاذ قرار الوصول إلى خيار نووي أين تم بناء مفاعل كبير لأغراض العسكرية لتصبح إسرائيل بحلول عام 1964 قادرة على صنع سلاح نووي، لتبدأ مرحلة ثانية مرتبطة باتخاذ القرار حول إنتاج هذا السلاح فعلا، وكان ذلك بعد أربع سنوات من تشغيل المفاعل، ثم دخل البرنامج مرحلته الثالثة التي تتضمن تحديث وتطوير الترسانة النووية من أجل أن تشمل كل أنواع الأسلحة النووية ونظم التوصيل المختلفة.

كل هذه المراحل، تمت في غاية من السرية والغموض، كلن الحقيقة التي يتبعها المهتمون بهذا الموضوع هي مجموعة الشواهد والدلائل التي تثبت وجود أسلحة نووية لدى إسرائيل بما في ذلك التجارب النووية الغامضة التي رصدت وبعض التصريحات الرسمية للمسئولين الإسرائيليين التي تشير إلى حيازتها لهذه الأسلحة، إضافة إلى بغض المعلومات المستقاة من أجهزة الاستخبارات الأجنبية بشأن تهريب إسرائيل لكميات معتبرة من المواد الانشطارية التي تستعمل في إنتاج أسلحة محظورة. وعلى هذا الأساس فإن معظم المهتمين بالمسألة النووية في الشرق الأوسط يقومون بتقديرات مفترضة لعدد وطبيعة ومدى الرؤوس النووية الإسرائيلية.

فإذا كانت السرية في المرحلة الأولى من هذا البرنامج تقتضيها ضرورة اكتمال بناء مفاعل ديمونة والوصول إلى الخيار النووي دون عراقيل أو ضغوط، وفي المرحلة الثانية كان الهدف هو تركيب أول قنبلة ذرية في ظل بداية تطبيق سياسة منع الانتشار النووي من طرق القوتين العظمتين، وهذا ما كان يستوجب كذلك السرية والتضليل، كان في ظل اقتناع الرأي العام العالمي بأن إسرائيل دولة نووية، فما هي دواعي الغموض والسرية في سياق ومضمون وحقيقة السياسة النووية الإسرائيلية؟

الفصل الثالث: الآليات الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلة النووية.

لقد أثارت المسالة النووية في الشرق الأوسط جدلا واسعا على المستوى الدولي نظرا للاختلاف الكبير في الآراء حول قضية نزع السلاح النووي وإخلاء المنطقة من هذه الأسلحة، فالأخطار التي ترتبت عن إدخال هذا النوع من الأسلحة إلى منطقة يسودها التوتر والصراعات المعقدة أصبحت تشكل تهديدا حرجا على الأمن والاستقرار الإقليميين، خاصة بالنظر إلى السياسة المميزة والخاصة التي تنتهجها إسرائيل في إدارة شؤونها النووية التي تتميز بالسرية والغموض والتعتيم مما يزيد من تعاظم الأخطار والتهديدات مع تزايد قلق الدول المجاورة من الانعكاسات السلبية لتطور هذه المسألة.

ومن زاوية أخرى فإن إسرائيل زادت في تعقيد الوضع إلى أبعد الحدود عندما صارت توظف هذا الملف في القضايا السياسية الشائكة في المنطقة والتي تتعلق بعلاقاتها مع باقي الدول، وبإصرارها على رفض كل المبادرات الدولية التي تسعى لمعالجة قضية السلاح النووي في الشرق الأوسط، والتأكيد على أنها لن تقبل بالدخول في أي مفاوضات بهذا الشأن ما لم يرافقه إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة وتشارك فيه كل الدول –حسب مفهومها للسلام– أين يتم الاعتراف بها من قبل جميع الدول العربية وإقامة علاقات طبيعية معها.

إن فشل الآليات الدولية في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وفشلها حتى في الضغط على إسرائيل للإفصاح عن حقيقة ترسانتها ومفاعلاتها النووية، دفع بعض دول المنطقة إلى محاولة كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي، لكن استعمال الإجراءات القسرية ضدها ومنعها من ذلك باستعمال القوة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة، أقنع البعض الآخر بحقيقة ازدواجية سياسة منع الانتشار، والانتقائية التي تتميز بها، ومن ثم اللجوء إلى الدبلوماسية لمحاولة إيجاد حلول للقضية.

المبحث الأول: المجتمع الدولي والسلاح النووي الإسرائيلي.

المطلب الأول: مبادرات القانون الدولي.

1. منظمة الأمم المتحدة: لقد أدرجت المنظمة في دورتها رقم29 سنة 1974، لأول مرة بندا على جدول أعمالها يعالج هذه المسألة يحمل عنوان: "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" وكان هذا البند بناء على طلب إيران بالدعوة إلى الحظر النهائي لصنع هذه الأسلحة واقتنائها وتجربتها ونقلها وتخزينها، وتم اعتماد المقترح الإيراني كأول قرار أممي حول هذه القضية (القرار رقم3263، الدورة 29 المؤرخ في ديسمبر1974) يدعو كل دول المنطقة إلى المشاركة في إخلائها من الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لما في ذلك من تعزيز للسلم والأمن، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجمعية العامة تدرج هذا الموضوع في جدول أعمالها وتتخذ قرارات بشأنه.

غير أن أول قرار أممي يتخصص بالإشارة إلى إسرائيل كان سنة1981 في الدورة 36 للجمعية العامة، حيث قدم فريق الخبراء الذي شكله الأمين العام لإعداد دراسة عن التسلح النووي، تقريرا ذكر فيه[1]: "أنه ليس ثمة شك في امتلاك إسرائيل للقدرة على صناعة أسلحة نووية ووسائل إطلاقها نحو أهداف في المنطقة "، تبعه إصدار قرار مجلس الأمن رقم 487 (1981) الذي يلزم إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، غير أن رفضها لذلك لم يدفع مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات المخولة له في إجبارها على ذلك بسبب الدعم الأمريكي لها.

وفي الدورة العادية رقم 40(1985) اقترحت عشرون دولة معظمها من دول الشرق الأوسط مشروعا يطالب بالتنفيذ الفوري للقرار487، وضرورة التعامل الحاسم مع الرفض المتكرر لإسرائيل لإلزام نفسها بعدم صناعة أسلحة نووية، وأكد المشروع على أنه حان الوقت لتدخل مجلس الأمن باتخاذه للتدابير العاجلة والفعالة لإرغامها على ذلك، وقد رافق هذا المشروع مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة، يوضح فيها الدلائل المتاحة حول الأنشطة

(1)-عبد الرحيم و عثمان ، **مرجع سبق ذكره.** ص110.

النووية في إسرائيل وقدرتها على صنع هذه الأسلحة[1]، ويؤكد مدى القلق الذي تبديه المنظمة من المسألة.

وأعيد اتخاذ قرار آخر سنة 1995 حول نفس المضمون لم تلتزم به إسرائيل مرة أخرى، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 2002 بناءا على مشروع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، حثت فيه جميع الأطراف المعنية مباشرة بالأمر على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ هذا المشروع، ودعت دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى فعل ذلك.

وعلى الرغم من كل هذه القرارات الأممية التي اتخذت إلا أن إسرائيل ظلت تتنكر وترفض كل قرار يتخذ ضدها، سواء إذا تعلق الأمر بأسلحتها النووية أو بما تقترفه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، وهذا الموقف نابع من عدم اعترافها وعدم ثقتها في القانون الدولي من جهة، وإصرارها على مواصلة استخدام سياسة الغموض النووي لتحقيق أهدافها القومية.

2. الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هي الأخرى قامت بعدة مبادرات وتدابير لمعالجة هذه المشكلة غير أن عدم إلزامية قراراتها وتبعيتها للدول الكبرى الموالية لإسرائيل حال دون إيجاد صرامة تجاه المشكلة، وبقي موضوع القدرة النووية الإسرائيلية مدرجا على جدول أعمال الوكالة وأصدرت بشأنه عدة قرارات أهمها كان في سبتمبر1991 دعت من خلاله الوكالة إسرائيل إلى الامتثال دون إبطاء إلى قرار مجلس الأمن حول إخضاع منشآتها لرقابة الوكالة، وحث القرار جميع الدول التي تزودها بمواد أو معدات نووية أن تطبق الضمانات الشاملة على صادراتها.

وأهم نشاطات الوكالة هو نظام الضمانات، فأصدرت العديد من القرارات حول تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط أهمها ذلك الذي صدر في 20 سبتمبر2002 تطالب فيه جميع الدول المعنية مباشرة باتخاذ الخطوات اللازمة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، ودعى القرار إلى انضمام جميع دول المنطقة إلى النظم الدولية لمنع الانتشار بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار كوسيلة

---

[1]- متولي والحلمي، **مرجع سبق ذكره.** ص84-95.

لاستكمال المشاركة في إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز السلم و الأمن الدوليين.

كررت الوكالة الطلب من إسرائيل لفتح منشآتها النووية في ديمونة لأغراض التفتيش في أول زيارة للمدير العام "محمد البر ادعي" في جويلية 2004 حيث أعرب "شارون" عقب الزيارة انه بالإمكان التخلي عن "القدرات الردعية" إذا تخلى الجيران العرب عن ما لديهم من أسلحة دمار شامل وطبقوا اتفاق سلام إقليمي تطبيقا تاما[1]، كما صرح بأن بلاده تحتاج إلى امتلاك كل أنواع القوة العسكرية لحماية أمنها وأنها لن تتخلى عن سياسة الغموض النووي، أي انه أكد على عدم إمكانية اطلاع أي هيئة دولية أو دولة على السر النووي الإسرائيلي.

ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى يومنا هذا تواجه اكبر الصعوبات في أعمالها في منطقة الشرق الأوسط وهذا دائما بسبب الرفض الإسرائيلي المستمر للأركان الرئيسية الثلاثة لعمل الوكالة وهي مراقبة التكنولوجيا النووية والأمان والتحقق، وبذلك فقد ساهمت في إضعاف السلطة القانونية المطلوبة للوكالة لتنفيذ جميع الإجراءات والضمانات، وجعل الدول الأخرى في المنطقة أيضا تقلص من ثقتها في أعمال الوكالة ذلك أن الأردن هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لها بروتوكول إضافي ساري المفعول (بروتوكول للضمانات الشاملة)[2].

3. الاتفاقيات الدولية للحد من الأسلحة النووية: إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أبرز المعاهدات في هذا المجال، حيث تلزم الموقعين عليها الذين لم تكن لديهم هذه الأسلحة سنة 1968 بعدم السعي للحصول عليها، كما تلزم الدول النووية بعدم مساعدة الدول الأخرى في الحصول عليها.

أما في منطقة الشرق الأوسط فإن كل الدول هي طرف في المعاهدة باستثناء إسرائيل التي لم توقع عليها ولا على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

---

[1]- شانون.ن.كايل وهانس.م.كريستنسن، "القوى النووية العالمية 2005"، في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005**، مرجع سبق ذكره. ص856.

[2]- فيلموس سيزر فيني، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق والمراقبة والضمانات وأثرها في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، في عبد الرحيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص77.

(حسب الجدول رقم8)، بسبب موقفها المعروف تجاه المعاهدة على الرغم من وجود بعض التوجهات الداخلية التي تدعو إلى الانضمام إلى المعاهدة على غرار بعض الأكاديميين الإسرائيليين أمثال "افرايم عنبار"* الذي يرى أن هذا الانضمام له عدة مزايا وفوائد خاصة و أن المعاهدة لا تتضمن إفرازات خطيرة على امن إسرائيل، وان توقيعها لن يحرمها من سلاحها النووي أو يفرض عليها التخلص منه إضافة إلى انه يمكن أن يقلل من التهديد العربي ويخفف من سباق التسلح غير التقليدي.

الجدول رقم 8 :موقف دول الشرق الأوسط من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(1).

الدولة	تاريخ الانضمام	اتفاق الضمانات المنعقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
سوريا	24 سبتمبر 1969	بدا نفاذه في 18 ماي 1992
العراق	29 اكتوبر 1969	بدا نفاذه في 29 فيفري 1972
إيران	02 فيفري 1970	بدا نفاذه في 15 ماي 1974
الأردن	11 فيفري 1970	بدا نفاذه في 21 فيفري 1978
لبنان	15 جويلية 1970	بدا نفاذه في 05 مارس 1973
ليبيا	26 ماي 1975	بدا نفاذه في 08 جويلية 1980
اليمن	01 جوان 1979	---
مصر	26 فيفري 1981	بدا نفاذه في 30 جوان 1982
العربية السعودية	03 أكتوبر 1988	---
البحرين	03 نوفمبر 1988	---
قطر	03 افريل 1989	---
الكويت	17 نوفمبر 1989	تم توقيعه في 10 ماي 1999
الإمارات	26 سبتمبر 1995	---
عمان	23 جانفي 1997	تمت الموافقة عليه في20 سبتمبر 1999
إسرائيل	---	---

*- هو أستاذ جامعي إسرائيلي من جامعة بارإيلان.

(1)- فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية 1999.** ديسمبر 1999، ص140-144.

فمن خلال الجدول تتضح لنا أن كل دول المنطقة بادرت إلى الانضمام إلى المعاهدة حيث كانت دول الطوق هي السباقة في ذلك ويتعلق الأمر بسوريا والأردن ولبنان إضافة إلى كل من العراق وإيران و بقيت مصر إلى غاية عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل فانضمت سنة 1981، لتتبعها نهاية في الثمانينيات دول الخليج العربي، لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة التي لم تنضم إلى المعاهدة حيث ظلت الدول العربية تواصل في دعوتها للانضمام ولم تجد صدا لذلك.

وفي جانب آخر فان المبادرات الدولية المختلفة على صعيد الاتفاقيات الدولية بشان الحد من التسلح النووي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عموما فلم تلق استحسانا من طرف إسرائيل، ففي مجال الأسلحة الكيماوية فان اتفاقية الأسلحة الكيماوية " Chemical Weapons Convention"، لسنة 1993 فقد كانت تضم 148عضوا، وفي منطقة الشرق الأوسط فقد انضمت لها كل الدول باستثناء إسرائيل ومصر ولبنان وسوريا، وكذا اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية " Biolological And Toxin Weapons Convention" لسنة1972، هي الأخرى لم توقع عليها إسرائيل وسوريا ومصر والإمارات العربية[1]، كما أن اتفاقية الحظر الكلي للتجارب النووية" Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty" المبرمة سنة1996، فقد قدمت حولها إسرائيل عدة تحفظات وهذا بهدف استبعاد أي قيد قانوني يعرقل قدراتها النووية، وطالبت من جهة أخرى بأن تكون عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة الحظر الكلي للتجارب النووية*، بهدف محاولة إيجاد فرصة أخرى لممارسة الضغط على الدول العربية وإيران التي قد تسعى لتطوير أو إجراء تجارب نووية، كما أنها تيقنت من أن انضمامها لهذه المعاهدة لن يكون له أثر على سياستها وترسانتها النووية، بل تستغلها كحجة قانونية تحسبا لإمكانية تطوير إيران لأسلحة نووية ومحاولة تجربتها، وبعبارة أخرى فإن الآثار القانونية لهذه

[1]- جيز ليتلوود،"تعزيز دور اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيماوية" في عبد الرحيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص27.

*- هي المنظمة التي أسست وفقا للمادة 11 من اتفاقية الحظر الكلي للتجارب النووية، ومهمتها تحقيق أهداف وأغراض الاتفاقية وتطبيق بنودها، ومراقبة كل التجاوزات التي ترتكبها الدول الموقعة عليها أو مخالفتها لأحدى بنودها. انظر: غسان الجندي، **الوضع القانوني للأسلحة النووية.** الأردن: دار وائل للنشر، 2000. ص31.

المعاهدة بالذات تكون شديدة الوقع على الدول غير النووية، بينما تعود بالامتياز على الدول النووية وتكرس بذلك الوضع النووي القائم[1].

وهناك معاهدة أخرى مهمة ذات صلة بالموضوع وهي "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية" "Fissile Material Cut off Treaty" والمقترحة منذ عام 1978 وتهدف إلى حظر المواد الانشطارية اللازمة لصنع هذه الأسلحة، وتم تفعيلها بعد اقتراح الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" في 27 سبتمبر1993 بضرورة منع إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب لأغراض صنع المتفجرات النووية، وتفعيل نظام الرقابة الدولية على كل المفاعلات المتواجدة في مختلف دول العالم، وهذا ما لم يتناسب مع الرؤية الإسرائيلية لكونه يقضي بوقف نشاطاتها في هذا المجال والموجهة للأغراض العسكرية وقبول التفتيش، وهذا ما ترفضه تجاوبا مع موقفها التقليدي، غير أنها لم تغضب الإدارة الأمريكية بالرفض المباشر، فقد أبلغتها بصورة غير رسمية في نوفمبر1993 "أنها تستطيع التعايش مع اقتراح كلينتون حول الحد من التسلح"[2]، لكنها في حقيقة الأمر لم تنضم إلى المبادرة، أما باقي الاتفاقيات الدولية الأخرى فإن إسرائيل لم تنضم بصورة كاملة وبدون تحفظات أو تصريحات إلا لمعاهدتي "الحظر الجزئي للتجارب النووية" التي أبرمت في 05 أوت 1963 والتي تحرم تجريب هذه الأسلحة في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء، ومعاهدة "الفضاء الخارجي" في 27 جانفي 1967 التي تتضمن تحريم وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية في المدار المحيط بالأرض أو على القمر أو في الأجرام السماوية الأخرى.

كما لم توقع على معاهدة حظر وضع أسلحة دمار شامل في قاع البحار والمحيطات أو تحت تربتها الأرضية، ولا على اتفاقية تحريم الأسلحة البيولوجية وصدقت بالتحفظ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي تهدف إلى حماية المواد النووية للأغراض السلمية أثناء النقل الدولي، والجدول رقم (9) يوضح لنا موقف دول الشرق الأوسط من مختلف الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وكيف ساهمت إسرائيل في عرقلة نجاح هذه الاتفاقيات.

---

[1]-**المرجع نفسه.** ص30-38.

[2]- كوهن، **مرجع سبق ذكره.** ص50.

الجدول رقم(9): دول الشرق الأوسط ومعاهدات الحد من التسلح[1].

	معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية	معاهدة الفضاء الخارجي	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	معاهدة قاع البحار	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	اتفاقية الأسلحة البيولوجية	اتفاقية الأسلحة الكيماوية	برتوكول جنيف
الأردن	R	S	R	R	---	R	R	R	R
الإمارات	---	---	R	---	R	R	S	R	---
إسرائيل	R	R	---	---	R*	S	---	S	R**
إيران	R	S	R	R	---	S	R	R	R
البحرين	---	---	R	---	---	R	---	R	R
ليبيا	R	R	R	R	R	R	R	R	R
سوريا	R	R	R	---	---	---	S	---	R
اليمن	R	R	R	R	---	S	R	R	R
العراق	R	R	R	R	---	---	R	---	R
عمان	---	---	R	---	R*	R	R	R	---
قطر	---	---	R	R	---	R	R	R	R*
الكويت	R	R	R	---	R*	R	---	R	R*
لبنان	R	R	R	S	R	---	---	---	R
مصر	R	R	R	---	---	S	S	---	R
السعودية	---	---	R	R	---	---	R	R	R

[1]- المصدر: نن بوديل، "الحد من التسلح واتفاقيات نزع السلاح"، في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005، مرجع سبق ذكره.** ص 1077-1113 وبومهدي، **مرجع سبق ذكره.** ص 153.

R: Ratified/acceded دولة مصدقة أو منضمة بشكل نهائي.

S: Signed دولة موقعة على الاتفاقية بأحرف الأولى.

* قامت هذه الدول المشار إليها بتقديم تحفظ أو تصريح بشأن المعاهدة.

** قامت إسرائيل بتقديم تحفظ مفاده أن البرتوكول المذكور ملزم لها فقط في ما يتعلق بالدول التي وقعت وصدقت أو انضمت إليه، ولا يعود ملزما لإسرائيل في ما يتعلق بأي دولة معادية تتخلى قواتها المسلحة أو قوات حلفائها أو القوات النظامية أو غير النظامية أو مجموعات أو أفراد تعمل انطلاقا من أراضيها، عن احترامي المحظورات التي هي هدف البرتوكول.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه المسألة النووية في الشرق الأوسط.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأولى التي دعت إلى منع انتشار هذه الأسلحة في العالم، خاصة في فترة الحرب الباردة عندما بدأت حليفتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط في السعي لامتلاك هذه القوة، في الوقت الذي أرادت فيه أن تحكم قبضتها على هذا الموضوع.

الميزة الأساسية للسياسة الأمريكية في هذا الميدان هي: الازدواجية في التعامل مع الملفات النووية لدول العالم تحت شعار منع الانتشار، وتتكرس هذه الازدواجية ضمن طريقين أساسين: الأول يتعلق بما يعرف بسياسة عدم الانتشار "Non-Proliferation Policy" عند استخدام الوسائل الدبلوماسية المرتبطة بوزارة الخارجية، والثاني: سياسة منع (حظر) الانتشار "Counter-Proliferation Policy" عندما يتعلق الأمر باستخدام عناصر القوة العسكرية المتاحة من طرف وزارة الدفاع الأمريكية وجهاز استخباراتها(1)، ويبدو أن إسرائيل ليست معنية بأي من هاتين السياستين حسب ما أثبته التطورات التاريخية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية:

(1)- Hajjar, **Op.cit.** p 38.

في بداية الأمر عندما كان البرنامج النووي حديث النشأة وبعد اكتشاف حقيقة مفاعل ديمونة من طرف المخابرات الأمريكية، قام الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" ببعض الضغوطات الشكلية إذ قام باستدعاء السفير الإسرائيلي في واشنطن للاستفسار عن الموضوع، ولعل أساس الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية هو مخافة أن يعتبر الاتحاد السوفيتي أن هذا البرنامج يدخل ضمن سياسة الذرة من أجل السلام التي أقرها "إيزنهاور" سنة 1953، ومخافة أن يلجأ الاتحاد السوفيتي إلى نقل هذه التكنولوجيا إلى دول المنطقة أو دول أخرى كرد فعل[1]، ولم تكن هذه الضغوط التزاما بمبادئ سياسة منع الانتشار، ثم جاءت إدارة "جون كيندي" لتطالب بفتح المفاعل للرقابة الدولية وتشرع في إرسال عدة بعثات تفتيشية من مسؤولين وعلماء بزيارات منتظمة من سنة 1964 إلى 1966، وكان "كيندي" يطمح لأن يرفع درجة الضمانات الأمنية الأمريكية وتزويدها بالأسلحة التقليدية مقابل تخليها عن مخططات تطوير الأسلحة النووية[2]، غير أن هذه الزيارات أخذت طابع التعاون وليس طابع التفتيش.

ولقد تجسدت الحماية الأمريكية للبرنامج النووية الإسرائيلية بصورة واضحة المعالم في عهد الرئيس "جونسون" عندما قام بإخفاء عملية سرقة اليورانيوم المخصب (عملية أبولو) من طرف المخابرات الإسرائيلية، وهذا رغم صدور بلاغ من طرف المخابرات الأمريكية تؤكد فيه أن إسرائيل تطور سلاحا نوويا أو تملكه فعلا، فلم تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا فلم تتخذ الإجراءات اللازمة، وبقيت الشركة الأمريكية التي قامت بالتواطؤ لتحويل هذا اليورانيوم تعمل لصالح الحكومة الإسرائيلية وتشرف على كل عمليات التدريب والتكوين بعلمي كل السلطات الأمريكية[3].

وتواصلت هذه السياسة تجاه هذا الموضوع بنفس الوتيرة التي تخدم المصالح الإسرائيلية أكثر وفي عهد الرئيس "جيمي كارتر" كانت إسرائيل قد اطمأنت على قنبلتها النووية من الضغط الأمريكي بل أصبحت أمريكا ملتزمة بحمايتها، وثبت ذلك عند اكتشاف الأقمار الصناعية الأمريكية للتفجير النووي المشترك بين جنوب إفريقيا وإسرائيل

---

(1)- عفرون، **مرجع سبق ذكره.** ص 272.
(2)- جورج و. بول ودوغلاس. ب. بول، **أمريكا وإسرائيل.** ترجمة محمد زكريا إسماعيل. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1994، ص 57.
(3)- غرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

سنة 1979، وعندما قدمت وكالة الاستخبارات المركزية تقريرا في جانفي 1980 إلى مجلس الأمن القومي أكدت فيها أن ذلك كان فعلا تجربة نووية مشتركة، فلم يبد الرئيس "كارتر" أي إجراء أو تصريح رسمي أو تنديد ولم تتخذ إدارته أي إجراءات في ما يتعلق بسياسة منع الانتشار النووي.

وفي الوقت نفسه أن المحاولات النووية العراقية تواجه بأعنف الإجراءات من القصف الجوي والحصار الاقتصادي ثم الاحتلال سنة 2003، كما أن تدمير المفاعل العراقي من طرف القوات الإسرائيلية شجعه مسؤولون أمريكيون، واعتبر أنه دفاع شرعي لدولة نووية ضد دولة وقعت على معاهدة عدم انتشار وتسعى لاختراقها، وفي نفس الفترة كانت تمارس أمريكا ضغطا كبيرا على دول أخرى مثل باكستان سنة 1979 من أجل إيقاف تطويرها النووي، حيث منعت الشركة نفسها التي قامت بشحن اليورانيوم إلى إسرائيل سنة 1968 (شراكة أسمرة) حين حاولت بيع اليورانيوم إلى باكستان.

حكومة "رونالد ريغان" هي الأخرى لم تتخذ أية إجراءات ضد إسرائيل بشأن أسلحتها النووية ولا حول انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار النووي، بل قدمت لها عدة مساعدات ومعدات لاسيما في مجال الفضاء والأقمار الصناعية ذات الأغراض العسكرية (توجيه الصواريخ وتحديد الأهداف وتفعيل الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية وأغراض التجسس) وتمكنت إسرائيل بفضل ذلك من تطوير سلسلة الأقمار الصناعية (أفق 1، أفق 2، أفق 3)، إضافة إلى أن الولايات المتحدة قامت بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1985 والقاضي بفتح مفاعل ديمونة للتفتيش الدولي، ورغم أن عهدة "ريغان" صدر خلالها التقرير المفصل عن برنامج النووي الإسرائيلي "تقرير فانونو" فإنها لم تتخذ تدابير منع الانتشار.

وفي عهد الرئيس "جورج بوش الأب" ازدادت الحماية الأمريكية لإسرائيل والدفاع عنها والحفاظ عن أمنها، فبعد قصف العراق لإسرائيل في حرب الخليج الثانية أبدى العديد من المسؤولين الأمريكيين حقها في استخدام الأسلحة غير التقليدية، وفي الوقت نفسه وبعد الحرب فرضت عقوبات اقتصادية قاسية على العراق تخللتها عدة عمليات قصف جوي أمريكي بتهمة تطوير برامج سرية لأسلحة الدمار الشامل، وأنها استعملت أسلحة كيماوية

ضد إسرائيل، وفي جانب أخر لم يسلم الشعب الليبي من آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه لنفس الأسباب.

وقد كانت مبادرة "بوش" لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تأكيدا إضافيا لحق إسرائيل في الحفاظ على ترسانتها النووية وتحقيق اعتراف دولي بذلك (وهي أول مبادرة أمريكية تعالج المسألة وتتجاوز تأييدها التقليدي والشكلي لضرورة انضمام كل دول المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار)، ويبرز هذا من خلال أهم ما جاء في المبادرة التي أعلنها "بوش" في سبتمبر 1991:

1. مطالبة دول المنطقة بتنفيذ حظر يمكن التحقق منه في ما يتعلق بإنتاج المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة وفي ما يتعلق بامتلاكها[1].
2. دعوة جميع الدول إلى عدم السعي إلى الحصول على الأسلحة النووية أو إنتاجها مستقبلا.
3. ضرورة قيام دول المنطقة التي تمتلك مخزونا للأسلحة الكيماوية والتكسينية والبيولوجية بالتخلص منها ومن جميع المواد والعناصر والمعدات التي تستخدم في صنعها[2].

من خلال مضمون المبادرة الأمريكية يتضح أنها لم تدعو إلى التخلص من مخزون الأسلحة النووية الإسرائيلية، وأن إخلاء المنطقة لا يمسها بل يتضمن وقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا مع الحفاظ على ما تملكه وانضمامها إلى المعاهدة، فهذه المبادرة هي مجرد مجموعة من التوصيات أو الأفكار المتعلقة بترتيبات الحد من التسلح لا يمكن قبولها بهذا السياق من طرف الدول العربية التي تختلف في نظرتها حول إخلاء المنطقة من هذه الأسلحة.

وبعد حرب الخليج الثانية كانت الإدارة الأمريكية لا تزال تكرس الازدواجية، فسياسة "بيل كلينتون" في الشرق الأوسط كانت تعتبر المسألة النووية غير أساسية، ووضعت في أولويتها تسريع المفاوضات لعقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وكذلك مع الأردن وسوريا بهدف الانطلاق في مرحلة ثانية للمفاوضات حول

---

[1]- كوهن، **مرجع سبق ذكره.** ص 49.

[2]- محمد بهاء الدين الغمري، "المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وإفريقيا"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص 119.

الحد من التسلح في المنطقة، وكرست بذلك هذه السياسة نظرة "بيريز" للموضوع النووي، وكانت تعتبر واشنطن أن إسرائيل لديها سبب كافي للامتناع عن الانضمام إلى المعاهدة، وهو التهديد المستمر لأمنها القومي من طرف دول الجوار، وحتى بعد عقد اتفاقيات السلام فإن إيران والعراق مصادر تهديد كذلك(1)، كما أن العديد من دول الجوار لا تعترف بوجود دولة إسرائيل، فالولايات المتحدة ترى أنه في ظل هذه الظروف والأسباب لا يمكن التفاوض معها بشأن أسلحتها النووية*، وفي نفس الفترة كان القصف الأمريكي على العراق لا يزال متواصلا بتهمة تطويرها لأسلحة محظورة ضمن عملية "عاصفة الصحراء" ثم عملية "ثعلب الصحراء" في ديسمبر 1998 على الرغم من أنها كانت قد قدمت كل ما تملكه من مخزون للأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

وعقب العدوان الإسرائيلي على لبنان من 13 إلى 24 أفريل 1996، أصدر وزير الدفاع الأمريكي "وليام براي" "William Bry" تصريحين مختلفين يؤكدان ازدواجية تطبيق تدابير منع الانتشار: الأول هو تأكيده لحق إسرائيل في استخدام الأسلحة النووية لحماية أمنها ووقوف الولايات المتحدة بجانبها في كل الأحوال، والتصريح الثاني هو تهديده بضرب ليبيا بالأسلحة النووية إذا ثبت أنها تقوم بتطوير أسلحة كيماوية، وهذين التصريحين يتضمنان عدة دلالات أهمها أن أمريكا لم تؤكد فقط امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وتعترف به، بل أكدت على الترخيص باستخدامه، كما أنها مستعدة لاستخدام هذا السلاح إذا تجرأت احدى دول المنطقة على تطوير قدرات عسكرية بشكل يحقق ردعا ممكنا تجاه إسرائيل، فهي تسعى إذن لحماية الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي(2).

وفي مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قررت الحكومة الأمريكية بقيادة "جورج والكر بوش" القضاء على النظام العراقي عن طريق الغزو العسكري رغم أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" صرح قبل الغزو بشهرين أن "الوكالة لم تعثر على أي دليل يثبت أن العراق قد أحيا برنامج أسلحته النووية منذ إلغائه

---

(1)- Feldman, **Op.cit.** p 615.

*- هذا الموقف الأمريكي تتقاسمه كل دول النادي النووي، والتي عبرت عنه أثناء انعقاد مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1995، باستثناء روسيا التي أكدت بشكل صريح ومباشر على لسان وزير خارجيتها "أندري كوزيراف" على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة. أنظر: Feldman, **Ibid.** p 616.

(2)- عبدا لله الأشعل، **نظرات في القضايا الدولية المعاصرة**. القاهرة: بدون دار نشر، 1997، ص39،40.

في التسعينيات"[1]، ومن جهة أخرى واصلت أمريكا قيادة المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على إيران عن طريق الوكالة ومجلس الأمن لدفعها نحو التخلي عن برنامجها النووي، رغم أنها لا تملك أي دليل يؤكد أنه موجه لأغراض عسكرية أو أنها اخترقت احد بنود المعاهدة، بينما تواصل إسرائيل تطوير ترسانتها النووية بما يترتب عنها من أخطار وتهديد للأمن والسلم الدوليين دون التعامل معها بشكل صارم، وقد برر "بوش" هذا الموقف بكون أن إيران دولة غير ديمقراطية ونظام حكمها يتميز باللاشفافية، وأنها دولة تدعم الإرهاب، وهي تسعى سرا لمحاولة تخصيب اليورانيوم من أجل صنع أسلحة نووية تهدد بها السلم والأمن الدوليين، واعتبر أن باقي الدول الأخرى التي سمحت لها أمريكا باكتساب التكنولوجيا النووية (كالهند وإسرائيل)هي دول برهنت على أنها ديمقراطية ولا تسعى لنشر أو تصدير هذه التكنولوجيا *

[1]- سيزر فيني، **مرجع سبق ذكره.** ص82.

*- عبر "بوش" عن هذا الرأي من خلال حوار مطول أجراه مع صحيفة "واشنطن بوست" "Washington Post" الأمريكية، للعدد الصادر يوم 29 مارس 2006، وبالتحديد في إجابته على السؤال التالي: لماذا تمنع الولايات المتحدة إيران من امتلاك الطاقة النووية، ودعمت الهند في ذلك...، والأسلحة النووية الإسرائيلية؟ وقد نشر الحوار في نفس العدد على النحو التالي:=

="QUESTION: how we don’t allow Iran to have nuclear energy, yet we’re supporting India...

BUSH: yes, I know, I got it.

QUESTION: and Israel’s nuclear weapons.

BUSH: good good. I wouldn’t necessarily--well, first of all, let me explain the policy and then you can draw whatever conclusion you want.

BUSH: first of all, it’s in our interests that India use nuclear power to power their economic growth because, as I told you, there is a global connection between demand for fossil fuels elsewhere and price here.

So I went to India and I said – actually, that’s very sophisticated question, … but I said we ought to encourage you to use nuclear power ……

My attitude is that, over 30years, they have proven themselves to be a nonproliferator, that they’re a transparent democracy. It’s in our interests that they develop nuclear power to help their economy grow. They need power and they need energy to do so.

And they’re willing to go under the safeguards of IAEA. Which is an international forum to make sure that there are certain safeguards.

IRAN, the Iranians, are a nontransparent society. They’re certainly not a democracy. they are sponsors of terrorism. they have jointed the IAEA and yet we caught them cheating.

In other words, they weren’t upholding the agreements. And they ‘re started to try to enrich uranium in order to develop a weapons program..

India is heading to the IAEA. The Iranians are ignoring IAEA. And so, to answer your question about potential conflict of civilian energy power, I have said that I support the Russian proposal that says the Iranians should have a civilian nuclear industry…….but not en able that the Iranians to learn to enrich in order to develop a weapons program."

See: the site:

إن هيمنة الولايات المتحدة على مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية مكنتها من تنفيذ سياستها الانتقائية في مجال منع الانتشار خاصة في الشرق الأوسط، وجعلت مواقف الدول الكبرى أكثر تبعية لها ففي مؤتمر التمديد والمراجعة1995 اعتبرت كل الدول الكبرى أن إسرائيل لها مبرر شرعي لعدم توقيعها على المعاهدة.

والولايات المتحدة تمارس الضغط من خلال حق الفيتو في مجلس الأمن لمعارضة أي قرار لا يستجيب لتوجهاتها، بالإضافة إلى قوتها العسكرية الكبيرة وسيطرتها على هياكل الحلف الأطلسي التي تتيح لها شن أي حملة عسكرية ضد أي دولة تسعى لتطوير سلاح محظور.

ومن جانب آخر فإنها تسيطر سيطرة شبه مطلقة على المنظمة الأساسية التي تهتم بشؤون الذرة وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يفتح لها مجالا واسعا لتوجيهها واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة التي تتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية، ومن أهم مظاهر الهيمنة الأمريكية المالية والسياسية والإدارية على عمل الوكالة نجد مايلي:

1. حصلت الوكالة لفائدة صندوقها المالي سنة 2004 على مبلغ 74,75 مليون دولار من قبل جميع الدول الأعضاء (138دولة)، ودفعت الولايات المتحدة وحدها ربع هذا المبلغ(25%) أي ما يعادل 18,68 مليون دولار، ويشكل أضعاف ما ساهمت به الدول الكبرى الأخرى حيث ساهمت فرنسا بـــ6,15 مليون دولار، ثم بريطانيا بـــ5,26 ثم الصين بـــ1,08 ثم روسيا بـــ852 ألف دولار[1].
2. بلغت مجموع الأموال المتاحة للوكالة خارج إطار الميزانية العامة –والتي تمنحها الدول الأعضاء والمنظمات– حوالي18,27 مليون دولار سنة 2004، ساهمت الولايات المتحدة منها بنسبة أكثر من 40% بمبلغ 8,72 مليون دولار[2].
3. ساهمت الولايات المتحدة بـــ224 من خبرائها ومحاضريها ومتخصصيها في شتى المجالات وهذا من مجموع 2618 خبير، وهي أعلى نسبة وتليها بريطانيا 186 خبير،

---

www.washingtonpost.com/wp-dym/content/article/03/29:AR2006032901620.html [07/05/2006].

[1]- فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية: تقرير المدير العام لعام 2004.** أوت2005، ص6-9.

[2]- **المرجع نفسه**، ص16.

وهذا يعني أن هناك سيطرة مطلقة للجنسيتين الأمريكية والبريطانية على خبراء وفنيي الوكالة إذا علمنا أن عدد الدول الأعضاء التي تساهم بخبرائها هو 138 دولة.

فهل الخبراء الأمريكيون ملزمون بالسعي نحو مراقبة الأنشطة النووية والتكنولوجيا المتعلقة بها ونقل المواد الانشطارية بطريقة عادلة وحيادية أم يتعين عليهم إتباع سياسة حكومتهم الانتقائية؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن تغطي أكبر النسب من التكاليف وميزانية منظمة دولية لا تحقق مصالحها الإستراتيجية وتعارض سياست

المبحث الثاني: مواقف الدول العربية.

رغم أن المواقف العربية تجاه هذا القضية تشترك كلها في الرفض القاطع لفكرة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي إلا أن التباين كان واضحا بين كل دولة وأخرى وهذا ضمن ثلاث مواقف أساسية أولها هو الموقف الدبلوماسي الذي تمثله الجامعة العربية ومصر التي لعبت دورا مهما في مباحثات الرقابة على التسلح في المنطقة واقتراح مبادرات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والموقف الثاني وهو موقف محاولة تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل ضمن اتجاهين مختلفين أولهما محاولة تحقيق قدرة نووية عسكرية من قبل كل من العراق وليبيا وثانيهما محاولة تحقيق قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية لتحقيق رادع أدنى أمام القوة النووية الإسرائيلية.

المطلب الأول: الموقف الدبلوماسي.

1. المبادرات في إطار جامعة الدول العربية: لقد تبنت الجامعة عدة قرارات بشأن الموضوع وأهمها القرار رقم 5232 في الدورة 98 المنعقدة في 13 سبتمبر 1992، ويتضمن هذا القرار تنسيق مواقف الدول العربية تجاه الأسلحة الدمار الشامل وكذلك الجهود الرامية لإخلاء المنطقة منها، وتضمن كذلك ما يلي:

- أكد هذا القرار التأييد المطلق لإنشاء هذه المنطقة باعتبار أن ذلك هو أفضل وسيلة لتحقق الأمن لكافة دول المنطقة.

- تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية في إطار الجهود الرامية لإنشاء هذه المنطقة، بقدر ما تستجيب إسرائيل إلى المطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار تحت نظام الرقابة الدولية.
- دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأعضاء في المعاهدة إلى العمل على وضع كافة دول الشرق الأوسط لمنشآتها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- لفت نظر المجتمع الدولي ومجلس الأمن خاصة إلى خطورة ما تملكه إسرائيل من قدرات تمكنها من تصنيع مختلف الأسلحة المتطورة (النووية والبيولوجية والكيماوية).
- تشكيل لجنة من الدول العربية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لمتابعة هذا الموضوع وتنسيق الموقف العربي مع التجمعات الدولية الأخرى.

هناك قرار الجامعة رقم 5285 في الدورة العادية لسنة 1993 والذي تضمن ما يلي:

- التأكيد على القرار السابق.
- تشكيل لجنة من الدول الأعضاء تقوم بإعداد دراسة فنية تساعد الأمين العام في مهامه وبما يقوي الموقف العربي بخصوص تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- تكليف الأمين العام بمتابعة الجهود وتكثيف الاتصالات لإعلان هذه المنطقة والتزام الدول بتنفيذ أحكامها.

ثم جاء القرار رقم 5335 الصادر عن الدورة 100 المنعقدة في 21 سبتمبر 1993 وأهم ما جاء فيه ما يلي:

- تأكيد القرارين السابقين.
- تشكيل لجنة تضم الأردن والسعودية وسوريا ومصر والعراق والجزائر والمغرب للقيام بالدراسة الفنية اللازمة في ضوء الردود التي تلقتها الأمانة العامة وتحديد المواقف العربية المشتركة بشأن هذا الموضوع في المحافل الدولية المختلفة.
- تكثيف الجهود في الأمم المتحدة من أجل إعلان إنشاء هذه المنطقة.

وقبل إصدار هذه القرارات الثلاث أصدرت القمة غير العادية في 30 ماي 1990 ببغداد بيانا خاصا بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمن ما جاء في البيان

التأكيد على تجنب التركيز على نوع واحد من هذه الأسلحة لأن ذلك يعني في جوهره تبني منهجا انتقائيا فالخطورة نفسها يفرضها كل نوع من هذه الأسلحة في المنطقة.

إضافة إلى ذلك فقد تضمن "إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية"* بندا خاصا يحث كل الأطراف المشتركة في الاجتماع إلى السعي لتفعيل إنشاء هذه المنطقة من خلال الأجهزة الدولية المعنية.

وفي سنة 1995 تم إصدار قرار من الجامعة العربية والذي تم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على إثر انعقاد مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار، وتضمن هذا القرار ثمانية نقاط أساسية تتعلق بتقديم اقتراحات وحلول للمشكلة النووية وتهديد الذي تواجهه الدول العربية من قبل إسرائيل، فجاء في النقطة الثانية منه أن الأمن والاستقرار في المنطقة يقتضيان إزالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتضمنت النقطة الثالثة تنبيها وتنويها لخطورة السياسة النووية الإسرائيلية وكذا برنامجها النووي الخارج عن النظام الدولي وذلك بأنه يشكل تهديد للأمن الإقليمي ويقلل من صدقية معاهدة عدم الانتشار وعالميتها، كما أن تكريس الأمر الواقع بإلزام دول الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل بنظام منع الانتشار يشكل خللا خطيرا يهدد أمن المنطقة واستقرارها[1].

وما نلاحظه على معظم المبادرات العربية المشتركة أنها تتميز بعدم وجود دعم دولي فعال دبلوماسيا وسياسيا نظرا لاستمرار الهيمنة الأمريكية وحمايتها المطلقة لإسرائيل، كما أن المبادرات العربية خاصة في الجامعة العربية لا تتجاوز التنديد وإصدار القرارات والبيانات التي لن تؤثر في تغيير النهج الإسرائيلي في مجال الأسلحة النووية، كما أن التنازلات المستمرة التي تحتويها هذه المبادرات تشكل ضعفا بالنسبة للطرف العربي ونجاحا للسياسة النووية الإسرائيلية.

2. المبـــــادرة المـــــــــصرية: لقـــد أدت مصـــر دورا مهما على الصعيد الدبلوماسي في شأن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهذا بداية مع الاقتراح الثنائي رفقة إيران لهذا الموضوع سنة 1974، أي بدأت مصر

*- هو اجتماع للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى سوريا ومصر في دمشق بتاريخ 06 مارس 1991، وتم إصدار بيان مشترك يتعلق بالتعاون العربية وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية المعاصرة أطلق على البيان "إعلان دمشق".

(1)- "قرار مجلس جامعة الدول العربية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 1995"، **معلومات دولية.** العدد 25، (ماي 1995)، ص 52.

توضح توجهاتها وقلقها الشديد تجاه التسلح النووي الإسرائيلي، والسعي لحشد الرأي العام الدولي ضده، فقد طالب وزير الخارجية المصري السابق "عمرو موسى" من نظيره الإسرائيلي بأن يقبل بالموافقة على زيارة بعض المتخصصين المصريين لموقع ديمونة، حيث رفض "بيريز" بقوله: "إذا افترضنا أن موسى وصل إلى ديمونة ولم يجد السلاح النووي، عندها ستضيع منا كل إستراتيجية الردع التي عملنا لها طوال الفترة الماضية"[(1)]، كما أعرب "عمرو موسى" عقب مؤتمر التمديد والمراجعة لسنة 1995 عن "إن وجود برنامج نووي خارج إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى حدودنا الشرقية نعتبره وضعية خطيرة ... ولابد على إسرائيل أن تنضم إلى المفاوضات الدولية وإلى معاهدة عدم الانتشار النووي وأن تضع كل منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة"[(2)].

لكن أهم مبادرة مصرية كانت مبادرة الرئيس "حسني مبارك" التي تقدم بها في 08 أفريل 1990 تتضمن مشروعا لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأهم ما جاء فيها:

- ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية في الشرق الأوسط.
- تقوم جميع دول المنطقة بتقديم تعهدات متساوية ومبادلة بهذا الشأن.
- ضرورة وضع إجراءات وأساليب لضمان التزام جميع الدول بالاتفاق الكامل.

كما قدم وزير الخارجية المصري في 04 جويلية 1994 مجموعة من المقترحات المصرية لتدعيم مبادرة الرئيس في مجال بناء الثقة:

- دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى إسرائيل والدول العربية إلى التأييد الواضح وغير المشروط لإقامة هذه المنطقة، وتعهدها بعدم اتخاذ خطوات تعرقل ذلك.
- دعوة هذه الدول لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى المعاهدة وإلى نظام التفتيش النووي الدولي.
- دعوة دول المنطقة التي لم تكن قد فعلت ذلك إلى الإعلان عن تعهدها بـــ:

---

(1)- عبد الرحمان عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة 1981-1998"، **السياسة الدولية**، العدد 144، (أفريل 2001)، ص 45.

(2)- Karem, **Op.cit.** p 627.

أ. بعدم استخدام الأسلحة البيولوجية الكيماوية أو النووية.

ب. بعدم إنتاج أو الحصول على أسلحة النووية.

ج.بعدم إنتاج أو الحصول على مواد نووية صالحة للاستخدام العسكري.

د. بقبول نظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما بلورت مصر موقفها النهائي تجاه إنشاء هذه المنطقة وتجاه الموقف الإسرائيلي الذي يشكل عائقا في ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 06 أوت 1997 وأكدت فيها أنها ملتزمة بإنشاء هذه المنطقة وأنها باعتبارها دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار فقد أبدت بوضوح رفضها للخيار النووي الذي ترى أنه يشكل تهديدا خطيرا في الشرق الأوسط وقد اختارت إسرائيل للأسف أن تبقى خارج المعاهدة مما أدى إلى عدم توازن خطير في المنطقة، كما رفضت في هذه الرسالة الموقف الإسرائيلي المتعلق بكون أن السلام والعلاقات الاقتصادية المكتملة النمو بين جميع الدول هي شرط أساسي لإنشاء هذه المنطقة، ذلك أن تأزم العلاقات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لم تعرقل إنشاء مثل هذه المناطق، وتضمنت الرسالة رفض الشروط المسبقة الإسرائيلية التي ترى فيها أنها طريقة مؤكدة للفشل وأن إنشاء هذه المنطقة هو في حد ذاته من دعائم بناء الثقة وعمل من أعمال المصالحة السياسية، ولا يمكن تحقيق السلام الذي تصبو إليه إسرائيل في ظل منطقة متفجرة وتحت تهديد الخطر النووي الإسرائيلي[1].

وعموما فإن الموقف المصري يتبلور في النقاط التالية:

- إن رفضها للانضمام إلى المعاهدة وتطبيق الضمانات يمكن أن يثير مزيدا من الشكوك وذلك ما يشكل عقبة لإحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح والأمن في المنطقة[2].
- إن السماح لها بمواصلة أنشطة نووية غامضة خارج الرقابة الدولية سيؤدي لا محالة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن يتطور إلى سباق تسلح إقليمي له عواقب خطيرة، ولأجل حماية المنطقة من سباق التسلح النووي فيجب أن تخضع كل الدول إلى

---

(1)- عبد العال، **مرجع سبق ذكره.** ص 55.

(2)- محمد سيد أحمد، "مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 22، (ربيع 1995)، ص 71، 72.

نفس الالتزامات ونفس المسؤوليات، كما يجب تجاوز الازدواجية بما لا يتفق مع مبدأ عالمية المعاهدة.

- يجب الاقتناع بأن مسألة السلاح النووي الإسرائيلي وأخطاره ليست عبارة عن خلاف سياسي إقليمي، وإنما هي قضية جوهرية متعلقة بمدى مصداقية النظام العالمي لمنع الانتشار، لذلك يجب الضغط على إسرائيل لأن تنضم إلى المعاهدة وأن تستجيب لمطالبات مصر المتكررة في هذا الشأن[1].

ورغم كل هذه المبادرات المصرية لمحاولة التخلص من التهديد النووي الإسرائيلي بوسائل دبلوماسية إلا أنها فشلت في ذلك بسبب عدة عوامل أهمها:

أ. رفض إسرائيل لمعالجة الموضوع في سياقه المستقل وربطه بشروط مسبقة يصعب تحقيقها إضافة إلى عدم اعترافها بالمعاهدة ونظام الضمانات، فقد اشترط المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة أربعة شروط على قبول الاقتراح المصري:

- الشمول: أي ينبغي تناول المسألة النووية في السياق الكامل لعملية السلام.
- الإطار الإقليمي: أي لا يمكن تحقيق أو ضمان عدم الانتشار النووي إلا بجعل المنطقة قابلة لإمكانية التحقق من خلوها من الأسلحة النووية.
- النهج التدريجي: أي البدء أولا بتدابير بناء الثقة والأمن مع إعطاء الأولوية للنظام التي أثبتت التجربة أنها تدميرية ومزعزعة للاستقرار.
- أسبقية عملية السلام: أي التفاوض الحر والمباشر بين جميع دول المنطقة بالإضافة إلى ترتيبات التحقق المتبادل.

ب. السلوك التصويتي للدول في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي أصبح يتميز بالتبعية إلى السلوك التصويتي الأمريكي خاصة والغربي عموما الذي يتميز بالانحياز الكامل لإسرائيل خاصة في الشؤون المتعلقة بأمنها القومي وهذا ما أفشل الدبلوماسية المصرية في حمل المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل.

ج.وما زاد من حدة تأثير العاملين السابقين هو استمرار مصر في تقديم تنازلات حول الموضوع، حيث كانت الوفود المصرية في الأمم المتحدة تقوم بتقديم تعديلات على

---

[1]- **المرجع نفسه.** ص 57.

مشروع إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية (صيغ منقحة للمشروع)، وهذا ما كان سبب في تحفظ بعض الدول العربية ذاتها مثل ليبيا والعراق سنة 1994 عندما غيرت مصر عنوان مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة من "التسلح النووي الإسرائيلي" إلى "حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، وهذا ما تعتبره إسرائيل نجاحا دبلوماسيا يشجعها على زيادة تقديم شروطها الأولية ومطالبها لاعتقادها بإمكانية التنازل العربي.

إن الدول العربية لم تتخذ الخيار الدبلوماسي كخيار وحيد وإنما هناك موقفين آخرين موحدين من حيث الهدف وهو ترجيح ميزان القوى لصالحها، ومختلفين في الطريقة فأحدهما يركز على بناء قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية متطورة لتحقيق حد أدنى من الردع المتبادل، وآخر بتطور برامج نووية لتحقيق توازن الرعب النووي.

المطلب الثاني: موقف تبني الخيار النووي.

1. البرنامج "النووي" العراقي: استندت العراق على طاقاتها البشرية الخاصة والتي كانت مؤهلة بنسبة كبيرة للانطلاق في برنامج نووي مستقل، فقد كانت الحكومة العراقية سنة 1972 توظف في مصالحها حوالي 43645 عالما ومهندسا في المجال النووي[1] كأكبر نسبة في الدول العربية، ومن جهة أخرى اعتمدت العراق في هذا البرنامج على الدول الصناعية الكبرى وخاصة فرنسا التي وضعت حجر الأساس لهذا البرنامج وذلك بين سنتي 1975 و1981[2]، وقد عقد الرئيس الراحل "صدام حسين" مع فرنسا[3] لبناء مفاعلات نووية أولها كان بقوة 500 ميغاواط للأغراض السلمية والثاني هو موقع (تموز1) أو ما يعرف بـــ"أوزاريك" ومفاعل آخر هو مفاعل (تموز2) أو "أوزيرس"، كما تعاونت مع الاتحاد السوفيتي سابقا، وألمانيا الغربية وبعض الشركات البلجيكية كما تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مشروع الذرة مقابل السلام، وقد عقدت لجنة الطاقة الذرية العراقية عدة عقود مع شركة إيطالية لصنع وقود المفاعلات النووية.

---

(1)- مصطفى عدنان، **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1985، ص 41.

(2)- François Géré, **La Prolifération Nucléaire.** France :Presses Universitaires De France, Avril 1995, p 63.

(3)- Le Gelte, **Op.cit.** p 120,121.

وقد بلغت الأشغال في مفاعلي "تموز" إلى مراحل متقدمة من العمل في مجال فصل البلوتونيوم غير أن القصف الإسرائيلي للمفاعل عرقل هذه الأشغال بصورة كبيرة، لكن بعد هذه الحادثة عزم الرئيس العراقي على تحقيق الخيار النووي من خلال تصريحه "بإعادة بناء مفاعلي "تموز" في أقرب وقت... وأن أي قوة لن تستطيع منع العراق من تحقيق قدرتها النووية"[1]، وأعلن عن الانطلاق في برنامج واسع أطلاق عليه "البرنامج الوطني" حيث قام باستدعاء كبار العلماء العراقيين وتكليفهم بمهمة الانطلاق في برنامج نووي يعتمد هذه المرة على تقنية تخصيب اليورانيوم، ويجب أن يحاط بالسرية والكتمان وأن يكون تحت إشراف لجنة الطاقة الذرية العراقية بهدف صناعة قنابل نووية، وكان ذلك ضمن مراحل متتالية وفي إطار أربعة مجموعات بحث متفرقة لكل منها مهام محددة ودقيقة، وكان يضم البرنامج الجديد خمسة مواقع نووية، ثلاث منها بالقرب من بغداد (موقع التويثة، وموقع الأثير، موقع الطارمية)، واثنان في الشمال بالقرب من الموصل، وقد تواصلت الجهود العراقية إلى أن تمكنت من تخطي كل المراحل الصعبة لإنتاج السلاح النووي وتمكنت مجموعات البحث الأربعة من إنجاز تصميم ابتدائي للقنبلة النووية في أواخر سنة 1990، وبقيت مهمة تصنيع وإنتاج القطع المكونة لها لهيئة التصنيع العسكري العراقية، لكن تم قصف أهم موقع وهو موقع "التويثة" الذي كان يضم مفاعل "تموز"، في جانفي 1991 لكن هذه المرة من طرف القوات الأمريكية ليتوقف البرنامج النووي العراقي عند هذا الحد[2].

ويمكننا إبراز الملاحظات التالية المتعلقة بالخيار النووي العراقي لمواجهة إسرائيل:

- إذا كانت إيران وإسرائيل قد شكلتا الدافع الأساسي للعراق للانطلاق في برنامج نووي في السبعينيات، فإن الهدف الأساسي الذي أقيم لأجله "البرنامج الوطني" سنة 1981 هو كسر الاحتكار الإسرائيلي في المنطقة، ففي بداية الأمر كان "صدام حسين" متخوفا من التطور الإيراني في عهد الشاه في مجال استغلال الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، وسعي الشاه لتعزيز قوته الإقليمية، لكن بعد القصف الإسرائيلي للمفاعل العراقي أصبح الهدف الأساسي هو مواجهة التحدي النووي الإسرائيلي والانتقام، وتجلى ذلك بصورة

[1]- Pean, **Op.cit.** p 174.

[2]- جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005، ص 127.

واضحة عقب القصف حيث صرح الرئيس العراقي لأحد مهندسي* "البرنامج الوطني" "لابد لنا أن نبني بسواعد وعقول العراقيين برنامجا نوويا بديلا، ولابد من امتلاك السلاح النووي ليكون رادعا لاعتداءات إسرائيل"، فهو موجه بدرجة أولى ضد إسرائيل، ذلك أن "صدام" استغل أول فرصة تشتعل فيها الحرب لقصف تل أبيب بصواريخ "سكود" في حرب الخليج الثانية، وأن هذه الأخيرة أدركت هي الأخرى أن هذا البرنامج موجه ضده ولو تمكن من اكتساب هذا السلاح لاستهدف إسرائيل بالدرجة الأولى، فقامت عن طريق أجهزتها المخابراتية ووسائل الإعلام العالمية بتعظيم خطورة هذا البرنامج على المنطقة بأكملها، كما قامت بعمليات تهدف إلى عرقلة هذا البرنامج كاغتيال الدكتور العراقي "عبد الرحمان رسول" واغتيال الفيزيائي "يحي المشد" والدكتور "سلمان رشيد سلمان"، وكذلك عملية تفجير أحد مكونات المفاعل العراقي الأساسية الذي كان بصدد الشحن نحو العراقي بأحد الموانئ الفرنسية، كل هذه الأعمال التي قامت بها إسرائيل زادت من ترشيحها لتكون أول هدف عسكري عراقي في حالة نشوب أي نزاع، كما زادت من مضاعفة الجهود العراقية لاستكمال البرنامج.

- لقد أثبت التجربة العراقية بحق "الازدواجية" في سياسة منع الانتشار النووي، فمن جهة –في سنوات السبعينيات– رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن إسرائيل تقوم بتطوير أسلحة نووية ولم تتدخل الولايات المتحدة ولا المجتمع الدولي لمنعها، وفي مقابل ذلك ورغم أن كل الدلائل كانت تشير سنة 1992 إلى أن البرنامج النووي العراقي قد توقف وكذلك توقف معه برنامج الأسلحة البيولوجية والكيماوية، وهذا لم يمنع الولايات المتحدة من قصف العراق عدة مرات وفرض حصار عليه ومن ثم احتلاله في ماي 2003 بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل رغم الحقائق التالية:

1. إن كل البعثات التفتيش وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بداية بلجنة "الأونيسكوم" "UNSCOM" ثم لجنة "الأنموفيك" "UNMOVIC"*، ثم التقارير المتتابعة

---

*- هذا المهندس هو جعفر ضياء جعفر، وهو عراقي حائز على دكتوراه دولة في فيزياء النووية اشتغل عدة مناصب في العراق أهمها رئيس قسمي الفيزياء والمفاعل النووي في لجنة الطاقة الذرية العراقية (1967-1970)، وكذا رئيس باحثين ومستشار ورئيس دائرة الدراسات والتطوير التابعة للجنة الطاقة الذرية العراقية، ثم نائب رئيس لهذه الأخيرة (1975-1988)، ثم مدير مشروع البتر-وكيماويات 3 (الاسم الرمزي للبرنامج النووي العراقي 1989-1991)، وهو من أبرز المقربين للرئيس العراقي.

*- الأونيسكوم: وهي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، (United Nations Special Commission) وهي لجنة خاصة تأسست من قبل مجلس الأمن لتطبيق القرار رقم 687 لسنة 1991 الخاص بالعراق والمتعلق بنزع الأسلحة الكيماوية

للوكالة أكدت كلها على أن العراق قد تخلى عن تطوير برامج أسلحة دمار شامل، فلجنة الأونيسكوم قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن سنة1995 مفاده أن العراق أصبحت بعيدة جدا على التصنيع في المجال العسكري النووي، وأن عمليات القصف الأمريكي أثناء عملية "عاصفة الصحراء" قد أوقفت بالكامل عمليات تخصيب اليورانيوم، ثم رفعت تقريرها النهائي إلى المجلس في 04 ماي 1998 الذي يقر أن مهمة تفتيش المواقع الرئيسية قد اكتملت، وبالرغم من كل هذا فإن الشعب العراقي لم يسلم من عملية عسكرية أخرى "عملية ثعلب الصحراء" في ديسمبر1998.

2. وعندما تم إلغاء عمل اللجنة واستبدالها بـــ"الأنموفيك" حيث عين على رأسها المدير السابق للوكالة "هانز بليكس" "Hans Blix" سنة1999، لم تجد هذه الأخيرة الأدلة الكافية لإدانة العراق، التي أبدت تعاونا وثيقا معها ابتداء من سنة 2002، وقدمت تقريرها النهائي إلى مجلس الأمن في 16 مارس 2003، الذي أكد عدم وجود أي دليل لوجود هذه الأسلحة أو برنامج لها، وأن العراق التزمت التزاما كليا بتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم1441، كما أن "بليكس" قدم تقريرا آخر يؤكد فيه العراق أبدت تعاونا ايجابيا ونشطا مع لجنته، وأكد أنه اشرف على بداية السلطات العراقية بتنفيذ آخر ما طلب منها وهو تدمير كل ما تملك من صواريخ "صمود2" ذات المدى القصير(150-180كلم)، وبدأ تنفيذ ذلك فعلا في أواخر فيفري 2003، ورغم كل ذلك إلا أن الرئيس الأمريكي لم يتأخر عن موعد 20 مارس 2003 لشن الحرب على العراق بهذه التهمة، وفي المقابل فإن إسرائيل ترفض التفتيش والرقابة الدولية لبرنامجها النووي السري وأسلحتها طيلة أكثر من خمسين سنة دون ردة فعل مماثلة.

3. محمد البرادعي أعلن في 27جانفي 2003 أنه لا وجود لهذه الأسلحة أو برامجها في العراق وأن هذا ما أثبته عمل خبراء الوكالة، وأنه بالإمكان تجنب الحرب،

والبيولوجية وكذا الصواريخ البالستية، ويرأسها مدير تنفيذي تعينه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أما "الأنموفيك" فهي لجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش " United Nations For Monitoring and Verification Commitee" وهي لجنة خاصة تأسست من قبل مجلس الأمن لتنفيذ القرار رقم 1441 لسنة 2002، لنزع الأسلحة الكيماوية و البيولوجية وكذا الصواريخ البالستية.

ومن جهة أخرى نفى رئيس مجموعة مسح العراق وجود هذه الأسلحة كما نفى ذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين أنفسهم*.

وبهذا فشلت محاولات العراق في إنتاج قنابل نووية لمجابهة الاحتكار النووي الإسرائيلي، نظرا لعدة أسباب أهمها الحملة الإعلامية والسياسية الدولية التي قادتها الولايات المتحدة وإسرائيل التي ضخمت البرنامج النووي العراقي على أنه يهدد الإنسانية والسلم والأمن.

2. البرنامج "النووي" الليبي: اهتمت ليبيا بهذا المجال منذ أواخر الستينيات، وأبرمت في هذا الشأن العديد من الاتفاقيات مع كل من فرنسا وألمانيا والهند والأرجنتين والسويد والبرازيل، غير أن الضغوط الأمريكية حالت دون تمكنها من النجاح في ذلك، فاتجهت إلى الاتحاد السوفييتي سنة 1976 إذ تم الاتفاق على انجاز مفاعلين، وتم إنشاء آخر في سنة 1986، وحاولت استيراد سلاح نووي سرا حيث قدمت الدعم المالي لبرنامج باكستان النووي مقابل الاستفادة من خبراتها في هذا الميدان، وفي عام 2003 تمت مصادرة قطع من جهاز طرد مركزي كانت موجودة على متن سفينة مسجّلة في ألمانيا، كانت متوجهة إلى ليبيا، وتورط في ذلك مهندس ألماني تحصل على مبلغ 34 مليون دولار لقيامه بمهمة شحن هذه الأجهزة(1).

لكن لم تتمكن من الوصول إلى برنامج حقيقي يؤهلها إلى امتلاك أسلحة نووية، وترجع أسباب هذا الفشل الذي دفع بها في آخر المطاف إلى تجريد نفسها طواعية من كل برامج أسلحتها غير التقليدية، إلى العوامل التالية:

- أدى نقص المؤهلات العلمية في ليبيا إلى تأخير وعدم فعالية برنامجها النووي، فقد كان عدد العلماء والمهندسين في مجال الذرة سنة 1973 يقدر بـــ8319، وهو عدد ضئيل لبرنامج نووي طموح خاصة إذا قورن هذا العدد بنظيره في مصر مثلا التي كانت تتوفر على 593254 عالما، والعراق بـــ43645، والسعودية بـــ33376(2)، وهذا

*- «Le 13 janvier 2001, le ministre american de la défence D. Rumsfeld déclarait au contraire n'avoir aucune preuve que les Irakiens aient repris leurs traveaux dans le domaine chimique et biologique.» CF: Le Guelt, **Op.cit.** p125.

(1)- "محاكمة ألماني في قضية البرنامج النووي الليبي"، على الموقع الالكتروني:
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world_news/newsid_4815000/4815744.stm. p 03. [28/12/2006]

(2)- مصطفى، **مرجع سبق ذكره.** ص41،40.

النقص في المؤهلات البشرية حال دون الانطلاق في مشروع نووي وطني مستقل على غرار المشروع العراقي.

- نقص الموارد الأولية للطاقة النووية على غرار اليورانيوم والبلوتونيوم، أو بالأحرى نقص تكنولوجيا الاستكشاف وعدم قدرة ليبيا على نقلها بسبب الحصار الذي كان مفروضا عليها.
- توتر العلاقات الدبلوماسية الليبية مع الدول الغربية بسبب قضية "لوكربي"، وبسبب اكتشاف برنامج أسلحة الدمار الشامل من طرف المخابرات الغربية، مما جعل الولايات المتحدة وحلفائها تفرض حصارا اقتصاديا عليها، ساهم في تقليص وتطويق مبادلاتها التجارية بما في ذلك العسكرية لاسيما المتعلقة بصناعة أسلحة دمار شامل.
- اقتناع الرئيس الليبي "معمر القذافي" بحقيقة الظروف الدولية الجديدة التي استحدثتها أحداث 11سبتمبر، بتزايد مظاهر الهيمنة الأمريكية على العالم، إضافة إلى مصير التجربة العراقية.

وبناء على هذه الظروف اقتنع الرئيس الليبي بأنه لا جدوى من امتلاك بلاده للسلاح النووي على حد تعبيره[1]: "ضد من سنستخدمه؟"، ذلك أن الظروف الدولية قد تغيرت، وفي مقابل ذلك كان ينتظر أن تتحصل بلاده على تحفيزات ومكافئات وضمانات أمنية مقابل تخليها عن برنامج أسلحتها، إذ صرح أن بلاده أصيبت بخيبة أمل كبيرة جراء عدم حصولها على ضمانات أمنية كافية من قبل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي[2]، وأنه إذا لم تحصل ليبيا على مكافئات وضمانات فإن ذلك لن يشجع دولا أخرى على القيام بنفس الخطوة.

وبناء على الظروف السابقة قامت ليبيا بتطبيع علاقاتها مع الدول الغربية، وقبلت في سبتمبر 2003 بدفع تعويضات لأهالي ضحايا الطائرة الأمريكية التي أسقطت في منطقة "لوكربي" سنة 1988، والمقدرة بـــ10 ملايين دولار لعائلة كل ضحية من 270 ضحية، وأقرت أنها واصلت طيلة 20 عاما برنامجا سريا هدفه تحويل وتخصيب اليورانيوم، وأنه

---

[1]- أحمد طاهر، "العلاقات الليبية الأوروبية: بداية جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد 159، (جانفي 2005)، ص 199.
[2]- **المرجع نفسه.** ص200.

كان يرمي لإنتاج سلاح نووي، وأنها قامت باستيراد مواد نووية فيما بين سنتي 1980-2003[1]، وبذلك توقفت التجربة الليبية في محاولة امتلاك أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل وبرامج الصواريخ الباليستية كذلك.

المطلب الثالث: الخيارات العربية البديلة.

في ظل تصلب الموقف الإسرائيلي، وصعوبة تجاوز الدول العربية للتهديد النووي في الشرق الأوسط، وإحكام القبضة الأمريكية على انتشار الأسلحة النووية وسياستها المنحازة، ماذا بقي أمام الدول العربية من خيارات؟

1. الخيار العسكري لتطوير أسلحة غير تقليدية: يذهب العديد من الإستراتيجيون العرب* إلى ترجيح تبني موقف عسكري صارم تجاه هذه المشكلة، يهدف إلى اكتساب أسلحة غير تقليدية لاسيما الصواريخ الباليستية، كمدخل لتحقيق أدنى رادع متبادل أمام السلاح النووي الإسرائيلي، فضلا عن ذلك يتوجب مواصلة تحديث الأسلحة التقليدية ذات القدرات التدميرية العالية، بالخصوص لدى دول الطوق كمصر وسوريا، ويستند مؤيدو هذا الخيار إلى المزايا التي يتمتع بها: أولها هو رخص وسهولة تصنيع هذه الأسلحة ذاتيا، وثانيتها المرونة في استخدامها مقارنة بالأساليب المعقدة والقنوات المتشابكة لاتخاذ قرار استخدام السلاح النووي، وثالثها أن الاستخدام غير المقيد لها يجعلها وسيلة ردع ذات صدقية كبيرة، وخاصة منها الصواريخ التكتيكية والصواريخ قصيرة المدى التي قد تهدد أمن إسرائيل عند نشرها ضمن القوات المسلحة لدول الطوق.

ويرى الفريق المصري "سعد الدين الشاذلي" أن هذا الخيار سيكون حلا مناسبا لمواجهة إسرائيل عن طريق حشد قوات عربية تقليدية فعلية على مستوى دول الطوق أساسا، ودول أخرى كالعراق -قبل الاحتلال الأمريكي-، مما يشكل رادعا قويا ضد إسرائيل ذلك أنه فشلت سياسة الردع وتطورت الأوضاع إلى حرب شاملة فإن الدول

---

[1]- فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة 2004.** ديسمبر2004، ص94.

*- نذكر من بينهم أولئك الذين شاركوا في الندوة العلمية التي عقدت في سنة 2001، تحت عنوان "الخيار النووي في الشرق الأوسط"، أمثال: محمد محمود أبو غدير من جامعة الأزهر، والمختص في شؤون التسلح النووي في الشرق الأوسط محمد عبد السلام، وزكريا حسين من مصر، وبومهدي بلقاسم من جامعة الجزائر، ورياض مصطفى مجاهد من هيئة= = الطاقة الذرية المصرية، إضافة إلى فهمي أمين هويدي وبعض العسكريين الأكاديميين كالفريق المصري سعد الدين الشاذلي، واللواء المصري محمد نبيل فؤاد طه.

العربية باستطاعتها تحمل خسائر بشرية من 2 الى3 ملايين، في حين أن إسرائيل لا تستطيع تحمل أكثر من 150 ألف قتيل، كما يرى أن الخيار العسكري يجب أن يكون بشكل تشارك فيه كل الدول العربية بنسب متكافئة من دخلها القومي في بناء جيش عربي وتعزيزه بأنظمة عسكرية تقليدية حديثة[1]، بما في ذلك القدرات الصاروخية التي يملكها العرب قد تشكل رادعا مناسبا لو ارتكز ذلك على الإيمان بمبدأ توزيع الأدوار لتشكيل قوة قوامها الصواريخ القصيرة المدى، مع قوة جوية متطورة لما يلزم لشل العمق الإسرائيلي وإحداث اكبر حجم من الخسائر في مساحة لا تزيد عن 21 ألف كلم^2، قد تشل قدرتها على الرد بالأسلحة النووية.

لكن هذا الرأي يتطلب إرادة سياسية قوية لدى كل الحكام العرب والتي هي مفتقدة في وقتنا الحاضر نظرا لتفكك الأمن القومي العربي وغياب التنسيق في السياسات الأمنية؛ وقد يتحقق هذا الخيار بشكل انفرادي بأن تقوم به احدى دول الطوق منفردة بتطوير أنظمة صواريخ متطورة وأسلحة غير تقليدية تتمكن من خلالها من ردع إسرائيل، دون التخلي عن النهج الدبلوماسي في السعي لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بحيث تكون هذه الترسانة العربية محل تفاوض، وتشكل وسيلة ضغط مزدوجة ويتحقق التكامل بين القوة العسكرية والسياسية لدفع إسرائيل نحو التنازل عن موقفها تجاه ترسانتها النووية.

2. **الخيارات العسكرية لاستخدام الإشعاعات النووية:** ويندرج هذا الخيار ضمن بناء قاعدة علمية نووية للأغراض السلمية، وما ينتج عنها من مواد مشعة يمكن استخدامها كسلاح، فالأسلحة الإشعاعية تتميز عن غيرها بأنها قابلة للتحكم في شدتها والعمل على الحد من آثارها، وتحديد المناطق المراد إصابتها، وهي وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التي يصعب تحقيقها بالوسائل العسكرية الأخرى، علاوة على ذلك فإن المواد المشعة المستخدمة في صنع هذه الأسلحة تنتج من مفاعلات الطاقة النووية بكل أنواعها بما في ذلك ذات الأغراض السلمية[2]، وبكميات كبيرة فمثلا تقدر كمية المخلفات المشعة عن تشغيل محطة نووية بقوة 1000 ميغاواط بحوالي 3 طن من المواد العالية الإشعاع في

---

[1]- سعد الدين الشاذلي، **الخيار العسكري العربي1984-1993.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص303-308.

[2]- رياض مصطفى مجاهد، "الأسلحة النووية والخيارات العسكرية الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص298.

مدة ثلاث سنوات، إضافة إلى أن هذا السلاح لا يحدث دمارا شاملا في المنشآت مما يتيح استخدامه لأغراض هجومية في منع عبور العدو للممرات المائية وإغلاق الممرات الجبلية، ودفاعية في إرغام القوات المعادية على الانسحاب وإجبار المدنيين على إخلاء المدن والمناطق الإستراتيجية المستهدفة؛ أما وسائل الإطلاق فهذه الأسلحة لا تتطلب وسائل متطورة على غرار السلاح النووي، بل بالإمكان نشرها وتركيبها على قذائف المدفعية العادية أو على الصواريخ قصيرة المدى أو على الطائرات كما أنها تكون على شكل سوائل أو مواد صلبة، وبهذا قد تستطيع الدول العربية إذا تمكنت من التحكم في التقنية النووية للأغراض السلمية أن تنجح في تصنيع هذه الأسلحة لتكون رادعا بديلا في وجه الرادع النووي الإسرائيلي، غير أنه يجب تجاوز بعض الصعوبات التقنية التي تتعلق التكنولوجيا الحديثة لفصل المواد المشعة عن الشوائب الأخرى، وفي عملية تركيب هذه الأسلحة كرؤوس للصواريخ، وكل هذا يتطلب تعاون نووي بين جميع الأقطار العربية وتسخير كل الإمكانيات العلمية والمادية.

3. خيار تفعيل النهج الدبلوماسي: ويتضمن هذا الخيار تكثيف ومضاعفة النشاط العربي الدبلوماسي والسياسي، واستغلال التطورات الإقليمية في المسألة النووية خاصة تطورات الملف النووي الإيراني بهدف تشديد الضغط على إسرائيل ومواصلة الضغط الدبلوماسي عليها لجرها إلى القبول بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والتوقيع على معاهدة عدم الانتشار، ويتضمن هذا الخيار الخطوات التالية:

- العمل على البحث والدراسة في الدول العربية في إيجاد منهج لإنشاء هذه المنطقة، وتحديد خطوات عملية لإنشائها، والنظر في إمكانية إنشاء نظام عربي للتفتيش والتحقق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ضرورة التوصل إلى قاعدة اتفاق عربية حول مشروع معاهدة لإنشاء هذه المنطقة، وإيجاد صيغة قانونية محددة ومدروسة تتفق عليها كل الدول العربية، تمهيدا لطرحها على الساحة الدولية، ودعوة إسرائيل للانضمام إليها، وتوعية المجتمع الدولي بمخاطر الأنشطة النووية الإسرائيلية.
- استمرار الدبلوماسية العربية في الضغط والتنديد في المؤتمرات الدورية لتمديد ومراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدفع إسرائيل للانضمام إليها بما يضمن

تعزيز نظام منع الانتشار في المنطقة، وتحقيق عالمية المعاهدة بانضمام كافة الدول دون استثناء، والدعوة لتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل وبنفس الوتيرة التي تطبق بها على مصر وإيران وليبيا.

- استمرار الضغط في منظمة الأمم المتحدة، والمطالبة بتأييد وتطبيق قرار الجمعية العامة الذي طالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والدعوة لضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم487 لسنة 1981، والقرار رقم687 لسنة 1991، واللذان يحثان إسرائيل على وضع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التفتيش الدولي.
- ضرورة عزوف الدول العربية عن التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية بهدف اشتراط توقيع إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار.

4. الخيار النووي للاستخدامات السلمية: لقد أصبح هذا القرار خيارا إستراتيجيا في الآونة الأخيرة، لاسيما وأن انتشار بناء المحطات النووية للطاقة السلمية يتجه الآن نحو الدول النامية بعدما حققت الدول المتقدمة تطورا كبيرا في هذا الميدان، فهناك حاليا 32 محطة نووية قيد الانجاز منها 18 محطة في الدول النامية، حيث بلغ عدد المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء 439 مفاعلا في 33 دولة حتى نهاية 2004، يتركز استخدامها في الدول المتقدمة، حيث يوجد نصف عدد المحطات النووية تقريبا في أوروبا الغربية (146 مفاعلا)، وأمريكا الشمالية (118 مفاعلا، منها 104 مفاعلات في الولايات المتحدة وحدها)، على حين يوجد 10% تقريبا في الدول النامية، حيث تعتمد معظم الدول المتقدمة على إنتاج نسبة من الكهرباء بالطاقة النووية، وتبلغ تلك النسبة 78% في فرنسا، 66% في السويد، 65% فى سلوفاكيا، 16% فى روسيا الاتحادية، 30% في ألمانيا، 35% في اليابان، 20% في الولايات المتحدة. وعلى العكس تنتج بعض الدول النامية نسبة ضئيلة من الكهرباء بالطاقة النووية مثل الأرجنتين (7%) والبرازيل (4%) والهند (7.3%)، وجنوب أفريقيا (6.6%)، إذ أصبحت الطاقة النووية محلا لمجالات التنمية في الصناعة والطب والزراعة وأكثر من ذلك أصبحت طاقة بديلة في ظل الاعتماد الكلي للدول العربية على الطاقة النفطية، وهذا ما عبرت عنه العديد من الدول العربية لاسيما مصر التي

أصبحت تلح على ضرورة تطوير الطاقة النووية السلمية لما تمثله من قوة دفع حقيقية للتنمية الاقتصادية والتطور، وكانت سباقة في ذلك ابتداء من الاستفادة من برنامج الذرة مقابل السلام لسنة 1953، وتم بناء مفاعل "إنشاص" على اثر ذلك بقوة 2 ميغاواط، كما أسست مركز بحوث وتكنولوجيا الإشعاع أين بدأ فعلا الاهتمام المصري بالبعد التنموي للطاقة الذرية[1]، ثم قامت مصر سنة 1983 بطرح مناقصة دولية بإنشاء مفاعل كبير بطاقة 900 ميغاواط، غير أن حادثة "تشيرنوبل" دفعت الرئيس المصري إلى توقيف هذا البرنامج مؤقتا عندما أعلن في جويلية 1992 أن "شراء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء يمثل عبء اقتصاديا ضخما على ميزانية الدولة... وعدم توفر الفنيين والعمال وصعوبة احتواء الحوادث مثل حادث تشيرنوبل في الاتحاد السوفيتي"[2]، لكن لم يتوقف البرنامج بشكل نهائي إذ دعى الرئيس المصري في 2006 إلى إعادة إحياء الطاقة النووية كطاقة بديلة تشكل الطاقة الأساسية في المستقبل.

---

[1]- عادل محمد أحمد،"مصر ومحطات القوى النووية: التطورات والاتجاهات المستقبلية"، جريدة الأهرام، العدد 160،(فبراير 2006)، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K42.HTM.[22/02/2007]

[2]- جامع، **مرجع سبق ذكره.** ص 98، 99.

المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المسألة النووية.

لقد سعت إيران منذ عهد الشاه إلى تطوير برنامج نووي، ولكنه بدأ فعلا سنة 1957 باتفاقية مع الولايات المتحدة لبناء مفاعل طهران البحثي بطاقة 5 ميغاواط وبدأ العمل به سنة 1968، وقد تواصلت الجهود الإيرانية منذ ذلك الحين إلى اكتساب التكنولوجيا النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وهذا بالاستعانة بالخبرات الأجنبية إذ تعاونت مع أكثر من 20 دولة في هذا المجال، ومن جهة أخرى سعت لتحديث أنظمتها التسلحية التقليدية وغير التقليدية خاصة أنظمة الصواريخ، وهذا ما يبدي محاولة تأكيدها على مكانتها الإقليمية والدولية وتأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي، وقد أصبح الآن لدى إيران أكثر من سبع مفاعلات نووية بطاقة معتبرة أهمها موقعي "بو شهر"" بطاقة 2×1200 ميغاواط وموقعي "دار خوفين" بطاقة 2×935 ميغاواط، وموقعي "غورغان" بطاقة 2×440 ميغاواط، وتمكنت من التحكم في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بنسب معتبرة، ويعتقد الخبراء الغرب في مجال التكنولوجيا النووية العسكرية أن إيران ستتمكن في غضون 2010 من صناعة أول سلاح نووي، ويعتقد بعضهم أنها ستتمكن من ذلك في أواخر سنة 2008[*].

[*]-« Les expertites conduites par certains spécialistes de la prolifération nucléaire sont un peu plus pessimistes. En 2005 l' IISS (london) et l'ISIS (washington) estimaient que l'Iran pourait fabriquer une arme nucléaire...a l'horison de 2009-2010. l'estimation présentée ici...soit dès la fin 2008 au mement de l'éléction présidentielle américaine .» voir :
Bruno Tertrais, "IRAN : la bombe fin 2008 ? ", sur le site :
www.frstrategie.org/barrecompetances/profileDessuasionDsfenses/20061315/pdf.p5,6.[07/05/2006]

ويمكننا إبراز عدة أسباب جوهرية دفعت بإيران إلى الحصول على القدرة النووية وأهمها:

- التهديد النووي الإسرائيلي إذ لا تزال إسرائيل الدولة النووية الوحيد في المنطقة، ولا تزال تعتبر أن إيران هي الخطر الأساسي الذي يهدد أمنها بعد سقوط النظام العراقي واعتدال السياسة الخارجية الليبية والتطبيع مع الدول العربية، خاصة بالنظر للموقف الثابت لإيران تجاه القضية الفلسطينية إذ تبنت طهران سنة 2001 مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية، كما كان الخميني أول من دعى لإحياء اليوم العالمي للقدس[1]، ومن جهة أخرى أدى استمرار تجاهل القدرات النووية الإسرائيلية، واستمرار تجاهل الدعوات الإيرانية المتكررة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل إلى فقدانها للثقة في الخيار الدبلوماسي و السياسي.
- استمرار الضغط الأمريكي والغربي منذ الثورة الإسلامية، والأزمات المتتالية بين إيران والولايات المتحدة، وسعي هذه الأخيرة إلى تطبيق مذهب الاحتواء المزدوج مع مضاعفة عدد القواعد العسكرية في المنطقة، وغزو العراق، وتصنيف إيران ضمن دول محور الشر، وقيادة المجتمع الدولي إلى مؤامرات تهدف إلى عزل إيران خارجيا؛ كل هذا أقنع الإيرانيين بأن التهديد العسكري الأمريكي لبلادهم غير بعيد، ولابد من الاستعداد لذلك.
- تواجد إيران في محيط نووي، إذ أنها محاطة بقوى نووية من جهات ثلاث: روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء من الشمال، والهند وباكستان من الشرق، وإسرائيل من الغرب.

المطلب الأول: موقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني.

لقد ظلت إسرائيل متخوفة من أي برنامج نووي في المنطقة يغير موازين القوى، وهذا ما يتضمنه "مبدأ بيغين" بضرب أي منشاة نووية في الشرق الأوسط، لكن الوضع الإيراني يختلف عن حالة العراق، لأنها أفرزت حالة ارتباك في "سياسة الردع من خلال

---

[1]- بدون ذكر صاحب المقال، "البيان الختامي لمؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية". **شؤون الأوسط**، العدد103، (صيف 2001)، ص228.

الشك " الإسرائيلية، ففي الظروف الراهنة إسرائيل غير قادرة على الانتقال إلى سياسة الردع العلني لأن الأمر أصبح مرتبطا بالسياسة النووية الإيرانية، فمادام المجتمع الدولي يواصل ضغطه على إيران من اجل التخلي عن خيارها النووي، فإن إسرائيل لن تعلن رسميا بامتلاكها لأسلحة نووية لما يسببه ذلك من إحراج للمجتمع الدولي وخاصة أمريكا التي تقود الحملة ضد إيران، وإذا فعلت ذلك فإنه سيشكل مبررا كافيا وذريعة لعدم التزامها بقوانين منع الانتشار، إذن سيبقى الغموض النووي الإسرائيلي في نفس المسار[1]، ذلك أن رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" عندما صرح لصحيفة ألمانية في صائفة 2006 أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية مثل التي بحوزة إسرائيل فأثار هذا التصريح ضجة سياسية كبيرة في الحكومة الإسرائيلية، لما يتضمنه من إعلان بامتلاك إسرائيل لهذا السلاح، وهو ما دفع بـــ"بيريز" إلى تدارك ذلك والتصريح من "الكنيست" إلى أن بلاده ستستمر في سياسة الغموض وأن الصحافة لم تفهم تصريح "أولمرت" بطريقة صحيحة.

ولقد أبدى المفكرون الإستراتيجيون من جامعة تل أبيب قلقا واضحا تجاه البرنامج النووي الإيراني من خلال "تقرير التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط2005-2006" حيث اعتبروا أن هذا البرنامج هو خطر حقيقي على المنطقة وأنه مادامت لم تفرض عقوبات صارمة على إيران فإن مسألة امتلاكها للسلاح النووي هي مسألة وقت فحسب ولم يعد يفصلها الكثير منه عن ذلك[2]، وأنه يجب القيام بعملية عسكرية جوية ضد منشآتها النووية، وقد أعدت عدة دراسات لتقديم سيناريوهات مختلفة لذلك، وأكد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي "إفرايم سنيه" "Ephraim Sneh" أن بلاده ستلجأ لذلك كحل أخير في حالة فشل كل الجهود الدولية لإيقاف هذا البرنامج، ودعى نائب رئيس الوزراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجوب التدخل لمنع إيران من إرهاب العالم بأسلحتها النووية واعتبر أن أمن العالم مهدد بالضياع ودعى مجلس الأمن إلى أن يتخذ موقفا سريعا وعاجلا، فهي أكثر استعدادا للقيام بعملية عسكرية ضد إيران وأكثر رغبة في ذلك، فبالإضافة إلى ما

---

[1]-بدون ذكر صاحب المقال، "انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية"، **شؤون الأوسط**. العدد 120، (خريف 2005)، ص 186.

[2]- "تقرير التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط 2005-206"، جامعة تل أبيب، على الموقع الإلكتروني:
http://arabe.menara.ma/includArNx/print.asp?article_id=6212&categorie=&lmodule=usa

يتميز به الطيران الإسرائيلي من قدرات وإمكانيات التزويد بالوقود في الجو فإن الصواريخ المتوسطة المدى التي تملكها تفوق مسافة الألف كيلومتر التي تفصلها عن طهران، وقد ترددت بعض التقارير التي تشير إلى عقد صفقة سرية مع الهند تقضي باستخدام إسرائيل للأراضي الهندية من أجل قصف إيران، إضافة إلى تواجد سرب كامل من الطائرات الإسرائيلية "أف 16" بكامل طاقمها وذخيرتها ووجود غواصتين نوويتين إسرائيليتين في المياه الإقليمية الهندية دليل على استعدادها لشن الهجوم، ومن جهة أخرى أعلنت روسيا عن رصدها لعملية عسكرية إسرائيلية في صحراء النقب لمحاكاة الهجوم على مفاعل نووي مشابه لمفاعل بو شهر الإيراني في سبتمبر 2004، وقامت بالنشر الفعلي لنظام "ارو2" في الشمال تحسبا للرد الصاروخي الإيراني[1]، لكن يبقى تطبيق مبدأ بيغين بمنع إيران عسكريا من إنهاء مشروعها النووي قرارا صعبا للغاية لدى صناع القرار الإسرائيليين[2].

- أما الموقف الأمريكي فلا يختلف كثيرا فالرفض القاطع لهذا البرنامج وقيادة الحملة العالمية ضد إيران، لكن التفاعلات السياسية والدبلوماسية أكثر توترا من إسرائيل وذلك لأن إدارة "بوش" وجهت العديد من الاتهامات ضد إيران فإضافة إلى انتقادها حول البرنامج النووي فهي تتهمها برعاية الإرهاب ومعارضتها وعرقلتها لمسار السلام في الشرق الأوسط وتهديدها لدول الجوار في الخليج، وانتهاك النظام الإيراني لحقوق الإنسان وأنه غير ديمقراطي وبالتالي لا يحق له الحصول على هذه التكنولوجيا، وفي المقابل فإن المطالب الإيرانية تتمثل في ضرورة الاعتراف بشرعية ثورة 1979 وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفع العقوبات الاقتصادية، ومغادرة القوات الأمريكية من الخليج العربي، ولا تزال إيران في مفاوضات دولية متتالية سواء في مجلس الأمن أو في مجموعة (5+1) أو مع الاتحاد الأوروبي أو في العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لم تستطع إثبات وجود أي نوايا عسكرية للبرنامج أو أي خروقات لبنود معاهدة عدم الانتشار، ورغم ذلك فإن الإستراتجية العسكرية الأمريكية لا تزال ترجح القيام بقصف

---

[1]- جمال مظلوم،" سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية"، **السياسة الدولية**، العدد159، (جانفي2005)، ص267.

[2]- Shlomo Brom, “ is there BIGIN doctrine still a variable option for Israel” in Sokolski and Clawson, **Op.cit.** pp145-152.

جوي وصاروخي شامل تستخدم فيه أحدث أنواع القنابل الذكية والصواريخ الموجهة آليا لضرب 24 موقعا يشتبه أنها مواقع نووية، ويندرج هذا ضمن ثلاثة سيناريوهات:

أ. السيناريو الذي أعده الفريق المتقاعد من سلاح الجو الأمريكي "توم ماكلنيري" حيث يتضمن استهداف 1000 موقع إيراني تشكل البنية التحتية الإيرانية وكافة منشآتها الإستراتيجية، وهذا باستخدام 15 طائرة في البداية ثم تدعم 45 طائرة أخرى، لتنطلق في اليوم الثاني موجات أخرى من القصف الجوي انطلاقا من القواعد العسكرية في دول الخليج وأفغانستان، ويجهض بذلك البرنامج النووي الإيراني لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

ب. سيناريو "مركز الدراسات الإستراتيجية والعالمية بواشنطن" ويركز على استعمال صواريخ "كروز" بالإضافة إلى 100 غارة جوية تستهدف المواقع الحساسة بالقنابل الذكية.

ج. سيناريو مجموعة "أوكسفورد" ويقترح معدو هذا السيناريو استهداف المواقع النووية فقط مع مواقع القوة العسكرية الإيرانية من ثكنات وقواعد عسكرية ومخازن الأسلحة بقصف مكثف تستخدم فيه 200 صاروخ "كروز" على الأقل.

ويبقى دائما احتمال الحملة العسكرية على إيران مستبعدا على الأقل في الوقت الراهن نظرا للأسباب التالية:

أولا: مضاعفات الحرب في العراق وانعكاساتها على عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم، واستنادا إلى الأرقام القياسية التي سجلتها سوق النفط واحتمال استعمال إيران لورقة النفط، ذلك أنها تمد أوروبا بـــ11% من احتياجاتها النفطية، إضافة إلى ذلك فإن وضع القوات الأمريكية في العراق لا يسمح لها بشن حرب أخرى في المنطقة.

ثانيا: الغطاء الدبلوماسي والدعم الذي تشكله كل من الصين وروسيا لصالح إيران داخل مجلس الأمن وفي المجتمع الدولي عموما في منع استصدار أي قرار ضدها خاصة فيما يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية، وهذا استنادا إلى السياسية البراغماتية التي تنتهجها الدولتان لما لديهما من مصالح اقتصادية وإستراتيجية في إيران إضافة إلى أنهما

تشكلان أكبر مصدر لتكنولوجيات النووية ومعدات وتجهيزات المفاعلات النووية لإيران، كل هذا يجعل قرار استخدام القوة من طرف مجلس الأمن أمرا مستبعدا، كما أن الدبلوماسية الإيرانية نجحت في اكتساب العديد من الحلفاء الجدد في أوروبا وأسيا بما يعزز موقفها السياسي.

ثالثا: المقومات الاقتصادية والعسكرية والعمق الاستراتيجي الذي تتميز به إيران تعرقل بشكل كبير القيام بعمليات عسكرية ضدها، خاصة فيما يتعلق بتشتت موقعها النووية في مساحة تشكل ما يقارب ثلاثة أضعاف المساحة العراقية وكذلك بعد المسافة بين إسرائيل وإيران بأكثر من 1000 كلم، إضافة إلى العلاقات الوثيقة التي رصدتها إيران تجاريا واقتصاديا مع العديد من الدول الكبرى، وكذا سيطرتها على مضيق هرمز الذي تمر منه معظم ناقلات البترول الغربية، المنظومة العسكرية لاسيما الصاروخية التي تتمتع بها إيران وتمكنها من الرد على أي هجوم في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية.

رابعا: الانتقادات الكبيرة الموجهة حاليا للخيار العسكري لحل الأزمة الإيرانية، وأبرز هذه الانتقادات التقرير البريطاني الذي نشرته مجموعة أكسفورد للأبحاث في 05 مارس 2007 والذي قام به عدد كبير من محللي وخبراء الإستراتيجية العسكرية وأبرزهم الخبير النووي "فرانك برنابي" وكبير المفتشين الدوليين السابق "هانز بليكس"، صدر التقرير بعنوان: " هل تنجح الضربات الجوية ؟ " وقد استنتج معدوه أن سلبيات القصف الجوي وآثاره الوخيمة على الشعب الإيراني والمنطقة هي أكبر من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وأشار إلى أن هذا القصد سيفشل في تحقيق هذه الأهداف، إذ أن الضربات العسكرية ستزيد من إصرار طهران على الحصول على أسلحة نووية[1].

خامسا: الوضعية القانونية السليمة للبرنامج النووي الإيراني تشكل ورقة ضغط ومبررا قويا لإيران في الدفاع عن نفسها لمواصلة هذا البرنامج، ذلك أنها تستند إلى المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار والتي تكفل لها الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض

[1] – www.elaph.com/ elaphweb/politics/2007/03/216159.html. [10/03/2007]

السلمية ولم تخترق بنودها منذ أن وقعت عليها سنة 1970، مع عدم وجود أي دليل يثبت النوايا العسكرية للبرنامج.

سادسا: تمكنت إيران من تحسين علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ابتداء من سنة 2003 بعد أن كانت تخفي نشاطاتها طول 18 عام، كما أن عدولها عن هذه السياسية لاقى استحسانا كبيرا من طرف الوكالة بحيث وقعت معها على بروتوكول إضافي للضمانات وزودتها بموجبه بكافة الإعلانات والتصريحات والتوضيحات التي طلبتها الوكالة بخصوص برنامجها النووي، كما أتاحت كل الأماكن المراد معاينتها من طرف المفتشين، حيث أفاد التقرير السنوي للوكالة بأن التقدم في المفاوضات مع إيران سنة 2004 مكن الوكالة من استنتاج أن جميع المواد المعلنة في إيران قد تم حصرها وأن هذه المواد لم تحرف صوب أنشطة محظورة[1].

المطلب الثاني: الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني.

يتميز الموقف العربي بالغموض والتضارب في الآراء مع عدم وجود اتفاق موحد حول الموضوع:

- جامعة الدول العربية: يتجلى موقفها من خلال كلمة أمينها العام لافتتاح الاجتماع الدوري لوزراء الخارجية العرب في مارس 2007 بتأكيده على أن المنطقة لا يمكنها تحمل برامج نووية عسكرية ويجب إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ودون استثناء إسرائيل من ذلك، وطالب عمر موسى بتعاون تام بين الوكالة وإيران وضرورة الوصول إلى حل سياسي كحل وحيد للمشكلة المثارة مع إيران[2]، فهي ترفض الحلول غير الدبلوماسية للقضية كما ترفض وجود السلاح النووي في المنطقة.

- أما الحكومات العربية فقد اتبعت في بداية الأمر سياسة الصمت والتجاهل وهي سياسة معروفة في السياسات الخارجية للدول، وهي لم تنتهجها باعتبار أنها غير معنية

---

[1]- التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2004، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[2]- محمد عبد الله، " العرب يريدون جدولا زمنيا لانسحاب القوات الأجنبية من العراق "، على الموقع الإلكتروني: www.swissinfo.org/ara/international/ticker/detail.html [12/03/2007]

بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما هناك اعتبار ساد في بداية الأمر لدى الدول العربية مفاده أن الأزمة ترتبط بشكل أساسي بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية منذ الثورة الإسلامية، ومن جهة أخرى ترتبط بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي الوقت ذاته أدت هذه الأزمة بالعديد من الدول العربية إلى الوقوع في معضلة حسابات الربح والخسارة باعتبار أن النشاط الإيراني هو رد على الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة والذي يشكل التهديد الأساسي لأمن الدول العربية، فأصبحت ترى فيه أداة ضغط على إسرائيل للانضمام إلى النظام الدولي لمنع الانتشار، كما أن هناك اعتبار آخر يمكن من خلاله تفسير التجاهل والصمت المتبع من طرف الدول العربية وهو أن طبيعة الأزمة كانت تتميز بقدر كبير من السيولة وعدم الوضوح في نوايا وخيارات الأطراف الأساسية، فلم تعلن إيران صراحة عن رغبتها في امتلاك هذا السلاح بل أنها كانت تنفي كل الاتهامات الموجهة لها بشأن نواياها العسكرية وكانت ترفض في نفس الوقت قبول أي نوع من الرقابة والتفتيش إلى غاية 2003، بينما كان الطرف الدولي بقيادة الولايات المتحدة يسعى للإيقاف النهائي والشامل لهذه الأنشطة النووية وهذا الأمر حصر الأزمة في ميادين فنية وتقنية تتعلق بطبيعة هذه الأنشطة مما دفع الدول العربية إلى التحلي بسياسية الصمت إلى حين أن تتضح معالم الأزمة وتداعياتها الإقليمية ولم يتم تبني أي موقف محدد، لكن عندما تطورت الأوضاع باتجاه إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن وتعالي الأصوات الغربية حول إمكانية فرض عقوبات اقتصادية أو توجيه ضربات عسكرية وما قد يتأتى عن ذلك من زيادة عدم الاستقرار، فبدأت الدول العربية ببلورة موقفها على النحو التالي:

- الموقف السوري: كانت سوريا من بين الدول الأوائل التي اتخذت موقفا واضحا، فقد عبرت عن تأييدها ودعمها لإيران في امتلاكها للقوة النووية وسارعت في إقامة تحالف استراتيجي معها ويستند الموقف السوري المؤيد لإيران إلى عدة اعتبارات أهمها:

1. أن امتلاك إيران لأسلحة نووية قد يعزز المكانة الإقليمية من حيث النفوذ والقوة أمام إسرائيل خاصة بالنظر إلى العلاقات الوثيقة مع طهران والتي قد تتطور إلى مجالات التعاون النووي والعسكري.

2.يعتبر المسؤولون السوريون أنه لمواجهة الخطر النووي الإسرائيلي يتوجب وجود قوة نووية أخرى في المنطقة، وفي ظل عجز سوريا والدول العربية الأخرى عن ذلك يستلزم عليهم دعم إيران باعتبارها حليفا استراتيجيا.

3.ترى سوريا أنها مستهدفة أيضا من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل وأن أمنها يتعرض للتهديد والضغط وسوف تؤدي القدرات النووية الإيرانية إلى تخفيف الضغط عليها.

- الموقف المصري: يتجلى من خلال النقاط التاليـــة التي عبر عنها وزير خارجيتها:

1. التأكيد على ضرورة التزام كل الدول بتعهداتها في إطار معاهدة عدم الانتشار أو في اتفاقيات الضمانات بما يسمح للمجتمع الدولي لتأكيد النوايا السلمية للبرنامج الإيراني.

2. إن مصر لا تقبل بظهور قوة نووية عسكرية في المنطقة.

3.أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية باعتباره حقا مكفولا لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

وبهذا فإن الموقف الرسمي لمصر هو الرفض القاطع لامتلاك إيران لهذه الأسلحة وترى أنه إذا حدث ذلك سيزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالم الإسلامي وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد تضائل الدور المصري الإقليمي في لعب أدوار أساسية خلال التطورات المختلفة في المنطقة، كما أن امتلاك إيران لهذا السلاح سوف يضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي الذي أصبح كغيره من الشعوب العربية يرى في إيران القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

ومن جهة أخرى تسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران من أجل تطبيق فكرة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، كما تسعى في المقابل مصر إلى محاولة إحياء برنامجها النووي للأغراض السلمية وهذا ما نادت به منذ سنة 2006 عندما أعلن الرئيس المصري عن إمكانية بلاده لإحياء برامج نووي لأغراض الطب واستخراج الطاقة الكهربائية.

- موقف دول مجلس التعاون الخليجي: هناك توافق بين دول المجلس حول هذا الموضوع ويتمثل هذا الموقف فيما يلـــي:

1. دعوة دول المجلس من خلال بيان وزراء الخارجية في 13 سبتمبر 2004 إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وحث المجتمع الدولي على العمل بجدية لإنشائها والضغط على إسرائيل إلى العدول عن رفض هذه المبادرات والإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها القانونية خاصة ما وقعت عليه ضم الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فقد تعهد الطرفان على العمل على إنشاء هذه المنطقة ضمن إطار سلام دائم وعادل.
2. ويتضمن البيان إطارا عاما لموقف هذه الدول من القضية النووية في الشرق الأوسط ويتخلل هذه الإطار توافق ضمني وغير معلن وغير متفق عليه بشكل مسبق حول مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية؛ وأهم أسباب ذلك هو وجود بعض الخلافات الإيرانية الخليجية خاصة الخلاف مع الإمارات المتحدة حول الجزر الثلاثة إضافة إلى احتضان دول الخليج لقواعد عسكرية أمريكية ترى فيها إيران تهديدا لأمنها.

المطلب الثالث: سيناريوهات تطور القضية النووية

في ظل مجموعة التطورات التي استحدثها الملف النووي الإيراني على مجمل محاور القضية النووية في الشرق الأوسط ومن خلال مختلف التفاعلات السياسية بين دول المنطقة والأدوار التي تلعبها القوى الدولية ومختلف التحالفات وأبعادها العسكرية والاقتصادية، يمكننا استخدام "طريقة السجال أو السيناريو" لرصد أهم احتمالات تطور هذه المسألة ذلك أن إيران ستكون الفاعل الرئيسي في مسار هذه القضية إضافة الى إسرائيل ويمكننا استقراء أربعة سيناريوهات مختلفة:

1. سيناريو استمرار الوضع الحالي: أي أن إيران تستمر في المضي قدما في تخصيب اليورانيوم وقد تصل إلى الدرجة اللازمة لصنع قنابل نووية، وفي المقابل تستمر إسرائيل في سياسية الغموض النووي، ففي هذه الحالة تتضاعف الجهود الأمريكية والإسرائيلية في إقناع المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات قسرية ضد إيران من

خلال فرض عقوبات اقتصادية أو حصار وهذا ما سيضر أبرز حلفائها الإستراتيجيين كالصين وروسيا والتي ستواصل دعمها السياسي والدبلوماسي لإيران من أجل منع هذه الإجراءات.

وبفشل المساعي الأمريكية والإسرائيلية لإيقاف المشروع الإيراني قد تتطور الأوضاع إلى آخر حل وهو الحل العسكري بقيام القوات الأمريكية أو الإسرائيلية بشن هجمات جوية وصاروخية على المنشآت الإيرانية قبل أن تنجح في إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب (لكي لا تخلف عملية التدمير أثارا إشعاعية تسبب كارثة إنسانية في الشرق الأوسط) وفي هذه الحالة لن تبقى إيران دون ردة فعل فقد تستخدم منظومتها العسكرية والصاروخية المتطورة ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية في المنطقة مستعينة بذلك بأبرز حلفائها خاصة سوريا، أما الدول العربية فلن تكون بمعزل عن هذه التطورات إذ أن دول الخليج قد تكون أهدافا للرد الإيراني ضد القواعد العسكرية المتواجدة في كل من الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تضاعف نشاط حركات المقاومة الشيعية في جنوب العراق وقد تمتد عملياتها إلى دول الجوار خاصة الكويت، وبذلك ستدخل المنطقة في مغبة صراعات ومواجهات تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار ذات انعكاسات لا تستطيع تحملها دول المنطقة.

وفي هذا السيناريو يرجح المحللون احتمال المواجهة العسكرية بشكل إنفرادي من طرف إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلاهما معا دون مشاركة قوة دولية في إطار مجلس الأمن أو قوة أوروبية مشتركة وهذا لأن هذه القوة غير متاحة على الأقل في المستقبل القريب نظرا للاعتبارات التالية: اقتناع الولايات المتحدة بصعوبة رصد إجماع دولي للقيام بتدخل عسكري ضدها أو حتى عقوبات اقتصادية صارمة بسبب رفض كل من روسيا والصين لذلك في مجلس الأمن مما جعل المندوب الأمريكي في مجلس الأمن يقلص ويحصر هذه العقوبات فقط في تجميد أرصدة بعض المسؤولين الإيرانيين ووضع قيود على سفرياتهم، إضافة إلى رفض روسيا للعقوبات المتعلقة بتجميد التعاون النووي لأنها مرتبطة بطهران في صفقات كبرى في هذا المجال أبرزها صفقة إنشاء مفاعل "بو شهر"، وفقدان هذه الصفقات يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الروسي، أما الصين فتستورد

ثلث احتياجاتها النفطية من إيران وتبلغ سنة 2007 حوالي 7.9 مليون برميل يوميا، إضافة إلى أن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" أكدت أنه لا مجال الآن للحديث عن الخيار العسكري تجاه إيران، كما أن فرنسا رفضت توسيع الصراع الدائر مع إيران ليشمل مواجهة حضارية بين الإسلام والغرب، وبهذا فتكون مجموعة (5+1) المشكلة للتفاوض مع إيران تعارض بأغلبية 4 من 6 الخيار العسكري في حل الأزمة الإيرانية أو استخدام سياسية الإكراه، وفي المقابل فإن ممثلي السياسة الخارجية الأوروبية يميلون أكثر إلى سياسة التحفيزات والمكافآت ويتبين ذلك من خلال عرض الإتحاد الأوروبي لمجموعة من الحوافز والضمانات الأمنية والاقتصادية ودفع إيران إلى أداء دور محتمل في الترتيبات الإقليمية الأمنية خاصة في العراق.

ومما تقدم، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ستكونان مضطرتان لمواجهة إيران عسكريا بصفة انفرادية ضمن هذا السيناريو مع احتمال مشاركة القوات البريطانية، وتستخدم إيران كل ما أتيح لها من قوة عسكرية ومقومات بما في ذلك استخدام ورق النفط للضغط على المجتمع الدولي من أجل التحرك لصالحها ويكون ذلك عن طريق مضيق هرمز الذي يمر عبره يوميا 18 مليون برميل نفط إلى الغرب.

2. **سيناريو رضوخ إيران للمطالب الدولية:** يتضمن نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في جر إيران دبلوماسيا للتخلي عن مشروعها وتفكيك برنامجها النووي وربما قد تبقي إيران على برامج سلمية بكفالة روسية أو صينية وتحت المراقبة الدائمة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تأكيد عدم تحويل هذا البرنامج إلى أنشطة عسكرية، وإيران لن تتخلى عن خيارها النووي إلا إذا كانت هناك تحفيزات مغرية تقدمها الدول الغربية لاسيما الأوروبية فيما يتعلق بتأمين المعدات اللازمة لتشغيل مفاعلات توليد الكهرباء وفك العزلة السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي وإبرام اتفاقيات تجارة حرة وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الحصول على ضمانات أمنية فيما يتعلق بالتهديدات الأمريكية والإسرائيلية، وحتى إذا تحققت هذه الشروط يتوجب التخلي عن المشروع سيطرة التيار الإسلامي على مجلس الشورى الإيراني الذي يعتبر أن المفاوضات مع أوروبا حول الملف النووي فرصة إيران الذهبية للخروج من عزلتها واستعادة المكانة الإقليمية والدولية بينما المحافظون الذين يشكلون الأغلبية في مجلس الشورى الحالي لا يؤيدون أي اتفاق مع

الإتحاد الأوروبي ويشككون في الوعود الأوروبية على غرار التجربة الليبية التي لم تلقى التحفيزات والضمانات الكافية التي توازي تخليها عن برامج أسلحتها غير التقليدية.

أما إذا تحققت الشروط السابقة وقبلت إيران بالمطالب الدولية فإن ذلك سيكون له آثار واضحة على المسألة النووية وأهمها:

- سيزداد التدخل الأمريكي في المنطقة لتطبيق سياسة منع الانتشار وتضاعف الوكالة الدولية نشاطها من أجل الحفاظ على الاحتكار النووي الإسرائيلي وتقوم أمريكا بخلق آليات جديدة وشروط وقيود دولية وقانونية مستحدثة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- ستزداد مكانة إسرائيل الإقليمية وستكون راعية لسياسة منع الانتشار في الشرق الأوسط ويتعاظم نفوذها، إذ أنها ستعتبر أن هذه الخطوة تعد نجاحا كبيرا لأحد أهم مبادئ سياستها النووية وهو مبدأ "بيغين" ويزداد بذلك التهديد النووي الإسرائيلي على الدول العربية ودول الطوق خاصة سوريا التي ستجد نفسها معزولة أكثر من السابق ويتواصل الضغط عليها من أجل جرها لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل ومن أجل تجريدها من أسلحتها غير التقليدية.
- الدول العربية الأخرى ستجد في الموقف الإيراني مبررا إضافيا للضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وتكثف الجهود الدبلوماسية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية خاصة عن طريق جامعة الدول العربية والدبلوماسية المصرية التي كانت تعارض وجود أي برنامج نووي عسكري في المنطقة وستدعو إلى ضرورة الاستفادة من مزايا المادة الرابعة لمعاهدة عدم الانتشار، وفي الوقت ذاته سيكون الموقف الإيراني ضمن هذا السيناريو مبررا للدول العربية من أجل إحياء برامج نووية سلمية والسعي لمطالبة الدول الكبرى بعقد اتفاقيات تعاون نووي وخاصة من طرف ليبيا التي سبق لها وأن فككت طواعية برنامجها النووي ولم تحصل على مكافآت وضمانات كافية.

3. **سيناريو حدوث تغيير في موازين القوى الدولية في المنطقة:** ويتضمن زيادة نفوذ إحدى الدول النووية الكبرى لاسيما روسيا والصين ولعب أدوار جديدة لها من خلال هيمنتها على نسب معتبر من النفط والغاز وعلى السوق الكبيرة التي تشكلها منطقة الشرق

الأوسط وبالمقابل تتأزم علاقاتها بالدولة العظمى مما سيولد صراع بالوكالة على غرار ما كان إبان الحرب الباردة وستمثل هذا الصراع كل من إيران وإسرائيل، وهذا ما سيخلق حالة جديدة من التحالفات ويعاد توزيع الأدوار الإستراتيجية حيث يسعى كل طرف إلى الحصول على حلفاء جدد في المنطقة وستتمكن إيران ربما من الحصول على مضلة نووية روسية أو صينية في وجه السلاح النووي الإسرائيلي وتعقد تحالفا استراتيجيا معها على غرار التحالف الأمريكي الإسرائيلي وتوظف الورقة النفطية للحصول على حلفاء جدد في آسيا وأوروبا مما سيغير التوازنات الإقليمية تتغير من خلالها موازين القوى في الشرق الأوسط، وقد تنظم العديد من الدول العربية إلى الصف الإيراني لمواجهة النفوذ الأمريكي والإسرائيلي، وفي هذه الحالة قد تقوم إسرائيل بنشر أسلحتها النووية ضمن قوتها العسكرية والتهديد باستخدامها ضد أهداف عربية أو ضد إيران خاصة عندما يتطور الوضع إلى تهديد أمن إسرائيل من طرف سوريا أو لبنان بدعم إيراني، سيكون بذلك السلاح النووي الإسرائيلي سلاح الملاذ الأخير.

4. **سيناريو امتلاك إيران للسلاح النووي:** وهو احتمال نجاحها في التملص من الضغوط الأمريكية والرقابة الدولية وتطوير برنامج نووي سري يحقق لها إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، وتنجح في ظل ظروف معينة في إجراء أول تجربة نووية، في هذه الحالة ستدخل المسألة النووية في المنطقة مرحلة جديدة بكامل معطياتها وتتباين ردود الأفعال إقليميا ودوليا:

- ستسارع إيران على الفور بتوظيف مزايا امتلاك هذا السلاح ووضع وظيفته الردعية محل التجريب عن طريق الابتزاز السياسي والمساومة من خلال مضاعفة مطالبها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء وهنا ستضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع على غرار كوريا الشمالية سنة 2006، وهنا ستتعامل إيران مع الولايات المتحدة وأوروبا وفق محددات وضوابط يضعها الإيرانيون أنفسهم مستفيدين من عيوب التجارب السابقة في تفكيك البرامج النووية لكل من جنوب إفريقيا وليبيا وتتبع مسار المفاوضات مع كوريا الشمالية للاستفادة منها.
- تستعيد إيران مكانتها الإقليمية بالاعتماد على الوظيفة الإستراتيجية للسلاح النووي وستتمكن من إبعاد احتمال المواجهة العسكرية أو التعرض لحملة عسكرية من طرف

إسرائيل لما يشكله توازن الرعب النووي من حذر واحتياطات تجاه أي صراعات عسكرية بين الطرفين.

- يضطر المجتمع الدولي إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من المطالب الإيرانية مقابل تفكيكها للقنابل النووية، وتلعب إسرائيل وأمريكا دورا كبيرا في ذلك من أجل إعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية وهي حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي.
- يؤدي هذا الوضع إلى حالة من الارتباك في السياسة النووية الإسرائيلية وتحدث حالة من الصراع داخل مؤسسات صنع القرار حول هذا الموضوع مما قد يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها النووية التي فشلت في إبقاء الاحتكار لصالحها وربما تضطر إلى الإعلان صراحة عن ترسانتها النووية والتي لم يسبق لها وأن فعلت ذلك، كما أن تبادل الرعب النووي الإقليمي بين إسرائيل وإيران وإن كان يختلف عن الحالة السوفيتية الأمريكية إبان الحرب الباردة فإنه سيؤدي إلى سباق التسلح النووي في المنطقة ويسعى كل طرف إلى تحديث منظومته العسكرية وكسب المزيد من الحلفاء ويتجه كل طرف إلى التطوير الكمي والكيفي لأسلحته النووية ونظم إيصالها، ولن تتخلى إيران في هذه الحالة عن أسلحتها النووية إلا باشتراط أن تقوم إسرائيل بنفس الخطوة وتفكك جميع أسلحتها النووية وسيكون ذلك شرطا ضروريا ومسبقا مما سيدفع المجتمع الدولي إلى تحريك الآليات الدولية لمنع الانتشار وإقناع الطرفين بضرورة توقيع معاهدة إقليمية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- أما سوريا في هذه الحالة فلن تتوانى في توثيق علاقاتها العسكرية والإستراتيجية مع إيران لما تتيحه من تحصين موقعها إزاء إمكانية المواجهة العسكرية مع إسرائيل، ومصر ستتقلص مكانتها الإقليمية ويتضاءل دورها خاصة لما ستثبته هذه الحالة من فشل مبادراتها العديدة حول إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية ومعارضة أي برنامج نووي عسكري منذ سنة 1974، ذلك أن الواقع الجديد سيثبت فشلا آخرا للمساعي المصرية بعدما فشلت في السابق في جر إسرائيل إلى فتح منشآتها النووية للتفتيش، لكن مصر ستواصل جهودها الدولية وتكثف المفاوضات بإشراك كل من إسرائيل وإيران.

وعلى غرار الموقف المصري فإن الدول العربية الأخرى والتي كانت ترفض وجود أي برنامج نووي خاصة دول الخليج ستواصل جهودها لدفع إيران إلى تفكيك هذه الأسلحة لما ترى فيه من تهديد على أمنها وعدم الاستقرار الذي سيولده تطور الأوضاع .

خلاصة الفصل الثالث

لقد أثبتت التجربة الإسرائيلية فشل كل المساعي الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية في إطار القانون الدولي والمنظمات المتخصصة وما زاد الأمر تعقيدا هو السياسة الأمريكية لمنع الانتشار التي تطبقها بشكل انتقائي مما يضعف مصداقيتها ويجعلها محل شك لدى العديد من الدول خاصة العراق وإيران التين رأتا أنه من حقهما مواجهة القوة النووية الإسرائيلية بقوة مماثلة، وهو ما زاد الأوضاع تأزما ودفع بالولايات المتحدة إلى تأكيد هذه الازدواجية بشن الحرب على العراق وإجهاض برنامجه النووي، في حين اختارت دول عربية أخرى خيارا عسكريا لتحقيق أدنى حد من الردع المتبادل مما استحدث حالة جديدة من سباق التسلح شهدتها المنطقة منذ بداية الثمانينات خاصة في مجال الصواريخ الباليستية، أما الجهود الدبلوماسية فقد منيت بفشل في استدراج إسرائيل إلى الدخول في نظام منع الانتشار.

وفي ظل هذه المواقف المتباينة وما زاد الموقف العربي تفككا واختلافا هو ظهور المسألة النووية الإيرانية منذ 2002 من جهة وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق سنة 2003 بتهمة محاولتها اكتساب أسلحة دمار شامل من جهة أخرى وأصبحت المواقف الرسمية للدول العربية حول المسألة النووية في الشرق الأوسط أكثر اختلافا وغموضا فلا يوجد موقف رسمي موحد للحكومات العربية تجاه هذه المسألة.

الخاتمـــة

الخـــاتمـــــــة

إن إدخال إسرائيل للأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، ورغم أنها حققت العديد من المكاسب إقليميا ودوليا، إلا أن هذه الأسلحة أثرت تأثيرا كبيرا على الاستقرار والأمن الإقليمي، وما أبدته التطورات الإقليمية هو أن أكبر العقبات التي واجهتها دعائم الاستقرار في المنطقة هو عدم الوصول إلى أرضية مشتركة أو الاتفاق حول موضوع الحد من التسلح والرقابة على السلاح وفشل اللجنة التي أقامتها دول المنطقة لأجل ذلك، علاوة على ذلك تبقى السياسة النووية الإسرائيلية تشكل أكبر عقبة في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فكل تجارب إنشاء هذا النوع من المناطق نجحت في جهات كثيرة من العالم، ففي أمريكا اللاتينية تم التوقيع على معاهدة "تلاتيلولكو" سنة 1967 وتم إعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ونفس الأمر بالنسبة لمعاهدة "راروتونجا" سنة 1985 لإنشاء هذه المنطقة في المحيط الهادي، ثم اتفاقية "بلاندابا" لإعلان إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية بحيث فككت بموجبها جنوب إفريقيا قنابلها النووية الست، وتم عقد اتفاقية "بانكوك" سنة 1997 بإعلان هذه المنطقة في جنوب شرق آسيا.

لكن منطقة الشرق الأوسط، يبقى فيها السلاح النووي الإسرائيلي يشكل تهديدا كبيرا لدول المنطقة، خاصة وأن علاقاتها مع دول المنطقة تتسم بالتوتر، ذلك أن سياسة الغموض التي تنتهجها تنتج تنوعا لمظاهر التهديد خاصة بسبب عدم اكتراثها بالآليات الدولية للرقابة وصيانة المفاعلات النووية وسلامة المنشآت.

ويمكن حصر أهم الاستنتاجات التالية حول المشكلة النووية في الشرق الأوسط:

- إن سباق التسلح الذي عاشته المنطقة بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية شكل أهم مظهر للصراعات الإقليمية التي كانت سائدة بين العرب وإسرائيل مما دفع الطرفين إلى دفع هذه الظاهرة إلى مجال الأسلحة غير التقليدية والصواريخ الباليستية.
- مرت عملية بناء القدرة النووية الإسرائيلية بثلاث مراحل أساسية، أولها هي مرحلة اتخاذ القرار لتبني الخيار النووي وهذا القرار كان متزامنا مع ظهور الدولة العبرية بقيادة "بن غوريون"، وهذا موازاة مع تهيئة الاوضاع الدولية والإقليمية لتجنب كل

العراقيل الممكن وقوعها، وثانيها هي مرحلة اتخاذ القرار لإنتاج أول قطعة نووية وكان ذلك عقب حرب 1967 التي أثبتت هشاشة العديد من دعائم القوة الإسرائيلية وأوجدت بذلك الدافع الموضوعي لكل من "موشي دايان" و "ديفيد بن غوريون" و"شيمون بيريز" للقيام بأهم خطوة في البرنامج النووي وهي تركيب أول قنبلة نووية دون الإعلان عن ذلك سنة 1968، وفي هذه المرحلة نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية وأجهزتها الاستخباراتية في تكوين أكبر اللوبيات في حكومات الدول الكبرى من أجل توفير حماية أكبر لبرنامجها ولأسلحتها النووية وتوسيع المجال لتوظيفها سياسيا وبحرية تامة، وثالث هذه المراحل هو مرحلة اتخاذ القرار بتطوير الترسانة النووية العسكرية وكان ذلك بعد حرب 1973، إذ خلصت إسرائيل إلى ضرورة وجود أسلحة نووية تتطابق مع البيئة الإقليمية والجغرافية للمنطقة لترجيح إمكانية استخدامها.

- بالرغم من أن السلاح النووي الإسرائيلي أصبح حقيقة وواقعا وأن هناك اعتراف دولي غير معلن بشرعية امتلاكها لهذا السلاح، إلا أنها انتهجت سياسة نووية فريدة تختلف عن كل دولة أخرى تمتلك هذا السلاح وتتميز هذه السياسية بأربعة مبادئ أساسية هي مبدأ الغموض النووي ومبدأ الاحتكار ومبدأ الاستعداد لأسوء الحالات ومبدأ الرفض المطلق لآليات القانون الدولي والتفاوض بشأن ترسانتها النووية.
- لا يمكن إنكار الوظيفة الإستراتيجية للسلاح النووي الإسرائيلي وما حققته من مكاسب من ذلك بداية بالمكاسب السياسية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولة فرض سلام إسرائيلي في المنطقة وجر بعض الدول العربية لعقد اتفاقيات سلام معها، إضافة على الوظيفة الإقليمية للسلاح النووي الذي وضع إسرائيل في موقع القوى الفعالة في غرب آسيا والشرق الأوسط واستعماله كأداة لتمرير مشروع الشرق أوسطية، علاوة على ذلك فإنها أصبحت على المستوى الدولي قوة نووية متطورة لاسيما في علاقتها مع الدولة العظمى مما جعلها وسيطا لنقل التكنولوجيا النووية الحديثة إلى الدول النووية الأخرى غير المعلنة (باكستان والهند)، وكل هذه المكاسب تنعكس في حقيقة الأمر سلبا على الدول العربية.

- إن السلاح النووي الإسرائيلي هو مدعاة حقيقية لعدم الاستقرار في المنطقة، ويعتبر أهم سبب يغذي الصراعات والحروب التي تحصل في الشرق الأوسط: فالسبب الذي أعلنت به الحرب على العراق لم يكن إلا محاولة هذه الأخيرة لكسر الاحتكار النووي الإقليمي، وكذا الحصار الذي فرض على ليبيا والضغوط الدولية المسلطة على إيران، مالها من سبب سوى أن هذه الدول رفضت السياسة الأمريكية لمنع الانتشار النووي في المنطقة التي تستثني إسرائيل منها.
- إن مازاد من تفاقم الآثار الإقليمية السلبية للسلاح النووي الإسرائيلي هو سياسة منع الانتشار النووي التي تقودها الولايات المتحدة، لأنها تستثني إسرائيل بصورة غير قانونية وانتقائية وهو ما يفقد الثقة فيها ويدفع إلى تغذية ظاهرة سباق التسلح في المنطقة، ويؤدي إلى فشل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- بقدر ما حققت الأسلحة النووية قدرا من المكاسب لصالح إسرائيل، فإنها أفرزت أكثر من ذلك من المخاطر على دول الشرق الأوسط كافة وأصبحت بذلك هذه الدول تواجه مشكلة حقيقية تهدد أمن واستقرار المنطقة، إضافة إلى الأخطار المتعددة الأبعاد المترتبة عن تداعيات إدخال إسرائيل لهذا السلاح إلى الشرق الأوسط.
- أما خطر التهديد العسكري، فإن القدرة النووية الإسرائيلية تمكنت من تجاوز العقبات الأربعة الأساسية التي تعيق استخدام هذه الأسلحة عسكريا في الشرق الأوسط، ويتعلق الأمر بحد الكفاية وهو العدد اللازم للرؤوس النووية لتدمير الأهداف المخطط لها وهذا ما تجاوزته في إنتاج العديد من هذه الأسلحة ابتداء من سنة 1968، وثانيها هو إشكالية تجريب هذه الأسلحة وهو ما تجاوزته بمشاركتها في التجارب الهندية والفرنسية وفي جنوب أفريقيا، إضافة إلى حصولها على أجهزة متطورة تساعد على محاكاة التجارب النووية نظريا، وثالثها مسألة خط الأمان النووي، إذ أنها تمكنت من تصغير القنابل النووية إلى أقل من 20 كيلوطن والتي تستطيع استعمالها بما يلاءم جغرافيا الشرق الأوسط، ورابعتها قضية إدماج ونشر هذه الأسلحة ضمن القوة العسكرية وهي الأخرى

تجاوزتها إسرائيل، وبهذا تكون قد تجاوزت كل العقبات العسكرية والتقنية في استخدام هذا السلاح وهذا ما يضاعف التهديد العسكري النووي للدول العربية.

- إن تفكك الأمن القومي العربي كان سببا رئيسيا في عدم وجود سياسة عربية مشتركة لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي، فتباينت بذلك ردود الأفعال، إذ كانت مصر رائدة في مبادرات إخلاء المنطقة من هذه الأسلحة وكانت تسعى للحصول على تزكية المجتمع الدولي لمبادراتها وتبعتها في ذلك دول الخليج العربي في اختيار النهج الدبلوماسي، بينما اتخذت العراق وليبيا موقفا يتميز بالسعي نحو خلق توازن استراتيجي في الأسلحة النووية مع إسرائيل غير أن هذه الأخيرة جندت كل الوسائل والآليات لمنع أي دولة في المنطقة من الحصول على أسلحة نووية.
- اتبعت إيران موقفا مناهضا للاحتكار النووي الإسرائيلي، فمثلما كانت سباقة لمبادرة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، كانت أيضا سباقة لإطلاق برنامج نووي يوازيه تطوير للمنظومة العسكرية التقليدية لمواجهة التحدي الإسرائيلي الذي تعتبره يشكل تهديدا لأمنها.

التوصيات

في ظل عدم الحصول على نتائج مرضية من المبادرات العربية لمواجهة هذه المشكلة التي يزداد تنوع أبعادها خاصة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل وتطور قضية البرنامج النووي الإيراني في الوقت الذي فشل فيه المجتمع الدولي في كبح جماح السياسة الإسرائيلية وتجاوزاتها في جميع المجالات، يتوجب في خضم هذه الظروف على الدول العربية أن توحد الجهود لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي ضمن:

- قيام الخبراء والباحثين العرب بمواصلة العمل والبحث في وضع أسس قانونية لمعاهدة تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ودراسة الخطوات العملية والدقيقة في سبيل إنشاء هذه المنطقة، وإنشاء معاهد ومراكز تهتم بضبط التسليح في المنطقة (على غرار معهد ستوكهولم لبحوث السلام العالمي).

- إنشاء مبادرة تعاون مشترك بين الجامعة العربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير هيئة عربية مشتركة تهتم بشؤون ومسار استخدام الطاقة النووية وخلق نظام عربي للتفتيش والرقابة، ونظام للرصد والتحقيق والبحث في نظام الضمانات في إطار الوكالة وتقويته بما يتلاءم مع المنطقة.
- ضرورة استغلال المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تخطيط وتنفيذ برنامج متكامل للتكنولوجيا النووية السلمية كحق تكفله هذه المعاهدة، وتطوير برامج نووية سلمية باعتبارها طاقة بديلة، وضرورة إعادة الاعتبار لهيئة عربية للطاقة النووية وتطوير التعاون العلمي واستثمار الكفاءات العربية في هذا المجال، فبالإضافة إلى المزايا الاقتصادية والإستراتيجية للطاقة النووية السلمية، فإن لها مزايا عسكرية تتمثل في توفير المواد المشعة التي تنتج عن المفاعلات وتشكيل مواد أساسية في صناعة أسلحة إشعاعية من شأنها تشكيل رادع إضافي.
- ضرورة استمرار الدول العربية في تطوير القدرات العسكرية التقليدية والتركيز على الصواريخ الباليستية القصيرة المدى (500 إلى 1000 كلم) والمتوسطة المدى (1000 إلى 5500 كلم) التي تؤدي إلى دعم القدرات العسكرية العربية وأن توثق علاقاتها العسكرية مع الدول الرائدة في هذا المجال كالصين وكوريا الشمالية وأوكرانيا وروسيا.
- توجيه اهتمام الدبلوماسية العربية للعب دور مهم تجاه القضية النووية الإيرانية واستثمار الضغوط الدولية على إيران لتحقيق مبدأ عدم التمييز وحث المجتمع الدولي على ممارسة نفس هذه الضغوط على إسرائيل.
- مواصلة مناهضة التسلح النووي الإسرائيلي على الساحة الدولية وفضح نشاطاتها النووية من خلال التلويح بالمخاطر التي تنجر عنها في المنطقة ونقل هذا الاهتمام على مستوى الشعوب من خلال دعم حركات وجمعيات شعباوية داخل الدول العربية للدعوة إلى مناهضة التسلح النووي الإسرائيلي والتنسيق مع نظيراتها في دول العالم.
- الاهتمام بإجراءات السلامة البيئية المرتبطة باستخدام الطاقة النووية وتعزيز الاتصالات بكل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون البيئة والإنسانية لإثارة قضية تقادم مفاعل ديمونة الإسرائيلي ومخاوف التلوث النووي البيئي في الشرق الأوسط.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

قائمة المصادر

قائــمة المــراجــع المعتــمدة:

1. الكــــتب:

أ. باللغة العربية:

* الأشعل،عبد الله، **نظرات في القضايا الدولية المعاصرة**. القاهرة: بدون دار نشر، 1997.

* الجندي، غسان، **الوضعية القانونية للأسلحة النووية**. الأردن: دار وائل للنشر، 2000.

* الفارسي، عبد الرزاق، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

* الصايغ، يزيد، **الصناعة العسكرية العربية**. لبنان : مركز دارسات الوحدة العربية، 1992.

* الشاذلي، سعد الدين، **الخيار العسكري العربي1984-1993**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

*الشرع، صادق، **حروبنا مع إسرائيل 1947- 1973 : معارك خاسرة وانتصارات ضائعة**. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.

* بدوي، عبد الرحمان، **مناهج البحث العلمي**. الكويت: وكالة المطبوعات،1977.

* بوحوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر:موفم للنشر والتوزيع،2002.

* بول، و.جورج و بول، دوغلاس. ب، **أمريكا وإسرائيل**. ترجمة محمد زكريا إسماعيل. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1994.

* جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
* جعفر، جعفر ضياء والنعيمي، نعمان سعد الدين ، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005.
* ـــ، ــــــ، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

* هويدي، فهمي أمين، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية.** مصر: دار الشروق، 1991.
* هيلر، مارك و تماري، دوف و ايتان، زئيف، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط.** ترجمة نبيه الجزائري، عمان : دار الجليل للنشر ، 1984.
* حسين، عدنان السيد، **عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الدولية والإقليمية.** لبنان: دار النفائس، 1990.
* كوردسمان، هـــانتوني، **بعد العاصفة: التغيرات في التوازن العسكري في الشرق الأوسط.** ترجمة وتقديم محمد عبد الحليم أبو غزالة، مصر: دار الهلال، 1994.
* محمودي، عبد القادر، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945 – 1985.** الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002.
* مصباح، عبد الهادي، **الأسلحة البيولوجية والكيماوية بين الحرب والمخابرات والإرهاب.** مصر: الدار المصرية اللبنانية، بدون تاريخ نشر.

* سلمان، رشيد سلمان، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية.** بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ديسمبر 1988.
* عبد الباقي، محمد مصطفى، **القنبلة النووية والإرهاب النووي.** مصر: مطابع الأهرام التجارية، 1995.
* عدنان، مصطفى، **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1985.
* عطايا، أمين محمود، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.** الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
* عطية، ممدوح و بدوي، عبد الفتاح، **السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل.** باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991.
* عفرون، يئير، **معضلة إسرائيل النووية،** ترجمة تيسير الناشف. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.
* فيلدمان، شاي، **الخيار النووي الإسرائيلي،** ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل للنشر، جويلية 1984.
* ربيع، محمد عبد العزيز، **المعونات الأمريكية لإسرائيل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
* شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والمناهج والاقترابات والأدوات.** الجزائر: 1977.
* خاتمي، محمد، **التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن.** ترجمة سرمد الطائي، سوريا: دار الفكر، 2002.

* غرين، ستيفن، **بالسيف: أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط**، ط3، ترجمة محمود زايد، تقديم محمد حسنين هيكل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990.

ب. **باللغة** الأجنبية:

* Bregman, Ahrone et El-tahri, Jihan, **Israel et les arabes : la guerre de 50 ans.** TR Peggy Frankston et Guiloineau, France: arte édition, 1998.

* Catudal, Honoré.M, **Israel Nuclear Weaponry :a New Arms Race in the Middle East.** London: Gray seal Books, 1991.

Presses Unive- * Géré, François, **La Prolifération Nucléaire.** France: -rsitaires De France, Avril 1995.

* Labbé, Marie-Hélène, **la Tentation Nucléaire**. France: payot éditions, 1995.

* Lefever, Ernest.W, **Les armes Nucléaires dans le Tiers monde**. Tr : Bruno Barou Renault. Paris :ECONOMICA, 1981.

* Leguelt, Georges, **le Terrorisme Nucléaire :Risque Majeur, Fantasme ou épouvantail.** Paris :Presse Universitaire de France, 2003.

* Massoulie, François, **Les Conflicts Du Proche Orient: 20eme Sciecle** . Italie : Giunti Gruppo Editoriale, 1994.

* Pean, Pierre, **Les deux Bombes :Comment la France a donne la bombe a Isreal et a l’Irak.** Paris: Fayard, 1982.

:

2. المـــــقالات

أ. باللغة العربية:

* أبو طالب، حسن، "نظم المواجهة العربية: من شرعية الصراع إلى شرعية المنافسة "، **السياسة الدولية**، العدد 140، (أفريل 2000)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 88-93.

*أبو غدير، محمد محمود، "الخيار النووي الإسرائيلي بين الصراع المتوارث والمستقبل السلام"، في العناني، إبراهيم محمد وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 157-186.

* اوميتوغن، وولي، "النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق"، في بيلز، آليسون.ج.ك، وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2004)**، ترجمة حسن، حسن وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2004، ص573-582.

* أحمد، محمد سيد، "مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 22، (ربيع 1995)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 71-75.

* البكري، عدنان، "الوجه الإكراهي للدبلوماسية: تجربة إسرائيل في مواجهة العرب"، **المستقبل العربي**، العدد 53، (جوان 1983)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 18-26.

* أفراني، دانيال، "سلاح الجو الإسرائيلي وتدمير المنشآت النووية الإيرانية"، **شؤون الأوسط**، العدد 119، (صيف 2005)، ص 83-90.

* بدون ذكر صاحب مقال، "انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية"، **شؤون الأوسط**، العدد 120، (خريف 2005)، ص 186.

* بدون ذكر صاحب المقال، "قرار مجلس جامعة الدول العربية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 1995"، **معلومات دولية**. العدد 25، (ماي 1995)، ص 52.

*بوديل، نن، "الحد من التسلح واتفاقيات نزع السلاح"، في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2005)، مرجع سبق ذكره.** ص 1077-1114.

* جمال الدين، صفاء، "فرنسا والطاقة النووية في إسرائيل"، **السياسة الدولية**، العددوآخرون، 80، (أفريل 1985)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 186-189.

* دبوق، يحي، "إسرائيل والقدرة النووية الإيرانية"، **شؤون الأوسط**، العدد 117، (شتاء 2005)، ص 57-84.

* هارت، جون وكايل، شانون.ن، "تخلي ليبيا عن الأسلحة النووية والبيولوجي الكيماوية والصواريخ الباليستية" في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2005)، مرجع سبق ذكره.** ص 893-918.

* ـــ، ـــــ، ـــــــ، "المناطق الخالية من الأسلحة النووية (دراسة مقارنة)"، **السياسة الدولية**، العدد 144، (أفريل 2001)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 26-38.

* طاهر، أحمد، "العلاقات الليبية الأوروبية: بداية جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد 159، (جانفي 2005)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 197-199.

* طوقان، عبد الله، "منظور أردني لضبط التسلح" في سعيد، عبد المنعم وآخرون، **ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة**، ترجمة وتحرير دياب، محمد زهير، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995، ص 103-112.

* يوسفي، أمين حاجي، "سياسة إيران الخارجية إزاء إسرائيل"، **شؤون الأوسط**، العدد 119، (صيف 2005)، ص 67-82.

* كاطو، عبد المنعم سعيد، "الشرق الأوسط في تقرير الميزان العسكري للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 132، (أفريل 1998)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 280-284.

* كايل، شانون.ن وكريستنسن، هانس.م. "القوى النووية العالمية 2005"، في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2005)**، **مرجع سبق ذكره.** ص 821-856.

* ـــــ، ـــــــ، "القدرات والإمكانيات العربية لصنع أسلحة نووية"، **الدفاع العربي.** العدد 09، (نوفمبر 2006)، بيروت: دار الصياد، 2006، ص 33-37.

* ليتلوود، جيز، " تعزيز دور اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيماوية"، في عبد الرحيم، مها وآخرون، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية**، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، 2004.ص 24-36.

* مجاهد، رياض مصطفى، "الأسلحة النووية والخيارات العسكرية الأخرى المستخدمة للإشعاعات النووية"، في العناني، وآخرون، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص295-306.

* محمود،أحمد إبراهيم، "التنافس الاستراتيجي بين إيران والعراق في الخليج"، **السياسة الدولية**، العدد 136، (أفريل 1999)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 120-124.

* ــــ، ـــــــ، "أفق 5 والبرنامج الفضائي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية**، العدد 149، (جويلية 2002)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 246-248.

* ملحم، ملحم خالد، "المضمون الاقتصادي للقوة الإسرائيلية"، **المستقبل العربي**، العدد 144، (فيفري 1991)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 76-83.

* مقلد، إسماعيل صبري، "التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام"، **السياسة الدولية**، العدد 52، (أفريل1978)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص41-45.

* مشهدي، حسن، "ضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني"، في سعيد، عبد المنعم، **مرجع سبق ذكره**، ص 93-102.

* مظلوم، جمال، "سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية"، **السياسة الدولية**، العدد159، (جانفي2005)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص265-269.

* سالم، علاء، "السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في نفقات التسلح التقليدي من 1950 إلى 1991"، **السياسة الدولية**، العدد 121، (جويلية 1995)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 189-194.

* سوري، إيمون، "الشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة 2003"، في بيلز وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي (Sipri 2005)**، **مرجع سبق ذكره**، ص 587–600.

* سكونز، اليزابيت وآخرون، "الإنفاق العسكري" **في المرجع نفسه**، ص 453–497.

* عبد الوهاب، أيمن السيد، "حرب الخليج وإمكانية حظر تصدير الأسلحة لإيران"، **السياسة الدولية**، العدد 93، (جويلية 1988)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص132–135.

* عبد المجيد، وحيد، " إسرائيل والتوازنات العربية الراهنة "، **السياسة الدولية**، العدد 65، (جويلية 1981)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 72–75.

* عبد المجيد، سيد، "حول مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في أمريكا اللاتينية"، **السياسة الدولية**، العدد 73، (جويلية 1983)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 134–136.

* عبد السلام، محمد، "احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 273–292.

* ـــــ، ـــــــ، "الرؤوس النووية الإسرائيلية: الخصائص والمقومات"، **السياسة الدولية**، العدد 118، (أكتوبر 1994)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 24–33.

* عبد العال، مصطفى، "تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية"، **السياسة الدولية**، العدد 120، (أفريل 1995)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص86–92.

* عبد العال، عبد الرحمان، "الدبلوماسية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة 1981–1998"، **السياسة الدولية**، العدد 144، (أفريل 2001)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 40–45.

* عبد الظاهر، محمود سعيد، "الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات–الاستخدام (المضمون الإستراتيجي للسلاح النووي)"، في العناني وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص 187–228.

* عودة، جهاد، "التحالف العسكري التركي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية،** العدد153، (جويلية2003)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص322–328.

* فهمي، محمد نبيل، "رؤية لمستقبل الأمن والأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية،** العدد 102، (أكتوبر 1990)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 156–159.

* فيني، فيلموس سيزر، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق والمراقبة والضمانات وأثرها في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، في عبد الرحيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره.** ص76–83.

* فتحي، ممدوح أنيس، "أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية"، **السياسة الدولية،**العدد124، (افريل1996)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 230–236.

* ـــــ، ـــــــ، "العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين الاستمرار والتغير"، **السياسة الدولية،** العدد 125، (جويلية1996)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 228–231.

ب. باللغة الأجنبية:

,**courier international,** "du plutonium en Israèl"* Cirincione, Joseph, N° 498, (du 18 au 24 mai 2000), pp 43-49.

* Delpech, Thérése, "La Biologique: Arme de XXIeme Sciecle", **Politique Etrangere**, N° 5138, (Mars 2005), Paris: Institut français des relations internationales), pp 81-93.

* Dinn, Rewis.A, "Le nouvel agenda de la non-proliferation", N° 6666, (Mars 1995), Paris: Institut français **Politique Etrangère**, des relations internationales, pp 681-694.

* Kochavi, Arieh.J, "Stuggle Against Jewish Immigration To Palestine", **Middle eastern studies,** N° 03 (July 1998), London: Frank cass Publishers, pp 141-151.

* Mansour, Kamil, "L'impasse colonial d'Israel" **revue des études palesteniennes,** N° 3, Vol 30, (été 2001),Washington : institut des études palesteniennes, pp 20-25.

* Martin, David et Rocard, Michel, "La menace des armes nucléaires N°7013, (Janvier ne doit pas ètre éternelle", **Politique Etrangère**, 2000), Paris : Institut français des relations internationales, pp213-231.

* Quinlan , Michalil, "Au-delà de l'arme nucléaire", **Politique** N°7014, (Janvier 2001), Paris: Institut français des **Etrangère**, relations internationales, pp 185-199.

Ben Gurion and the bibble: the forging of historical "* Shapira, Anita, , **middle eastern studies,** (October 1997), London: Frank "narrative cass Publishers, pp 649-652.

* Singh, Jasjit., "La non-proliferation nucléaire au 21em siècle", (Mars 1995), Paris: Institut français N° 6666, **Politique Etrangère**, des relations internationales), pp 633-679.
* Tucker, Johnatan.B, "Armes Biologiques: Quelque Leçons Iraqiannes", N° 5138, (Mars 2005), Paris: Institut français des relations internationales), pp 119-127.

3.المواقع الإلكترونية

أ. باللغة العربية:

* أمنون كابليوك، "ارتباك الإستراتيجية الإسرائيلية" على الموقع الالكتروني:
http://www.mondiploar.com [20-4-2006].
* محاكمة ألماني في قضية البرنامج النووي الليبي"، على الموقع الالكتروني:
http://www.news.bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/arabic/world_news/newsid_4815000/4815744.stm.[28/12/2006].
* عادل محمد أحمد،"مصر ومحطات القوى النووية: التطورات والاتجاهات المستقبلية"، جريدة الأهرام، العدد 160،(فبراير 2006)، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K42.HTM.
* "تقرير التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط 2005–206"، جامعة تل أبيب، على الموقع الإلكتروني:
http://www.arabe.menara.ma/includArNx/print.asp?article_id=6212&categorie=&lmodule=usa
* محمد عبد الله، " العرب يريدون جدولا زمنيا لانسحاب القوات الأجنبية من العراق "، على الموقع الإلكتروني:
http://www.swissinfo.org/ara/international/ticker/detail.html[12/03/2007]

ب. باللغة الأجنبية:

* Bowen, Wyn.Q and Kidd, Joanna, "The Nuclear Capabilities and Ambitions of Iran's Neighbours", in Sokolski, Henri and Clawson, Patrick, "Getting Ready For a Nuclear Ready Iran", in the site:
www.strategicstudiesinstitute.army.mill/pdffiles/pub629pdf.[07.05.2006], pp 23-69.
is there BIGIN doctrine still a variable option "* Brom, Shlomo, **Ibid.** pp145-162."for Israel
* Farr, Warner.D, "the Third Temple's Holly of Hollies: Israel Nuclear Weapons", in the site:
www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr-html.[07/05/2006], 23 pages.
* Hajjar, Sami.G, "Security Implications Of The Proliferation Of The Weapons Of Mass Destruction in The Middle East", in The Site:
www.strategicstudiesinstitute.army.mill/pdffiles/pub629pdf,[07.05.2006], 53 pages.
* Pierart, Piere, "Israel: Mordechai Vanunu prisonnier nucléaire depuis 17 ans" sur le site:

www.legrandsoir.info/article.php3?id-article=969.[14-05-
], 4 pages.2006
Israel buying 3 submarines to carry nuclear "* Sieff, Martin , in the site:"missils
www.fas.org/nuke/guide/Israel/sub/international/1.html,[15/0 5/2006], 3 pages.
, sur le site: "IRAN: la bombe fin 2008?"* Tertrais, Bruno,
www.frstrategie.org/barrecompetances/profileDessuasionDsf enses/20061315/pdf. [07/05/2006], 9 page.

*www.elaph.com/elaphweb/politics/2007/03/216159.html.[10/03/2007].
*www.washingtonpost.com/wpdym/content/article/03/29:AR2006032901620.html.[07/05/2006].

4. التقارير

* فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية 1999**. ديسمبر 1999.
* فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية 2002**. ديسمبر 2002.
* فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية 2003**. ديسمبر 2003.
* فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة 2004**. ديسمبر2004.
* فيينا: مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية: تقرير المدير العام لعام 2004**. أوت2005.

5. الموسوعات والمعاجم.

* أكرم ديري (مشرفا) وآخرون، **الموسوعة العسكرية**. ج4 (سلاح). لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990، ص 292.
* عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**. ج 3 (سباق التسلح). لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 126-128.

الفهرس